إدارة الموارد الطبيعية:
نهب وتبديد وزبائنية وقلة كفاءة!

تقديم

وفرةٌ وغنى، فكيف تدار ولمصلحة من؟ 2

مصر

ماجدة حسني | موارد مصر ليست لشعبها.. من يُحكِم قبضته عليها؟ 4
علي الرجّال | السيسي وإدارة الموارد في مصر 14

الجزائر

حسين مالطي | دور البترول في النهاية البائسة لنظام بوتفليقة والجنرالات 24

تونس

محمد رامي عبد المولى | الموارد الطبيعية في تونس ما بين الشح والوفرة والهدر 32
فؤاد غربالي | السلطة والثروات الطبيعية في تونس.. عن الفساد والمحسوبية 40

المغرب

عمر بروكسي | المغرب في مملكة الريع 48
سعيد ولفقير | "فوسْفَاط وجُوجْ بْحُورَا": موارد المغرب المُستَنْزَفَة والمَسكوت عنها 55

السودان

السر سيد أحمد | عدم الاستقرار والعقلية الريعية يهددان موارد السودان 64

موريتانيا

أحمد ولد جدو | أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا؟ 72

- لوحات الدفتر: دلير شاكر / من العراق
- ترجمة النصوص الفرنسية إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

العربي السفير
يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

وفرةٌ وغنى، فكيف تدار ولمصلحة من؟

كيف تدار الموارد الطبيعية للبلدان موضوع دراستنا؟ هناك في مصر، علاوة على الغاز والنفط، استخراج الجص والرخام والاسمنت وثروات أخرى. وهناك في المغرب الفوسفات والصيد البحري وسواهما. وهناك خزائن الحوض المنجمي في تونس كما الدفق السياحي المهول.. وأما الموارد النفطية والغازية في الجزائر فتسد الطريق على ثروات عديدة أخرى تزخر بها البلاد. وفيما يتضور السودانيون جوعاً، تنهب ثرواتهم العديدة والوفيرة. وقد تحول البحث العشوائي عن الذهب في موريتانيا الى مهنة لآلاف العاطلين عن العمل، بينما مصيره في السياقات الرسمية يثير اسئلة عديدة، تماما مثلما هي موارد الصيد البحري...

وتلك ليست سوى أمثلة تكشف الطرق المعتمدة في ادارتها عن خيارات ومعايير اقتصادية وكذلك اجتماعية مهيمنة، وتكشف أيضاً عن بنية السلطات القائمة، وكيفية تسييرها لبلدانها، واساليب تأمين بقائها في الحكم... وأسباب معاداتها لتداول السلطة واستماتتها للبقاء فيها!

تتناول نصوصنا بداية تقديم عرض مسحي للثروات والموارد القائمة فعلاً وأحجامها وإيراداتها، جواباً على فكرة كثيراً ما يجري ترددها - لتبرير النهب والفساد أو انعدام الكفاءة - وهي الافتقاد لمصادر للثروة.
ثم تتناول النصوص الرؤى التي تحكم سياسات الادارة تلك، والخيارات المتبعة ومسارات الارباح المتحققة، ومصائرها، ووظائفها من ضمن البنية العامة للاقتصاد السياسي للبلد، وهوية المستفيدين وعلاقتهم بالسلطات الحاكمة.
وكان من المهم اختتام ذلك بمحور ثالث يخص البدائل الممكنة لهذه الادارة، وهو ما سنتناوله في دفتر مقبل لأنه قائم بذاته، وإن كان مستنِداً لهذه المعطيات المتوفرة هنا.

وهذا الموضوع ملح وضروري لاستشراف التغيير المنشود، ولكنه يستدعي الخيال السياسي والمعرفة العلمية وليس فحسب إبداء التمنيات بشكل عام: تعيين الممكنات، وتوضيح أساليبها ومخططاتها، وهو ما ينقل المعالجة من عرض للواقع المُدان الى اقتراح لبدائله الواقعية وليس الشعاراتية، لتصبح أهدافاً يؤمن بها الناس ويحملونها ويدافعون عن انجازها.

ونكتفي هنا بلفت الانتباه الى أهمية هذه الورشة، وأن النقد - مهما كان صائباً ودقيقاً - فهو لا يكفي لوحده.

• ينحصر ميداننا في ستة بلدان: مصر، الجزائر، تونس، المغرب، السودان وموريتانيا.

مصر

موارد مصر ليست لشعبها.. من يُحكِم قبضته عليها؟

ماجدة حسني

باحثة اقتصادية من مصر

باتت المواد التي تنتجها مصانع الجيش والتي تحظى بامتيازات على رأسها السعر المنخفض، تتصدر المبيعات في جميع المحافظات وتُفصح عن النفوذ الاقتصادي المتصاعد للجيش. غير أنها تُظهر جانباً آخر غير مرئي، وهو مدى التوسع الهائل لقبضة القوات المسلحة على الموارد في مصر، بضوء أخضر من الدولة بل وبقوانين مصممة لذلك.

على مساحة 150 متراً، قرر "محمد ع" بناء منزل في قرية "نزلة حنا" جنوب محافظة بني سويف، وسط مصر. واختار شراء إسمنت تنتجه مصانع "العريش" التابعة للجيش والمبنية حديثاً في المحافظة. وحينما أراد شراء الحديد، لم يتردد كثيراً فاختار مصنع "حديد المصريين" المعروض بأفضل سعر، والذي بات يسيطر عليه الجيش وافتتح فرعاً له في المحافظة مؤخراً. وبالبحث عن الرخام اللازم للمنزل، اختار المنتجات التي يقدمها مجمع بني سويف للرخام والغرانيت، الذي ينتج 3.6 مليون متر سنوياً منذ افتتاحه العام الماضي، شمال المحافظة.

جولة صغيرة على تجار مواد البناء في المحافظة، تكشف التغييرات التي تشهدها هذه السوق منذ دخول الجيش بقوة في القطاع العام 2014، إذ باتت المواد التي تنتجها مصانع الجيش والتي تحظى بامتيازات على رأسها السعر المنخفض، تتصدر المبيعات في جميع المحافظات وتُفصح عن النفوذ الاقتصادي المتصاعد للجيش. غير أنها تظهر جانبا آخر غير مرئي، وهو مدى التوسع الهائل لقبضة القوات المسلحة على الموارد في مصر، بضوء أخضر من الدولة بل وبقوانين مصممة لذلك.

الدولة والجيش.. وجهان لعملة واحدة

خلال مشاركته في مؤتمر الشباب في أسوان في 28 كانون الثاني / يناير 2017، خاطب الرئيس السيسي المصريين قائلاً: "إحنا فقرا قوي". وجاء ذلك بعد ثلاث سنوات من تصريحات مماثلة للرئيس: "أنا مش قادر أديك، أنت مش محتاج تقولي هات، أنا لو أقدر أديك حديك، هتاكلوا مصر يعني!".

يتعمد المسؤولون المصريون ترديد كلمة "فقر الموارد" وإضفاء غموض على هذا الملف كوسيلة لدفع المواطنين للرضا بالوضع الحالي، وعدم المطالبة بمزيد من الخدمات وتحسين الأوضاع أو إجراء محاسبة للحكومات المتعاقبة. لكن على الأرض، يبدو الوضع مناقضاً، فلدى مصر كميات كبيرة من الموارد الطبيعية المتنوعة، من غاز طبيعي وإسمنت وحديد ورخام وثروات سمكية.. الخ. لكن لا أحد يعلم كيف تدار، أو كيف يستفيد منها الشعب؟

> **ضخامة الإنتاج الغازي لم تحل دون الارتفاع المضطرد لفاتورته على المواطنين. فالسياسات الحكومية منذ 2014 تهدف لتحويل الوقود وغيره من المنتجات الخدمية إلى سلع استهلاكية تدر المال على الموازنة وتمول برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك المشروعات الضخمة المثيرة للجدل التي ينشئها الرئيس السيسي.**

في 2015، أعلنت مصر وشركة "إيني" الإيطالية - وسط احتفاء كبير - اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في البحر المتوسط، بسعة 30 تريليون قدم مكعب. وعلى الرغم من تغنّي المسؤولين المصريين بهذا الحقل الذي سيحول مصر - مع اكتشافات أخرى شرق الدلتا المصرية - من دولة مستوردة إلى مصدِّرة للغاز، بدأ الإنتاج الفعلي لهذا الحقل مطلع 2018 وسجل 2 مليار قدم يومياً منذ أيلول/ سبتمبر الماضي. لكن لم تنخفض فاتورة الغاز والكهرباء التي يدفعها المواطنون لاستهلاك منازلهم. بل على النقيض، شهدت الأسعار ارتفاعاً لا يتوقف. وهذا جزء من سياسات حكومية موضوعة منذ 2014 تهدف لتحويل الوقود وغيره من المنتجات التي كان ينظر إليها على أنها خدمية، إلى سلع استهلاكية تدر المال على الموازنة وتمول برنامج الإصلاح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك المشروعات الضخمة المثيرة للجدل التي ينشئها الرئيس السيسي. وقد أعلنت الحكومة المصرية في 21 أيار/ مايو 2019، زيادة جديدة على الكهرباء بنسبة 14.9 في المئة في المتوسط.

أما الغاز، فلا يعرف من هو أكبر المستفيدين منه في ظل توسع الجيش في هذا القطاع عبر العديد من الشركات التابعة لجهاز الخدمة الوطنية العائد له، وصولاً إلى توقيعه عقوداً دولية. فمن يدير الموارد الأخرى، هل هي الدولة أم الجيش؟

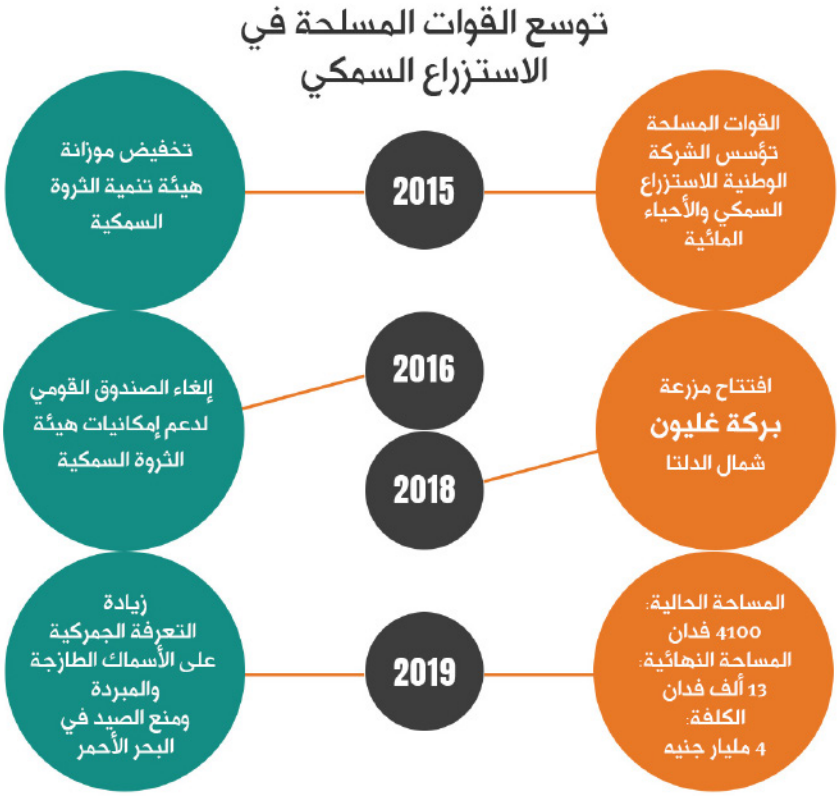

في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي مزرعة "بركة غليون" بشمال الدلتا، التي تعد أكبر مزرعة سمكية في الشرق الأوسط. المشروع مقام على مساحة 4100 فدان، وسيصل إلى 13 ألف فدان مع الانتهاء منه كاملاً، بتكلفة 4 مليار جنيه. وقد قدم من المسؤولين الحكوميين كـ"مشروع قومي متكامل يفخر به المصريون"، يضاعف تقريباً إنتاج الاستزراع السمكي في مصر ويقترب بالبلاد من حد الاكتفاء الذاتي.

غير أن هذه المزرعة ليست قومية كما يردد المسؤولون، إذ أنها من إنشاء القوات المسلحة، التي أسست عام 2015 "الشركة الوطنية للاستزراع السمكي والأحياء المائية"، والتي تجري استثمارات خاصة مثلها مثل سائر الهيئات الإنتاجية التابعة للجيش، لا تدخل عوائدها إلى الموازنة العامة. توسع القوات المسلحة في الاستزراع السمكي جاء بدعم من الرئيس السيسي نفسه، وبـ"منهجية قانونية" تسمح ليس فقط للجيش بالهيمنة على الإنتاج السمكي في مصر، لكن تضعف تنافسية الهيئات والشركات الحكومية، التي كانت أكبر العاملين في هذا القطاع. فعلى الرغم من الشعارات الحكومية بتنمية الثروة السمكية، إلا أن الحكومة، في عام إنشاء الجيش لشركته للاستزراع السمكي، خفضت موازنة هيئة تنمية الثروة السمكية من 128 مليون جنيه إلى 38 مليون جنيه، بدلاً من منحها 438 مليون

التي تريدها ضمن خطتها، الأمر الذي أصاب الهيئة بالشلل، مثلما يشرح محمد عبد الباقي، رئيس الهيئة حينها. مضيفاً أنه تمّ إلغاء الصندوق القومي لدعم إمكانيات هيئة الثروة السمكية، الذي كان "المفتاح السحري الذي يساعد الهيئة على ممارسة عملها".

لم يمر عام على إنشاء مزرعة غليون، حتى أصدر الرئيس السيسي قراراً رئاسياً بفرض تعرفة جمركية جديدة بقيمة 5 في المئة على الأسماك الطازجة والمبردة وغيرها من المنتجات السمكية كتلك التي تنتجها المزرعة، لزيادة تنافسية الإنتاج الداخلي. كما منعت الدولة الصيد في البحر الأحمر بداية من شباط/ فبراير 2019 "بسبب إجراءات أمنية".

الشعارات الحكومية تقول بتنمية الثروة السمكية، إلا أن الحكومة، في عام إنشاء الجيش لشركته للاستزراع السمكي، خفضت موزانة "هيئة تنمية الثروة السمكية" من 128 مليون جنيه إلى 38 مليون جنيه، بدلاً من منحها 438 مليون التي كانت تريدها ضمن خطتها، الأمر الذي أصاب الهيئة بالشلل.

وفي الوقت الذي توقفت المنافذ الحكومية جزئياً عن استقبال الأسماك التي تنتجها هيئة الثروة السمكية، يتسابق المسؤولون المحليون في المحافظات لتوفير منافذ وعربات لنقل منتجات مزرعة غليون وتوفيرها للمواطنين، بأسعار أقل بنسبة 30 في المئة عن سعر السوق، في ضربة قوية لمبدأ التنافسية.

الإسمنت بين رجال الأعمال والبذلة الكاكي

مشروع "قومي" آخر افتتحه الرئيس السيسي وسط احتفاء إعلامي بعد أقل من تسعة أشهر من افتتاح مزرعة غليون، وهو مجمع "العريش للإسمنت" بمحافظة بني سويف، كأكبر مصنع للإسمنت في الشرق الأوسط بطاقة إنتاج 12.8 مليون طن سنوياً. وكمزرعة غليون، فإن هذا المصنع الذي يتبع القوات المسلحة بإنفاقات وصلت إلى 1.2 مليار دولار، قلب رأساً على عقب معادلة إنتاج الإسمنت في مصر.

تصنف مصر التاسعة عالمياً في إنتاج الإسمنت بمعدل 69 مليون طن سنوياً بحسب تصنيف مؤسسة "سيجما كابيتال" البريطانية في عام 2017. وحتى افتتاح هذا المجمع، ظلت خيوط هذه الصناعة التي تضم 29 مصنعاً في مصر، في يد قطاع خاص تهيمن عليه شركات أوروبية كبرى (بنسبة 70 في المئة) تهافتت على شراء هذه الشركات من الدولة، مستفيدة من حملة الخصخصة الواسعة التي أطلقها الرئيس الأسبق، حسني مبارك، لغالبية الشركات الحكومية في هذا القطاع بداية من عام 1995، والتي شابها الكثير من اتهامات الفساد. فخلال حقبة الخصخصة، سيطرت شركة "إيتالي سيمنتي" الإيطالية على 3 شركات كبرى للإسمنت، وهي أسيك للإسمنت وطرة للإسمنت، وعلى حصة الحكومة البالغة 55 في المئة من أسهم السويس للإسمنت، قبل بيعها لشركة هايدلبرج الألمانية. وبيعت شركة أسيوط للإسمنت لشركة سيمكس المكسيكية، وحصلت شركة Vicat الفرنسية على 30 في المئة من أسهم شركة إسمنت سيناء. وما بين 1998 و2000 حصلت شركة سيمبور سيمنتوس البرتغالية على شركة العامرية للإسمنت، خلال طرح عام في البورصة. بينما اشترت شركة لافارج الفرنسية وتيتان اليونانية شركتي الاسكندرية للإسمنت وبني سويف للإسمنت.

ولكي تكتمل السخرية فقبل ثلاثة أشهر من افتتاح هذا المصنع رسمياً، كانت الصناعة الوطنية للإسمنت تطوي آخر صفحاتها بإغلاق واحدة من الشركتين الحكوميتين الباقيتين في هذا القطاع، وتسريح أكثر من 2300 عامل بقرار واحد، بسبب عدم وجود تمويل يسمح بتحديث الشركة. فخلال اجتماع عام في 17 أيار/ مايو 2018، أعلن مجلس إدارة شركة "القومية للإسمنت"، التي تمتلك الدولة غالبية أسهمها، إغلاق الشركة بسبب الخسائر. حتى 2014، كانت "القومية" تنتج 4.5 مليون طن إسمنت سنوياً من خلال أربعة مصانع تابعة لها، بحسب تقرير الإنتاج السنوي للشركة. لكن بداية من 2015، بدأت الشركة تغلق مصانعها الواحد تلو الآخر وتسقط في الخسائر المتتالية. وبررت إدارة الشركة الخسائر بعملية التطوير المفروضة من الحكومة، المتعلقة بالتحول لاستخدام الفحم بديلاً عن الغاز الطبيعي في أفران الإنتاج، إضافة إلى غياب تطوير وصيانة المصانع، وارتفاع أسعار المواد الخام وتحرير سعر الصرف. وفي عام 2016، وصلت خسائر الشركة إلى 119.5 مليون جنيه مصري، لتهتدي إدارتها إلى حل لتقليل الخسائر: وقف عمل جميع المصانع. لكن الخسائر ظلت ترتفع بشكل مثير للشك، لتسجل في عام 2017 أكثر من 971 مليون جنيه، بحسب إحصاءات وزير القوى العاملة الأسبق، هشام توفيق.

افتتح مؤخراً مجمع "العريش للإسمنت" كأكبر مصنع في الشرق الأوسط، بطاقة إنتاج 12.8 مليون طن سنوياً، وبإنفاقات وصلت إلى 1.2 مليار دولار. وهو يتبع القوات المسلحة، وقد قلب رأساً على عقب معادلة إنتاج الإسمنت في مصر.. وقبل ثلاثة أشهر من هذا، أقفلت الشركتين الحكوميتين الباقيتين في هذا القطاع، وسَرّح أكثر من 2300 عامل، بسبب عدم وجود التمويل.

إلا أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، أحد الأجهزة المستقلة المسؤولة عن رقابة نشاط المؤسسات في مصر، لاحظ أن جزءاً كبيراً من الخسائر حُققت بشكل مقصود بهدف إغلاق الشركة، إذ جاء في التقرير: "الخسائر التي تحملتها الشركة في 2017 والبالغة 971.3 مليون جنيه، جاءت بسبب قرار إدارتها بوقف الإنتاج. ففي العام السابق (2016) حينما كان مصنعان يعملان بشكل جزئي، لم تتعدَ الخسائر 119.9 مليون جنيه". ووجه التقرير صراحة إلى الإدارة تهمة عرقلة الإنتاج، ووقف العمل التي فاقمت من تداعيات ارتفاع أسعار الوقود واستغلال المحاجر.

غير أن قرار الإغلاق لم يعجب رجال الأعمال الذين يمتلكون حصة 4.5 في المئة من أسهم هذه الشركة الضخمة. فخلال اجتماع مجلس إدارتها ذاك، اتهم أحد رجال الأعمال إدارة الشركة بالتواطؤ مع مخطط فتح المجال أمام الجيش للسيطرة على سوق الإسمنت. ومع إغلاق "القومية"، لم تعد الدولة تمتلك من امبراطوريتها الصناعية في الإسمنت، سوى شركة "إسمنت النهضة" في قنا، التي يديرها في الوقت الحالي لواء عسكري.

كما افتتح الجيش في نهاية شباط/ فبراير 2018 مصنعين جديدين تابعين لمجمّعه في العريش بشمال سيناء ليرفع إنتاجه في هذا الأخير من 3.2 مليون طن سنوياً في 2011 إلى 9.6 مليون طن خلال العام الماضي. تأتي هذه الإنتاجية الضخمة مدعومة بجزء هام من أيدي عاملة مجانية متمثلة في المجندين، وكذلك بسيطرة الجيش على جميع محاجر خام الإسمنت في مصر التي صار يديرها بقرار من الرئيس السيسي منذ 2014، والتي رفعت أسعارها ثلاثة أضعاف.

وقد أعلنت "إدارة السويس للإسمنت" في 16 أيار/ مايو 2019 إيقافاً مؤقتاً لنشاط شركة إسمنت بورتلاند طرة التي

تمتلك 66.12 في المئة من أسهمها، مبررة ذلك بتدهور نتائجها المالية وتحولها من الربح إلى الخسارة خلال الربع الأول من عام 2019، بصافي خسائر فاق 95 مليون جنيه.

الحديد من بيزنس سياسي إلى البذلة الكاكي

شكلت صناعة الحديد إحدى الشواهد الهامة على التحول في مراكز القوى في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فنخبة رجال الأعمال التي ظهرت في الأعوام الأخيرة من عهد السادات، وتفحلت قبضتها خلال عهد مبارك جراء الدعم السياسي الذي تحظى به لانتمائها للحزب الحاكم، أو بفضل القروض الهائلة من البنوك الحكومية التي ساهمت في تكوين ثروات من العدم. هذه النخبة ركزت اهتمامها منذ اليوم الأول لتطبيق برنامج الخصخصة الحكومية في تسعينات القرن المنصرم، على السيطرة على هذه الصناعة وإزاحة قبضة الدولة عنها.

ويُعدّ الصعود السياسي والمالي لرجل الأعمال أحمد عز، مثالاً واضحاً على الإجهاز بطرق تحمل شبهات فساد وتخريب مقصود، على الصناعة الوطنية، والهيمنة على الموارد الطبيعية للبلاد عبر طبقة رجال أعمال يشكلون جزءاً من هذا النظام السياسي. فأحمد عز الذي كان يدير يوماً دكاناً صغيراً في حي السبتية بالقاهرة مختصاً بالخردة، أصبح مع بداية الألفية الثالثة امبراطور الحديد الذي لا ينافس في مصر، والمتحكم في السياسات المرتبطة بهذه الصناعة، مستفيداً من دعم جمال مبارك، ابن الرئيس وسيل القروض ومن عمليات فساد سمحت بتوسع هذه الامبراطورية على حساب الصناعة الحكومية، لاسيما منها "شركة الدخيلة" ("الاسكندرية للحديد والصلب" سابقاً).

توضح صحيفة الأهرام في تقرير نشرته في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، أن عز تمكّن من دخول شركة الدخيلة الحكومية عن طريق اتفاق غير قانوني استحوذ بفضله على 28 في المئة من أسهم هذه الشركة الحكومية في شباط/ فبراير 2000، ما سمح له بأن يصبح رئيس مجلس إدارة للشركة. مرَّ شهر واحد، فاتخذ عز قراراً غريباً: خفض إنتاج الدخيلة من مليون ونصف مليون طن سنوياً إلى مليون فقط، لدفع إنتاج مصنعه الخاص "العز لصناعة حديد التسليح" في مدينة السادات. كما عمل عز على احتكار المواد الخام للحديد لهذه الشركة الحكومية، ونقلها إلى مصنعه الخاص بأسعار أقل من السوق. وكل هذا رافقته سياسات حكومية لدفع رجل الأعمال الشره لاحتكار هذه الصناعة، من خلال فرض قرار رسوم حماية للصناعة، على الحديد المستورد بنسبة 61 في المئة من قيمته. وفي عام 2006، أجرى أحمد عز عملية تبادل أسهم بين مصنعه الخاص وشركة الدخيلة مكنته من امتلاك 52 في المئة من شركة الدخيلة ليصبح رجل الحديد في مصر.

> **أحمد عز، الذي كان يدير يوماً دكاناً صغيراً في حي السبتية بالقاهرة مختصاً بالخردة، أصبح في بداية الألفية الثالثة امبراطور الحديد الذي لا يُنافس في مصر، والمتحكم في السياسات المرتبطة بهذه الصناعة، مستفيداً من دعم جمال مبارك ابن الرئيس، وسيل القروض وعمليات الفساد.**

... لكن ثورة 2011 اندلعت وسقط نظام مبارك. واضطر عز تحت ضغوطات سياسية وعمليات تسوية مع الحكومة للتخلي عن شركة الدخيلة، لتبدأ خيوط هذه الصناعة البالغة 11.5 مليون طن سنوياً حتى 2017، والسياسات المتحكمة فيها تتحرك بشكل غير مستقر، حتى أتى الرئيس السيسي في 2014، فارتبطت بأصابع الجيش عبر جهاز الخدمة الوطنية.

جولة صغيرة على الموقع الالكتروني لهذا الجهاز العسكري تكشف عن هذا التحول في قوى احتكار الحديد في مصر مقارنة بما كان عليه المشهد قبل 2011:

ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، استحوذ الجهاز في صفقة بقيمة 13.930 مليار جنيه على 82 في المئة من أسهم مجموعة "صلب مصر" المملوكة لرجل الأعمال جمال الجارحي ورجل أعمال آخر لبناني، بطاقة إنتاجية 2.2 مليون طن. كما استحوذ الجهاز على مجموعة "حديد المصريين"، التي تضم أربعة مصانع بطاقة إنتاجية كلية تبلغ 1.8 مليون طن. أما شركة الدخيلة التي أثارت جدلاً قبل ثورة يناير، فقد سلَمت في 2016 إلى الجيش لتطويرها. بينما بقى "عز" في مصنعه ("حديد عز") بطاقة إنتاجية تبلغ 3.8 مليون طن.

خلال الثلث الأخير من نيسان/ إبريل الماضي، أطلق رجال أعمال حملة سرية في وسائل الإعلام قبل أن تتوقف تحت ضغوط "سيادية" - بحسب مصدر صحافي شارك في الحملة - لإدانة قانون جديد صادر بفرض رسوم حماية بنسبة 25 في المئة على واردات حديد التسليح والصلب، و15 في المئة على خام الحديد لمدة ستة أشهر، تحت ذريعة "حماية الصناعات الوطنية من المنافسة غير العادلة من المنتجات الأجنبية". وجاء هذا القرار بعد أكثر من عام على فرض مصر رسوم إغراق على واردات حديد التسليح. غير أن هذا القرار الذي يخدم كبار مصنّعي الحديد في مصر، لاسيما "صلب مصر" و"حديد المصريين" و"حديد عز"، سيشكل ضربة قوية لنحو 22 مصنعاً صغيراً يعملون في مجال الحديد والدرفلة. وقد حذر رجل الأعمال جمال الجارحي، رئيس غرفة الصناعات المعدنية في اتحاد الصناعات، الذي يمتلك حالياً "مصنع السويس للصلب"، بأن هذا القرار سوف يؤدي إلى إغلاق الاثنين والعشرين مصنعاً، وتشريد حوالي 25 ألف عامل.

الرخام.. قطاع مزدهر يجذب أنظار الجيش أيضاً

قطاع رائد آخر في مصر يجذب أنظار القوات المسلحة، وهو صناعة الرخام والجرانيت. كل شيء بدأ عام 2014، حينما أصدر الرئيس السيسي قراراً بنقل تشغيل محاجر الرخام والجرانيت من يد الشرطة والبلديات إلى الجيش.

في اليوم التالي لهذا القرار، ضاعف الجيش تعرفة استغلال المحاجر للمصانع والورش العاملة في هذا القطاع، قبل أن يزيد الأسعار مرات عديدة خلال الأعوام التالية. يوضح صاحب مصنع للرخام في منطقة "شق الثعبان" الصناعية - التي تنتج 80 في المئة من الرخام والجرانيت في مصر - للباحثة أن أسعار استغلال المحاجر ارتفعت من 50 ألف جنيه قبل ثلاثة أشهر إلى 250 ألف جنيه حالياً.

في 30 نيسان/ إبريل 2017، فوجئ أعضاء غرفة الرخام والجرانيت في اتحاد الصناعات المصري، بزيارة مفاجئة للواء عسكري خلال اجتماعهم الإسبوعي. أخبرهم اللواء بأن الجيش ينوي بناء مجمّع كبير لتصنيع الرخام، مطالباً رجال الأعمال بمدهم بالخبرة اللازمة. احتج رجال الأعمال على هذه الخطوة، مؤكدين أن صناعتهم في انهيار بسبب الأوضاع في ليبيا والخليج، أكبر الأسواق المستقبلة للرخام المصري، وكذلك بسبب الغزو الصيني لهذه الصناعة، والارتفاع المبالغ فيه لأسعار الكهرباء والغاز للمصانع والورش. مرّعامان على هذا الاجتماع، وبدلاً من المجمع الواحد الذي أراد الجيش بناءه، أقام أربعة مجمعات صناعية للرخام على مقربة من المحاجر التي يديرها، وهي "مجمع الزعفرانة" بمحافظة البحر الأحمر، و"مدينة الرخام" في الجلالة في المحافظة نفسها، و"مجمع شمال سيناء" و"مجمع بني سويف للرخام والجرانيت".

خلال زيارته لافتتاح مصنع الإسمنت في بني سويف منتصف آب/ أغسطس 2018، كان جدول الرئيس السيسي يضم مشروعاً ضخماً آخر عليه افتتاحه وهو مجمع بني سويف للرخام والجرانيت، بخمسة مصانع للرخام واثنين للجرانيت بطاقة إنتاجية تبلغ 3.6 مليون متر مربع سنوياً. وأثناء هذه الزيارة، شدد الرئيس السيسي بأن هناك خطة لبناء مجمعات على مقربة من جميع المحاجر في مصر، سواء في سيناء أو العين السخنة أو أسوان.

قطاع رائد آخر في مصر يجذب أنظار القوات المسلحة، وهو صناعة الرخام والجرانيت. بدأ كل شيء عام 2014، حينما أصدر الرئيس السيسي قراراً بنقل تشغيل محاجر الرخام والجرانيت من يد الشرطة والبلديات إلى الجيش.

بعد أربعة أشهر من افتتاح هذا المجمع، تفقد الرئيس السيسي برفقة لواءات من الجيش مشروعاً ضخماً آخر: أول ثلاثة مصانع في مدينة الجلالة للرخام والجرانيت في محافظة البحر الأحمر، والتي من المفترض أن تضم ثمانية مصانع للرخام بطاقة إجمالية 24 مليون متر مربع سنوياً، ومصنعاً للجرانيت بطاقة مليون متر مربع سنوياً، وكذلك ثلاثة مصانع لمستلزمات الإنتاج. وبهذه الإنتاجية، يبلغ إجمالي إنتاج الجيش من هذين المجمعين 28.6 مليون متر مربع سنوياً، وهو ما يعادل تقريباً الإنتاج الكلي لمصر خارج مصانع الجيش، البالغ 30 مليون متر مربع - بحسب آخر إحصاء في 2016 - بدلاً من 40 مليون متر مربع في 2014، وفق المهندس إبراهيم غالي، رئيس شعبة الرخام والجرانيت في اتحاد الصناعات المصري.

استكمل الرئيس زيارته بتفقد مجمع الأسمدة الفوسفاتية المركّبة في العين السخنة، وهو من إنشاء "شركة النصر للكيماويات الوسيطة"، التابعة لـ"جهاز الخدمة الوطنية" (العائد للجيش)، ويضم المجمع تسعة مصانع لإنتاج الأسمدة بطاقة نحو مليون طن سنوياً، في حين يبلغ الإنتاج الكلي لمصر من الأسمدة 15.5 مليون طن سنوياً

وبالتوازي، تفاقمت المشكلات التي يواجهها أصحاب المصانع، مثل عدم منح تقنين للمصانع الموجودة في "شق الثعبان" ما تسبب بإغلاق بعضها، وفرض قيود على استخدام هذه المصانع لمياه النيل، وتعطيل إصدار موافقات تصديرية دون سبب مقنع، وسط شائعات بأنه يتم التحضير لنقل هذه الصناعة من هذه المنطقة الرائدة إلى مكان بعيد. يوضح صاحب مصنع الرخام المذكور وهو عضو في الغرفة التجارية (طلب عدم ذكر اسمه لتجنب التعرض لمضايقات) أن صادرات مصنعه والمنطقة انخفضت بمعدل النصف منذ العام الماضي. كما تعمل "شركة الرمال السوداء" التي يمتلك جهاز الخدمة الوطنية أغلب أسهمها منذ نشأتها في 2016، على إنشاء مصنعين بمساحة 80 فداناً و35 فداناً على التوالي، لاستغلال الرمال السوداء المنتشرة على سواحل البحر المتوسط لاستخراج المعادن منها.

من محاربة الاحتكار إلى المحتكر الوحيد

من الإسمنت إلى الرخام والحديد، يُدرك الجيش منذ الوهلة الأولى أن إنتاجه الضخم لن يبقى في مخازنه، بسبب احتكاره تنفيذ وتزويد المشروعات القومية الضخمة التي أطلقها الرئيس السيسي، وعلى رأسها العاصمة الإدارية التي تريد الحكومة أن تصل مساحتها إلى 12 ضعف مدينة منهاتن الأمريكية. يضاف إلى ذلك، تقديمه منتجه

بأسعار أقل من السوق مستفيداً من اعفاءات جمركية وضريبية على منتجاته، وجزءاً من أيدي عاملة رخيصة تعتمد على المجندين، إضافة إلى تسهيلات ضخمة من قبل الوزارات المختلفة التي تمنحه تنفيذ المشروعات بالأمر المباشر.

لا يرغب الجيش في منع أي ممارسات احتكارية من القطاع الخاص، حسبما هو معلن رسمياً، وإنما أن يُصبح المحتكر الوحيد لهذه الموارد.

يوضح صاحب مصنع الرخام المذكور أن الجيش يدخل القطاعات الاقتصادية بنفوذه، ويتحرك فوق قوانين السوق، فهو يستفيد من امتيازات ضخمة تجعل الدخول معه في منافسة كقطٍّ يصارع أسد.

ولكن لماذا هذه الطموحات الكبيرة للجيش، الرامية للسيطرة على الموارد الطبيعية في مصر؟ هل لإحداث توازنات في السوق، لاسيما في قطاعي الإسمنت والحديد ومنع أي ممارسات احتكارية في هذه القطاعات، بحسب تصريحات الرئيس السيسي على هامش مؤتمر الشباب نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2016. الصورة تكشف عن جانب آخر، فالجيش لا يرغب فقط في منع أي ممارسات احتكارية من القطاع الخاص، ولكن أن يُصبح المحتكر الوحيد لهذه الموارد.

السيسي وإدارة الموارد في مصر

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

وضع السيسي الموارد تحت سيطرة الجيش بذريعة ضعف وترهّل هياكل المؤسسات المدنية للدولة، وعدم كفاءتها مقارنة بالجيش وأجهزته المختلفة. ولكن الأمر لا يرتبط فقط بالكفاءة، وإنما بالسيطرة وبالولاء.

كيف يمكن أن نفهم طبيعة وشكل إدارة السيسي للموارد في مصر، البشرية منها والطبيعية. وكيف يعيد السيسي استغلال موقع مصر الجغرافي وكيف يقوم بإدارته من الناحية الأمنية والجيوسياسية؟

السيسي من أم الدنيا إلى "إحنا فقرا أوي"

كان هدف السيسي المركزي واضحاً منذ البداية: يقول عنه أنه استعادة قوة وهيبة الدولة المصرية. ولذا فهو كان شديد الحرص على الاستحواذ الكامل على أغلب موارد الدولة، وتعظيمها من خلال الجيش تحديداً وليس من خلال أجهزة الدولة نفسها. وليس المقصود ب"تعظيم موارد الدولة" تعظيم موارد السكان أنفسهم، وتحسين شروط حياتهم.. أو على الأقل ليس في هذه المرحلة، كما يدّعي السيسي، متحججاً بأننا "فقرا أوي، فقرا أوي" على حد تعبيره. أما توسع الجيش أو استحواذ السيسي على الموارد عبر الجيش ووضعها تحت سيطرته، فيأتي تحت ذريعة ضعف وترهل هياكل المؤسسات المدنية للدولة، وعدم كفاءتها مقارنة بالجيش وأجهزته المختلفة. ولكن الأمر لا يرتبط فقط بالكفاءة وإنما بالولاء والسيطرة. وقد ربط السيسي تعظيم السيطرة على الموارد تحت قيادة الجيش باستعادة قوة الدولة، وتماسك الحكم بعد عقود من ترهل جهاز الدولة وسيطرة نخب الحزب الوطني ورجال الأعمال على الموارد، ثم عدم تماسك قبضة الحكم على البلاد بعد الثورة. وبدأ السيسي حكمه بوعود أن "مصر أم الدنيا وستصبح قد الدنيا". وانتهى الآن إلى خطاب دائم يؤكد على فقر مصر، وعدم قدرة الدولة على تلبية العديد من الخدمات للمواطنين.

ولكن في مقابل عموم الجمهور والتملص من تحسين شروط حياتهم بغاية إحكام قبضته على الحكم، حاول السيسي تحسين شروط حياة الجيش، فقام برفع مرتّباتهم على عدة مراحل وتحسين الخدمات المقدمة إليهم. كما قام برفع معاشات التقاعد الخاصة بهم، وذلك لتعويض فارق التضخم وارتفاع الأسعار بسبب تعويم الجنيه المصري. في مقابل الجيش، اعتمد السيسي على الزيادات التي أقرت لمؤسسة القضاء منذ 2009 حتى 2014، طبقاً لبعض المصادر الداخلية. وبالمقابل، رفض السيسي طلب رئيس المجلس الأعلى للقضاء زيادة رواتب القضاة بعد تذمرهم من غلاء المعيشة. وجرى توجيه جواب شديد اللهجة إليهم من وزارة المالية. واعتمد السيسي الأمر نفسه مع الداخلية، ولكنه أولى اهتماماً شديداً بها من ناحية التطوير والدعم المعنوي. وهناك شكاوي كثيرة من الداخلية وتذمر مكتوم، لكونهم يقارنون بين أوضاعهم، وتلك الزيادات التي تخص الجيش.

> **حسّن السيسي شروط الحياة لمؤسسة الجيش، بينما اشتكى وزير التعليم ووزيرة الصحة من غياب الموارد المالية اللازمة لعمل وزارتيهما. يتضح إذاً أن الهدف الأول من إدارة الموارد، وإعادة توزيعها هو الإمساك بعصب الدولة وضمان ولائه في ظل حالة القمع، وفي ظل الصراع المستعر داخلياً وخارجياً.**

وتعطي هذه الخيارات في إدارة الموارد المالية للدولة بعض المؤشرات على توجه السيسي العام في الإدارة العامة للدولة ومواردها. فمنذ أسابيع، اشتكى كل من وزير التعليم ووزيرة الصحة من غياب الموارد المالية اللازمة لقيام الوزارتين بأعمالهما وتحقيق وتنفيذ الخطط المختلفة. يتضح إذاً أن الهدف الأول من إدارة الموارد وإعادة توزيعها هو الإمساك بعصب الدولة، وضمان ولائه في ظل حالة مستمرة من القمع، ومن الصراع الداخلي والخارجي. ويمكن أن نرصد ثلاث مراحل لسيطرة السيسي على الموارد وإدارتها في مصر. وهي ليست مرتبة زمنياً ولكنها

متداخلة. المرحلة الأولى هي السيطرة على جهاز الدولة، وكانت آخر محطاتها هي تعديل الدستور لإحكام السيطرة على القضاء ومنح السيسي المزيد من المدد الرئاسية. المرحلة الثانية، هي استحواذ الجيش الواسع على أدوات الإنتاج والموارد الطبيعية مثل سيطرته الكاملة على الأراضي والمحاجر وتوسع الجيش في شركات القطاع العام نفسه. والمرحلة الثالثة هي التوسع في القروض والاستدانة الداخلية والخارجية. ويحدث ذلك في ظل رفع الدعم، والتخلص من الأعباء الاجتماعية الواقعة على كاهل الدولة لتوفير موارد من الميزانية تسمح بالقيام بمشروعات السيسي الضخمة.

الجيش والداخلية

يعتبر عمرو عدلي (1)، الباحث بالاقتصاد السياسي، أننا بقيادة السيسي نكون أمام نمط من الاقتصاد يمكن تسميته برأسمالية الجيش، وهو فرع من رأسمالية الدولة، حيث تضطلع مؤسسات الدولة وأجهزتها وشركاتها بالنشاط الاقتصادي تبعاً لمنطق السوق وبغية تحقيق أرباح كأي كيان سوقي. ولكن وخلافاً لحالات رأسمالية الدولة السابقة تاريخياً، كالقطاع العام في عهد عبد الناصر، فإن المرحلة الراهنة تشهد تنامياً لدور مؤسسات وشركات تابعة للمؤسسة العسكرية في شتى الأنشطة، وعلى نحو أكثر اتساعاً بكثير مما كان قائماً في عهد مبارك. فالسيسي منح أجهزة المخابرات والداخلية، من خلال قرار رئاسي، حق إنشاء شركات أمن خاصة بها. كذلك توسع في القرارت الرئاسية التي تمنح الهيئة الهندسية (عسكرية) حق القيام بالمشاريع الاستثمارية المختلفة، وتخصيص وإعادة تخصيص الأراضي لصالح هيئات مختلفة داخل الجيش ليستحوذ هذا الأخير على واحد من أهم الموارد في مصر، وهي الأرض. وهذا تَحوّل لأحد المضاربين في السوق العقاري. ولعل أبرز مثال على ذلك هي العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين التي تمّ تخصيص أراضيهما من خلال قرارات رئاسية مباشرة لصالح الجيش. ولكنه في الوقت نفسه لا يستهدف إحياء القطاع العام (بل على العكس، يتم الدفع إلى خصخصة ما تبقى منه، أو الإتيان بالقطاع الخاص المحلي والأجنبي في شراكات معه)، والتعويل على المؤسسة العسكرية، خاصة في مشروعات البنية الأساسية والإسكان وبعض الصناعات. ويشير وائل جمال (2)، الباحث الاقتصادي، أن الجيش يتغول أيضاً على القطاع العام، ولعل أبرز مثالين على ذلك هما قطاعي صناعة الحديد والأسمنت وبعض صناعات الأدوية.

استغل السيسي أيضاً الموارد المالية للدولة وعلاقاته بالإمارات والسعودية لتسليح الجيش والداخلية المصرية. فمصر أصبحت ثالث مستورد للسلاح (3) في العالم طبقاً لمعهد استوكهولم للسلام الذي يشير إلى زيادة واردات مصر من الأسلحة، في الفترة بين 2014 و2018، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه بين عامي 2009 و2013. وجرت إعادة تسليح الجيش المصري من فرنسا وألمانيا وروسيا، مع استمرارها بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، استكمالاً للمعونة الأمريكية منذ كامب دافيد. ويشير أحد تقارير قناة "فرانس 24" إلى اشتراك السعودية في تمويل صفقة الميسترال الفرنسية (4).

وتنوَّع تسليح الداخلية بين المعدات والمركبات والمدرعات والذخائر وقنابل الغاز وحقوق إنتاج الأعيرة النارية. كما جرى أيضاً استيراد معدات وتقنيات تجسس بمليارات الدولارات، ساعدت الإمارات في العديد منها طبقاً للمصدر نفسه (5). وتسليح الداخلية وتطوير تقنيات المراقبة يعد مفهوماً في سياق الحرب الداخلية التي يخوضها النظام ضد جماعة الإخوان المسلمين و"الجماعات الإرهابية"، ولمحاصرة القوى الديمقراطية. ولكن هذا التطور النوعي في إعادة التسليح فاقم من حجم ديون مصر، وهو اعتمد بالأساس، مثله مثل بقية بنود الإنفاق في الدولة، على التوسع في الاستدانة.

أما التوسع في إعادة تسليح الجيش فقابل للتحليل من أكثر من زاوية. أولاً، السبب الداخلي هو إرضاء الجيش كمؤسسة وتثبيت أركان السيسي عبر ضمان ولائها من خلال رفع كفاءتها وتطويرها. وتنوع مصادر السلاح كان له مردودٌ إيجابي داخل الجيش ورفع من أسهم السيسي لديه، حيث يعتبر أول من نجح في تنويع هذه المصادر منذ كامب دافيد، أو هذه على الأقل رؤية العديد من الضباط الآن. وبهذا نجح السيسي أيضاً في المناورة مع الولايات المتحدة بعد تهديد هذه الأخيرة لأكثر من مرة بقطع المعونة العسكرية. ثانياً، التسابق الإقليمي في التسلح والخوف من التوترات القائمة في المنطقة، وقد عرض السيسي أكثر من مرة مصر على الخليج كقوة محتملة. نجحت هذه الصفقات في شراء سكوت الدول الغربية على انتهاكات حقوق الإنسان، وكسر الغزلة التي حاولت بعض الدول فرضها على مصر بعد سيطرة الجيش على الحكم في 3 تموز/ يوليو 2013. ومع وجود السرية بخصوص ملف التسليح وميزانية القوات المسلحة، طبقاً للدستور، فمن غير الممكن معرفة كيفية تحميل هذه النفقات للموازنة العامة، ومدى تأثيرها، وبالأخص مستقبلاً في ما يتعلق بمسألة الديون.

مع وجود السرية بخصوص ملف التسليح وميزانية القوات المسلحة، طبقاً للدستور، فمن غير الممكن معرفة كيفية تحميل هذه النفقات للموازنة العامة، ومدى تأثيرها على المستقبل في ما يتعلق بمسألة الديون على وجه الخصوص.

وبالقطع يطرح هنا سؤال خيارات الأولوية في الانفاق وغياب أي نوع من التشارك والشفافية العامة في مسألة إنفاق موارد الدولة.

الطاقة: هاجس السيسي ونجاحه الأكبر

جاء السيسي إلى الحكم في وقت كانت الكهرباء في حالة انقطاع دائم في عموم البلاد. وهذه كانت أحد المشاكل الكبرى التي واجهت محمد مرسي في فترة حكمه القصيرة. والحالة لم تكن خطيئة أي منهما، فكلاهما ورث محطات توليد طاقة مهترئة من مبارك، وضعف شديد في توليد الطاقة الكهربائية من مصادر مختلفة، والاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة 89 في المئة. اعتمد السيسي على تنويع مصادر الطاقة المنتجة للكهرباء، وخصص لها 614 مليار جنيه مصري من 2014 إلى 2020. وكان اتفاق مصر مع شركة "سيمنز" الألمانية أحد أبرز النجاحات في هذا المجال. وقام ببناء محطات طاقة الرياح ومشروع عملاق بمنطقة بنبان للطاقة الشمسية. وكذلك بدأ بمشروع المفاعل النووي بمنطقة الضبعة.

حقق السيسي نجاحاً مبهراً في مسألة الطاقة الكهربائية، فانتهى العجز بالكامل وأصبح لدى مصر فائض يقدر بما بين 25 إلى 35 في المئة. وتشاع كثير من الأخبار عن توجه مصر لتصدير الكهرباء، وهو ما لم تتضح ملامحه حتى الآن. وبالفعل، بعد تحقيق هذا الفائض، توقفت بعض المحطات عن الإنتاج لعدم الحاجة. ولا شك أنه نجاح كان هناك احتياجٌ ماس له. ولكنه يطرح سؤالاً عن التخطيط وعن توظيف هذه الموارد. فالنجاح مصحوب بشكوك حول تكامل التخطيط والجدول الزمني، حيث كان يجب الاستفادة المباشرة من هذه الفوائض، أو في أسوء الظروف التوسع قدر الحاجة والإنفاق على قطاعات أخرى داخل المجتمع والدولة تعيش عجزاً. ثم أنه، وعلى الرغم من هذا النجاح في تطوير قطاع الكهرباء ومن كفاية الإنتاج، فالتكلفة على المواطن تزداد كل يوم. وقد حولت الدولة

الكهرباء من خدمة إلى سلعة تجارية.

لا يتوقف الأمر في مسألة الكهرباء عند حدود السؤال الاجتماعي. فهذا النجاح جاء على حساب تكلفة عالية وُفِّرت من الاستدانة. فحتى تقوم مصر ببناء ثلاث محطات توليد كهرباء عبر شركة "سيمنز" الألمانية، اقترضت 6.7 مليار دولار تم من خلال تحالف عدة ممولين (هم **KfW-IPEX HSBC Holdings, Bank AG Deutsche Plc**). ويشير تقرير لوكالة "بلومبرج" صدر مؤخراً، أن مصر تلقت عرضاً من كل من "بلاك ستون" الصينية و"إدرا" الماليزية لشراء المحطات الثلاث، يقومان بعدها ببيع الكهرباء للحكومة المصرية التي ستقوم بدورها ببيعها للمواطنين. ويرى مدير "مؤسسة القلعة" أن هذه الصفقة كانت لتساعد على تقليل حجم الديون المصرية، والإتيان باستثمارات أجنبية مباشرة إلى مصر (6).

اعتمد السيسي على تنويع مصادر الطاقة المنتجة للكهرباء، وخصص للقطاع 614 مليار جنيه بين 2014 و2020، وقام ببناء محطات طاقة الرياح ومشروع عملاق بمنطقة بنبان للطاقة الشمسية. وكذلك بدأ بمشروع المفاعل النووي بمنطقة الضبعة. وهو حقق نجاحاً كبيراً، فانتهى العجز بالكامل وأصبح لدى مصر فائض يقدر بما بين 25 إلى 35 في المئة.

وتتوسع مشاريع طاقة الرياح أيضاً في مناطق البحر الأحمر، مثل مشروع جبل الزيت الذي يضم 300 توربينة، تنتج 580 ميغاوات، تكلفتها 12 مليار جنيه، وتفوق مساحتها 100 كيلومتر مربع، وكذلك مشاريع أخرى بالعين السخنة. ويعد الاعتماد على طاقة الرياح مكسباً حقيقياً لمصر من حيث استغلال الموارد الطبيعية بشكل إيجابي، وعدم تلويث البيئة وقابليته للاستدامة وتوليد طاقة نظيفة وآمنة.

وساعدت محطات الكهرباء الجديدة مثل محطة بلطيم في كفر الشيخ التي أنشأتها الشركة الألمانية "سيمنز" والمعتمدة على الغاز مباشرة من البحر، في حل مشاكل انقطاع التيار في محافظات الريف، أو ضعفه. وعلى الرغم من تحول الكهرباء إلى سلعة لكن ذلك لم يمنع حدوث توازن بين المدن والأرياف لجهة توفر تلك السلعة. فأيام مبارك، كان يتم معظم توزيع الأحمال - وبالتالي الانقطاع - على مناطق الريف لعدم تأثير احتجاجهم مثلما لو وقعت في المدن الكبرى.

ومن جهة أخرى، يثير "مشروع الضبعة للطاقة النووية" الكثير من الجدل. فبعض مسؤولي الدولة تحدثوا عن إنتاج الطاقة من خلال المفاعل النووي كمسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر، وهم يرون أنه مهم للغاية في تنويع مصادر الطاقة. لأن الطاقة النووية في فرنسا مثلا تمثل حوالي 70 في المئة من مجمل إنتاج الكهرباء، وهي طاقة رخيصة على المدى البعيد لأن المفاعل يعمل حوالي 80 سنة، بينما مشروعات الطاقة الشمسية عالية التكلفة وتنتهي صلاحيتها خلال 25 سنة ثم لا بد من استبدالها. ولكن في المقابل يشير تقرير "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" إلى خطورة الطاقة النووية، وأنها ليست بالطاقة الرخيصة ولا الآمنة. وارتكز التقرير على ثلاثة عوامل. أولاً المخاطر من أي كارثة قد تحدث، مما سيعني تدميراً شبه كامل للساحل الشمالي الذي يعد من أكثر الشواطئ جمالاً في العالم، وكذلك خطورة التخلص من النفايات النووية وتكلفة العملية. ثانياً، عدم توفر الكفاءات المصرية في هذا المجال. ثالثاً، مقارنات السعر المعدل لتوليد الكهرباء (LCOE) والذي يضع في الاعتبار تكلفة البناء والتشغيل وأسعار الوقود والعمر الافتراضي للمحطات، توضّح أن السعر المعدل لكل ميغاوات/ساعة من الطاقة النووية يبلغ حوالي ضعف سعر كل من دورة الغاز المركبة والخلايا الشمسية وثلاثة أضعاف طاقة الرياح (حسب تقرير (7)

"معلومات الطاقة الأمريكية" EIA - لعام 2017).
وساعدت اكتشافات الغاز في شرق الدلتا و"حقل زهر" على تحقيق اكتفاء ذاتي من الغاز، وبدء التصدير بدلاً من الاستيراد. ومع هذا يستمر استيراد مصر للغاز من إسرائيل وهو أمر غريب وغير مفهوم، بالأخص في العقد الأخير. على كلٍّ، ساعدت هذه الاكتشافات السيسي على تحسين موارد الدولة، والتخطيط لتحويل مصر إلى واحدة من أكبر مناطق تسييل الغاز. كما تحول غاز البحر المتوسط إلى مجال حيوي للصراع بين مصر وتركيا، وإلى تقارب مصر مع إيطاليا واليونان. ويلقي هذا الصراع بعبء كبير على موارد الدولة في سباق التسلح والمناورات في البحر المتوسط. وعلى المستوى الداخلي، فالحال مع الكهرباء هو نفسه مع الغاز. فخطة توصيل الغاز للمنازل تتحقق في وقت قياسي في المحافظات المختلفة، مثل محافظة البحيرة التي أنجزت ذلك خلال سنة ونصف. ولكن في المقابل تشهد قيمة فواتير الغاز المترتبة على المشتركين ارتفاعاً كبيراً.

تحويل خدمات الدولة إلى سلع

يفصح السيسي في أحد الفيديوهات المسربة عام 2013، أثناء اجتماعه مع بعض ضباط الجيش، عن توجهه بما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الدولة ومسألة الدعم. لم يتطلب الأمر الكثير من الوقت حتى حوّل الرئيس تلك الرؤية الى موقف علني أدلى به في أكثر من لقاء: الشعب المصري تمّ تدليله عن طريق الخدمات التي تقدمها له الدولة، وحان وقت بيع تلك الخدمات بسعر تكلفتها الحقيقية. ومَثّل هذا الموقف الاتجاه الأول لإدارة السيسي بخصوص موارد الدولة. ويشير عمرو عدلي إلى أن هذا التوجه في استخدام الموارد العامة حسب قواعد السوق يهدف إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة، وبالتالي الإعلاء من منطق السوق الاقتصادي على حساب أي منطق اجتماعي آخر من الممكن أن يحكم استخدامات الموارد العامة، كالحرص على العدالة الاجتماعية أو المساواة. وهو ما نراه واقعاً مع الموارد الطبيعية الأخرى كالأراضي الصحراوية التي تخضع بشكل متزايد لمنطق السوق من حيث التسعير (وفي بعض الأحيان المضاربة)، وتهيئة الإطار القانوني لشركات ومؤسسات مملوكة أو تابعة للدولة كي تستخدم الموارد الطبيعية بمنطق السوق، أي استكمال التسليع الذي كان قد بدأ مع ملف الأراضي في عهد مبارك الأخير. وينطبق الأمر نفسه على الغاز الطبيعي والمحروقات، والتي أمست تخضع بشكل متزايد للتسعير بحسب برنامج تقشفي يهدف للتقليل من الخسائر التي تتكبدها الخزانة العامة للدولة، وغيرها من المؤسسات العامة العاملة في مجال إنتاج وتوزيع المحروقات.

ولكن مرة أخرى، تطرح هذه المقاربة النيوليبرالية لكل من موارد وخدمات الدولة سؤالاً مركزياً: أين حق الجمهور في تلك الموارد؟ بمعنى لماذا لا تنعكس اكتشافات الغاز الكبيرة التي شهدتها مصر مؤخراً، والتي تساعد على إنتاج الطاقة الكهربائية - وهي نفسها مصدر طاقة - تحسيناً لحياة السكان؟ هل هذه الموارد ملكٌ لسكان البلاد أم أنها ثروات في يد أوليغارشيا متحكمة بجهاز الدولة، تقوم بتسليعها وبيعها، كأي رجل أعمال، للسكان الذين يقبعون تحت حكمها؟ وهنا يمكن رصد مسار الدولة المصرية والأوليغارشيا العسكرية الحاكمة من الحقبة الناصرية وصولاً إلى السيسي. فالأول استغل موارد الدولة لعقد صفقة تبادلية مع المجتمع قائمة على مقايضة الحرية بالخدمات والأمن الاجتماعي. بينما انتهى المطاف على يد الأخير إلى تغييب الشعب عن حقه في الثروة والخدمات وكذلك في الحريات. وهو مآل يبدو الآن منطقياً بأثر رجعي كنتيجة لتهميش السكان من كل من الحكم وأدوات الإنتاج، وعدم إدماجهم في العملية السياسية والإنتاجية، وبالطبع تهميشهم من حق إدارة موارد البلاد. ومن هنا فحجة الدولة بأننا فقراء ونعاني من نقص في الموارد ما هي إلا مناورة خطابية وأيديولوجية هدفها المركزي القمع ودفع الجمهور للقبول بالسياسات المالية للدولة وبشكل إدارتها.

فالسيسي الذي يعتدُّ بفقر الموارد هو نفسه الذي أهدر مقداراً كبيراً من العملة الصعبة على مشروع تفريعة قناة السويس الجديدة. وبالمنطق نفسه، اعتمد السيسي على بيع سندات هذه التفريعة لتمويل المشروع. ولكن إصراره على إنهاء المشروع في عام واحد كانت له تداعيات كبيرة على الجنيه. ولم يكن مفهوماً لماذا الإصرار على تشييد المشروع في عام واحد، بينما تشير جميع التقارير الاقتصادية إلى تراجع في التجارة العالمية. ثانياً، لم ينعكس المشروع بأي شكل من الأشكال إيجابياً على إيرادات القناة، بل تشهد إيراداتها تراجعاً ملحوظاً. بينما كان قد قيل أن دخل القناة سيتضاعف 300 في المئة بمعنى أن يصل إلى 15 مليار دولار (حوالي 250 مليار جنيه بأسعار الصرف حالياً) في سنة 2023. وفيما بعد، قيل إن المشروع كان هدفه المركزي ليس الربح ولا زيادة المدخول بل رفع الروح المعنوية للشعب المصري وتأكيد قدرته على الإنجاز.

لماذا لا تنعكس اكتشافات الغاز الكبيرة تحسيناً لحياة السكان؟ هل هذه الموارد ملكٌ لسكان البلاد، أم أنها ثروات في يد أوليغارشيا متحكمة بجهاز الدولة، تقوم بتسليعها وبيعها، كأي رجل أعمال، للسكان الذين يقبعون تحت حكمها؟

وثمة أمر مشترك بين تفريعة القناة والعاصمة الإدارية الجديدة. وهي رؤية السيسي لنفسه كمقاول ومستخرج للموارد من الداخل المصري. فهو يرى وجود سيولة مالية كبيرة لدى العديد من المصريين، ويمكن استخراجها عن طريق فتح سبل لتدفق هذه الأموال في مشاريعه. والأمر لا يخلو أيضاً من فتح مجال لغسيل الأموال عبر الاستثمار المباشر. وهو ما يراه بعض الداعمين للنظام كحنكة في استغلال أموال مخبأة. كذلك يستفيد القطاع المصرفي من أزمة الاستدانة والديون. فكلما اقترضت الدولة المصرية من الداخل انتعش هذا القطاع.. الأمر الذي بدأ يتجه بمصر إلى اقتصاد قائم على الاستدانة الدائمة، وهو ما لا يمانعه الكثيرون من أصحاب التوجه النيوليبرالي والتجار والمستثمرين العقاريين. ولكن يظل السؤال المستقبلي محوري في هذا الأمر: فمن سيتحمل تكلفة هذه الاستدانة الدائمة؟ وما حل هذا العبء على الأجيال القادمة؟

ولا يتوقف الأمر عند نزوع السيسي إلى التوسع في الدين الداخلي. فهو أيضاً يتوسع بشكل كبير في الاقتراض من الخارج. ويزداد التماهي بين دور الدولة (بما في ذلك تقديم الخدمات العامة، واستخدام الموارد العامة) وبين أجندة "إجماع واشنطن" (8) النيوليبرالية. ويعود هذا بالأساس إلى تجدد الدور التقليدي لصندوق النقد الدولي، مع تدخله كمقرض في نهاية 2016، وكضامن للمزيد من الاقتراض من جانب الحكومة المصرية في أسواق السندات العالمية. كما يمارس السيسي الترتيب نفسه مع الصين. فمصر تقترض من الصين قرابة 3 مليار دولار لتمويل مشروعات في العاصمة الإدارية ولتمويل القطار الكهربائي فيها. وفي إحدى اللقاءات التلفزيونية مع وزير المالية، أكد الرجل ببساطة عدم توفر موارد مالية له، وبالتالي فهو سيقوم بالاقتراض مرة أخرى. وهذه دائرة يمكن ألاّ تنتهي، فيقع الاقتصاد المصري فريسة الاستدانة الدائمة. وهكذا فهو يصبح شديد الهشاشة وعرضة للهزات الاقتصادية. ويرى بعض المحللين أن بوادر أزمة عقارية قد تلوح في الأفق نتيجة التوسع الكبير في القطاع العقاري.

هل مصر بلد فقير؟

الحديث الدائم لدى المعارضة المصرية هو أن مصر بلد غني بالموارد الطبيعية من بحار، ونهر ضارب بطول البلاد،

والثروات الطبيعية مثل الغاز والبترول والمحاجر المختلفة. ويرى هذا الطرح أن مشكلة مصر الرئيسية هي في الفساد والنهب الممنهج الذي تتعرض له منذ الحقبة الاستعمارية، ثم على يد النخب الوطنية العسكرية التي حكمت مصر بعد الاستقلال. ولكن الحقيقة أن مصر ليست بلداً غنيّاً بهذا الشكل، ولكنها ليست بلداً فقيراً أيضاً. فمصر ليست ضمن مصاف الدول الغنية بالموارد التي تعود بفوائد مالية ضخمة مثل روسيا، أمريكا، السعودية، كندا، إيران، الصين، البرازيل، استراليا، العراق، فنزويلا. ومصر تحديداً تختلف عن النموذج الخليجي مثل السعودية القائم على استخراج كميات مهولة من البترول، ولا يتطلب الأمر فيه أكثر من قوى أجنبية لاستخراجه وتوزيع فوائض تصديره على النخب الحاكمة بما فيها مقدار كبير من النهب والفساد لضمان الولاء أو لتغطية مصاريف وبذخ الأسرة الحاكمة، ثم استخدام الريع في بناء المدن وتشيد بعض المشاريع الاستثمارية وتقديم الخدمات لعموم الجمهور. ولكن موارد مصر، كي تصبح بلداً ثرياً، يتطلب نمط حكم آخر وعلاقات إنتاج مختلفة. فتعظيم الموارد في مصر يتطلب إدارة رشيدة، وإدماج لعموم السكان في العملية الإنتاجية، وتحسين قدرات وشروط إنتاجهم. ولنأخذ على سبيل المثال قطاع السياحة. فمصر فيها آثار وإمكانيات سياحية مهولة. وعلى مستوى الشرق الأوسط تأتي بعد السعودية في عدد السياح. وبالطبع تقوم "السياحة" السعودية على الحج. ولكن لا يأتي مصر أكثر من 10 ملايين سائح في أفضل الحالات. وهو أمر لا ينسجم مع حجم الإمكانيات المتاحة ومقارنتها بدول مثل اسبانيا والبرتغال. وهذا مرده الأساسي (عدا عامل الاضطراب السياسي والأمني، وحتى حينما لا يكون قائماً)، إلى سوء الإدارة وعدم كفاءة البنية التحتية وقلة مهارة العرض والتفاعل، والاعتماد فقط على وجود الآثار والشواطئ الخلابة. بل هناك بعض الشواطئ لا يأتيها إطلاقاً السياح من الخارج، مثل الساحل الشمالي الممتد لما يزيد على 600 كيلومتر أغلبها من أفضل شواطئ العالم.

وقد نجح السيسي من خلال إحكام قبضته على البلاد واستعادة جانب كبير من الأمن، في مساعدة السياحة على الانتعاش مرة أخرى، بالأخص في آخر عامين. ولكن هل قامت الإدارة بتحسين شروط هذا المورد بعيداً عن الأمن والاستثمار الجاد فيه؟ الإجابة حتى الآن هي بالنفي.

الأمر نفسه ينطبق على بقية إدارة الموارد. فالسيسي يتوسع بشدة في بناء الطرق، والاستثمار العقاري والمضاربة في الأرض، ومشاريع الطاقة. وهي أمور فيها الكثير من الجوانب الإيجابية. ولكن مشاريع الطرق والعقارات لا تتصدى إلى أسئلة الاقتصاد الملحة والمأزومة في مصر. وأنها كما أشرنا تفْرط في الاستدانة الداخلية والخارجية، ولا تساعد على بناء نمط إنتاجي، الأمر الذي يزيد من مشكلة توفّر العملة الصعبة في غياب التصدير. وفي غياب الإنتاج، تظل محاولات السيسي الدؤوبة للحد من الاستيراد والتضييق عليه معالجة وقتية، وإن كانت جيدة في بعض جوانبها.

وكما يتضح من سياسات السيسي، فأغلب الإنفاق منصبٌّ على القطاع العسكري والأمني بينما تتقلص ميزانية قطاعي الصحة والتعليم. وهو ما يوضح رؤية قائمة على تهميش السكان لعدم احتياجهم في هذا النوع من الحوكمة.

ويتضح من تحصيل الضرائب استمرار مصر على النهج الريعي. معدل التحصيل الضريبي في مصر منخفض للغاية لا يتعدى 14 15- في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وجزء من مصادر هذه الحصيلة المنخفضة يأتي من مصادر ريعية مثل قناة السويس وقطاع البترول والقطاع المالي. فمن بين 462 مليار جنيه تم تحصيلها كضرائب في العام المالي 2016 – 2017 (وهي آخر أرقام فعلية متاحة)، جاء 22 مليار من ضرائب قناة السويس و42 مليار من هيئة

البترول فضلاً عن الضرائب التي جاءت من أنشطة ريعية أخرى مثل الاستثمار في الديون والأوراق المالية. ويشير الباحث الاقتصادي أسامة دياب (9) إلى أن الدولة المصرية، في سعيها لحشد الموارد، تعتمد بشكل محدود على العنصر البشري، فتأتي أغلب مواردها من الاقتراض والمنح ودخل قناة السويس والنفط، بعكس الاقتصاديات الصناعية وما بعد الصناعية التي تأتي أغلب مواردها من ضرائب النشاط الصناعي والتجاري والخدمي، وتعتمد الدولة بالتالي في مواردها على العنصر البشري بشكل أكبر، كعمال في قلب عملية الإنتاج وخلق القيمة أولاً، وكمستهلكين لتصريف هذه القيمة المولَّدة ثانياً.

ويمكن تلخيص معضلة إدارة الموارد في مصر وسؤال هل مصر دولة فقيرة أم غنية في ثلاثة أمور:-1 تخلّف هياكل الاقتصاد المصري، وعدم قدرته على الخروج من دوامة التراكم البدائي للثروة والاعتماد على الريع والاقتراض. -2 عدم تطوير قوى الإنتاج نفسها. -3 غلبة الطابع الأمني في إدارة البلاد والاعتماد على حكم القلة، كما يتضح من توسع الجيش وأجهزته وتقاسم بقية الاقتصاد مع القطاعات الرأسمالية المصرية والعالمية. فمصر تعاني نهباً كبيراً جداً لفائض القيمة مع فائض بشري ضخم غير مستغَل ومهمَّش بل ويتعرض لقمع دائم ويخضع لإدارة بوليسية عنيفة. وهو ما يطرح أسئلة كثيرة حول كيفية إدارة موارد البلاد وسؤال الديمقراطية والتشارك فيها. ولهذا لا عجب أن مصر من أكثر بلدان العالم التي تتسم بغياب البيانات والاحصائيات الاقتصادية والمعلومات التي تتعلق بالمشاريع المختلفة.

---

1 - حوار قام به الباحث مع دكتور عمرو عدلي في أيار/ مايو *2019*

2 - حوار قام به الباحث مع الباحث الاقتصادي وائل جمال في أيار/ مايو *2019*

3 -تقرير لمدى مصر في *12* آذار/ مارس *2019*

4 - تقرير فرانس *24* في *23/09/2015*

5 - تقرير فرانس *24* في *06/07/2017*

6 - *Magdy, Mirette (2019): Egypt Mulls Blackstone Unit Offer to Take Over Power Plants, published in May 27 2019.*

7 - المبادرة المصرية *(2019)*: ورقة موقف: الطاقة النووية الأغلى والأخطر، نشر في *23* نيسان/ إبريل *2019*

8 - إجماع واشنطن *Washington Consensus* هي مسودة طرحها جون وليامسون عام *1989* لتكون علاجاً ووصفة من عشرة بنود لـ"الدول الفاشلة" التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية، تحتوي توجيهات لكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية ، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي ومؤسسة النقد الدولية لتبني هذه البنود

9 -لقاء قام به الباحث مع دكتور أسامة دياب الباحث الاقتصادي، في أيار/ مايو *2019*

الجزائر

دور البترول في النهاية البائسة لنظام بوتفليقة والجنرالات

حسين مالطي

احد مؤسسي "سوناطراك" ومؤلف كتاب "القصة السرية للبترول الجزائري" الصادر بالفرنسية عن دار نشر La découverte

استغل عبد العزيز بوتفليقة بشكل مستمر البترول الجزائري وريعه كوسائل لترسيخ دعائم سلطته وتقويتها، وفيما بعد ضماناً لاستدامتها. اشترى "السلم الاجتماعي" كما استخدم عائدات النفط كطعم لمعسكر الجنرالات عبر السماح لهم ولأعوانهم بملء بطونهم بعمولات على كل صفقات الدولة.

من المؤكد أن 2019 سيظل عاماً فارقاً في تاريخ الجزائر. فبعد أن كسر الشعب الجزائري جدار الخوف في 22 شباط / فبراير الفائت، استطاع خلال شهر آذار / مارس التخلص من عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يبدو كرئيس لا يمكن زحزحته. رحل الرجل لكن نظامه ما زال حياً، حتى وإن كان يترنح. في سنة 1962 كان استقلال البلاد، أما في 2019 فالشعب هو من انتزع استقلاله. ويخرج منذ أكثر من ثلاثة أشهر ملايين الأشخاص إلى الشارع كل يوم جمعة هاتفين برغبتهم في التغيير العميق للنظام. كما نشاهد كل ثلاثاء آلاف الطلبة يعبِّرون عن رفضهم للمنظومة السائدة. وحققت هذه الحركة الاحتجاجية السلمية، التي أطلقت عليها تسمية "الحراك"، انتصارين كبيرين إلى حد الآن: استقالة عبد العزيز بوتفليقة وإلغاء الانتخابات الرئاسية التي كان من المفترض أن تعقد يوم 4 تموز / يوليو القادم تحت إشراف قادة مكروهين شعبياً. تطالب "ثورة الابتسامة" هذه برحيل كل الطبقة الحاكمة. وهي تريد أن يختار الشعب، بشفافية كاملة، رئيسه الجديد وينتخب غرفة نيابية تمثّله فعلاً ولا تكون رجع صدى للنظام، وكذلك إرساء الجمهورية الثانية ونظام قضائي حر ومستقل تماماً عن السلطة. يرفض الحراك بشكل خاص تنظيم كل هذه العمليات الانتخابية تحت وصاية رجال كانوا جزءاً من النظام الملغى، ويريد أيضاً أن يتعهد القضاء بتتبع كل "المافيوزيين" الذين حوّلوا وجهة ثروات البلاد لخدمة منافعتهم الخاصة. وهذه ليست إلا المطالب الأساسية للحركة.

أما وقد أصبحت الأمور على ما هي عليه الآن، فهل كان مثل هذا التطور الكبير للأوضاع متوقعاً؟ من المؤكد أنه لم يكن باستطاعتنا، عند وقوع الأحداث البارزة في الفترات الرئاسية الأربع لبوتفليقة، أن نحدد بدقة اللحظة التي يمكن أن يتغير كل شيء. ومع ذلك، فلقد كان من المتوقع أن نصل إلى الوضعية الحالية نظراً لتسلسل الأحداث. يمكن إذاً أن نرد بنعم على السؤال، لأن السيناريو الذي تعيشه حالياً الجزائر ينسجم مع منطق الأشياء. فككل الأنظمة الديكتاتورية، كانت منظومة بوتفليقة تغذّي في داخلها بذور تدميرها الذاتي. الصراعات الداخلية بين أجنحة المنظومة هي التي تسببت بانهيارها.

سيرة صعود بوتفليقة

بعد انتخابه رئيساً في نيسان / إبريل 1999 في ظروف مشبوهة، نظراً لأن الجنرالات دفعوا المرشحين الستة الآخرين إلى الانسحاب من سباق الرئاسيات عشية الاقتراع، حاول بوتفليقة الإفلات من وصاية الجيش عبر البحث عن الدعم الخارجي، بالأخص من رئيس الولايات المتحدة الامريكية. لكن الاعتداد بغطاء ودعم رئيس أكبر قوة دولية له ثمن باهظ جداً. وقد مثلت ضربات 11 أيلول /سبتمبر فرصة مواتية لبوتفليقة حتى يحقق أغراضه. فقد استغل سفرتين متتاليتين إلى بلاد العم سام قام بهما خلال الفصل الأخير من سنة 2001 ليعقد صفقة مع جورج بوش الابن: البترول الجزائري، بالإضافة إلى إتاحة منجم المعلومات الذي تمتلكه الجزائر عن تنظيم "القاعدة"، مقابل دعم وحماية واشنطن. كلف بوتفليقة المتعطش إلى السلطة صديق طفولته ووزير الطاقة شكيب خليل بوضع قانون محروقات جديد مستنسَخ كلياً عن العقيدة الأمريكية الجديدة في هذا المجال. وتحت غطاء تأهيل قطاع الطاقة للتأقلم مع شروط عمل اقتصاد السوق الحر والتنافسي، تمّ تكليف خليل بطلب مشورة ومساعدة البنك الدولي ومكاتب الدراسات الأمريكية لصياغة نص يتبنى حرفياً كل أحكام العقيدة الأمريكية الجديدة في مجال المحروقات. في الواقع، ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض، كلف الرئيس جورج بوش فريق عمل يترأسه ديك تشيني، المدير العام السابق لشركة "هاليبرتون" الذي أصبح نائباً للرئيس، بصياغة تصور لهذه العقيدة. وبدون مفاجآت، تبنى القانون الجزائري الجديد الهدف نفسه الذي يسعى له الأمريكيون، أي تحويل حقوق ملكية منابع البترول والغاز التابعة للشركات الوطنية في البلدان المنتجة إلى الشركات البترولية متعددة الجنسيات وأغلبها أمريكية. وتقضي أهم

الأحكام الواردة في القانون الجزائري الجديد بإلزام كل شركة أجنبية متحصلة على رخصة تنقيب بأن تقترح على الشركة الوطنية "سوناطراك" المساهمة بنسبة 20 إلى 30 في المئة، ويجب على هذه الأخيرة أن ترد بالرفض أو الإيجاب في أجل لا يتجاوز 30 يوماً. لكن رد الشركة الوطنية سيكون حتماً سلبياً نظراً لأن قيمة الاستثمار المطلوب تكون عادة مرتفعة جداً، وكذلك لأن البيانات التقنية التي تتوفر في تلك المرحلة من العملية تكون غير دقيقة. وهذا يعني أنه بمرور الوقت ستكون كل منابع البترول والغاز قد أصبحت تحت السيطرة الأمريكية.

ككل الأنظمة الديكتاتورية، كانت منظومة بوتفليقة تغذّي في داخلها بذور تدميرها الذاتي. الصراعات الداخلية بين أجنحة المنظومة هي التي تسببت بانهيارها.

معارضة "دائرة الاستعلام والأمن" والنقابة المركزية ("الاتحاد العام للعمال الجزائريين") للقانون جعلت بوتفليقة يجمده في 2003، لأنه يقلل من حظوظه في الفوز بعهدة رئاسية ثانية، ثم يدفعه إلى البرلمان للمصادقة عليه إثر إعادة انتخابه، قبل أن يحذف منه الفصول الأكثر إثارة للجدل في 2006. ونظراً لسخطه بسبب خسارته معركة لَيّ الذراع التي خاضها ضد قوى أخرى من المؤسسة الحاكمة في الجزائر، صاغ شكيب خليل قانوناً آخر أحكامه منفّرة بشدة لأي مستثمر أجنبي يرغب في القدوم إلى الجزائر.

معادلة البترول والسلطة

استغل عبد العزيز بوتفليقة بشكل مستمر البترول الجزائري وريعه كوسائل لترسيخ دعائم سلطته وتقويتها وفيما بعد ضماناً لاستدامتها. فلقد مكنته عائدات البترول من شراء السلم الاجتماعي عبر دعم أسعار عدد من المنتجات الأساسية بالإضافة إلى المحروقات، كما استخدمها كطعم لمعسكر الجنرالات عبر السماح لهم ولأعوانهم بملء بطونهم بعمولات على كل صفقات الدولة، حتى تلك المهمة جداً التي تبرمها المؤسسة الوطنية للمحروقات. الأمر هنا يتعلق بمئات ملايين الدولارات التي تقاسمها كل هؤلاء الفاسدين الذين كانوا يتمنون شيئاً واحداً فقط: أن يبقى بوتفليقة على رأس الدولة لأطول وقت ممكن. كان الفساد أداة حكم عبد العزيز بوتفليقة، فهو الذي مكنه من اشتراء دعم رجال أعمال فاسدين وموظفين كبار وسياسيين من مختلف الانتماءات وأعضاء جماعات دينية. حتى توفير المنتجات المعدة للاستهلاك الجماهيري بأسعار منخفضة للشعب كان بالنسبة له شكلاً من أشكال الرشوة. وجاءت أول محاولة لكبح هذه الممارسات من قبل "دائرة الاستعلام والأمن" في كانون الثاني / يناير 2010 عندما تمت إحالة المدير العام لمؤسسة "سوناطراك" وبعض نوابه ومدراء آخرين إلى القضاء، ثم إلى السجن بسبب تورطهم في فضيحة فساد كبيرة. كما تمت إقالة وزراء الطاقة والداخلية والاستثمار كاستتباعات لهذه القضية.

تبنى القانون الجزائري الجديد الهدف نفسه الذي يسعى إليه الأمريكيون، أي تحويل حقوق ملكية منابع البترول والغاز التابعة للشركات الوطنية في البلدان المنتجة إلى الشركات البترولية متعددة الجنسيات وأغلبها أمريكية.

ظل هذا النظام فعالاً بشكل مثالي طالما كان سعر برميل النفط يتراوح ما بين 100 و140 دولاراً وكانت الجزائر تجذب المستثمرين الأجانب. لكن الأمور بدأت تسوء انطلاقاً من سنة 2011. جاء الإنذار الأول عندما ظهرت شائعات مفادها أن هناك إفراطاً في تقدير قيمة احتياطات الغاز في الجزائر، وبدأت تنتشر في أوساط صناعة البترول

عبر العالم. وكان وزير الطاقة الجديد يوسف يوسفي يكذِّب هذا الكلام ويصرح بأن البلاد تمتلك احتياطياً من الغاز كافٍ لتغطية حاجات السوق المحلية وتوفير الكميات التي التزمت الجزائر بتصديرها. لكن الأرقام عنيدة، فقد تراجع إنتاج الغاز في الجزائر فعلياً لينخفض من 89 مليار متر مكعب سنة 2005 إلى 83 مليار متر مكعب سنة 2011، في حين أن قيمة الصادرات انخفضت من 65 مليار متر مكعب سنة 2005 إلى 49 مليار متر مكعب في 2012. اضطر الوزير إذاً للإقرار بهذه الحقائق والاعتراف بكون الجزائر تجد صعوبات متزايدة في تسويق غازها، حتى على مستوى الأسعار، لأن الولايات المتحدة كانت في طور الانتقال من موقع المستهلك الكبير إلى موقع الدولة المصدِّرة نظراً لشروعها قبل عشرة أعوام في الاستغلال المكثف لاحتياطيها من الغاز الصخري. وأقر أيضاً بأن الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي يشهد ارتفاعاً كبيراً منذ عدة سنوات، وبأن استمرار الأمور بهذا النسق سيجعل الجزائر مهددة بالعجز عن الإيفاء بتعهداتها للخارج. حتى إنتاج البترول أصبح في تراجع، فقد انخفض حجمه من 85 مليون طن في 2006 إلى 76 مليون طن في 2012. على الرغم من ذلك، فلم يكن لهذا الانخفاض تأثير كبير على التوازنات المالية للبلاد، نظراً لكون سعر برميل البترول بقي في حدود 120 - 130 دولار. لكن هذا المنحى التنازلي المتواصل بدأ يقلق النظام بشكل جدي، خاصة وأن الأجهزة الأمنية المكلفة برصد أي بوادر تمرد لدى الشعب أصبح عدد منتسبيها وحجم نفقاتها في تزايد مستمر. ثم جاء إنذار جدي آخر عندما تبين أن المناقصة التنافسية الثالثة لمنح رخص التنقيب التي أعلنتها الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 لم تكن مثمرة.

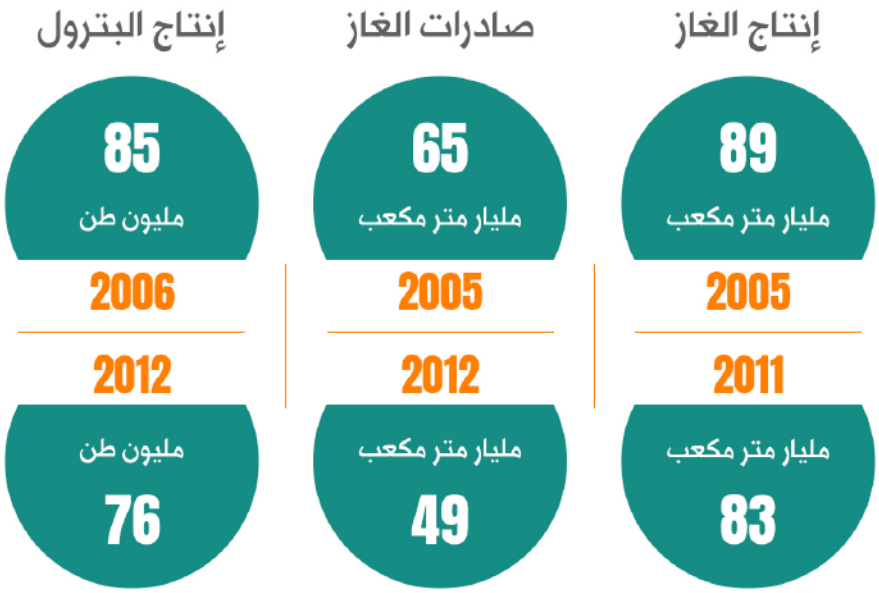

الأزمة

وصلت الأمور إلى حدٍ لم يعد بإمكان النظام تحمله: سعر بيع الغاز في انخفاض مستمر والقطاع المنجمي فقد جاذبيته، وهناك في المستقبل عقود بيع لا يمكن تنفيذ بنودها. وهذا يعني أن هيكل السلطة بأكمله بصدد التفتت. ولمعالجة هذه الوضع، أعلن وزير الطاقة عن قانون جديد للمحروقات يتضمن تدبيرين أساسيين: يقضي الأول بإعادة النظر في طريقة احتساب الضريبة على أرباح الشركات البترولية بشكل يجعلها ترتبط مستقبلاً بنسبة المردودية المالية لعملياتها، أما الثاني وهو مخصص لمواجهة تدني إنتاج الغاز الطبيعي فقد رخّص لاستغلال الغاز الصخري "الشيست". كما كانت هناك خيبات أمل مردها صراعات النظام الداخلية. مثلاً الهجوم الإرهابي الذي

استهدف حقل غاز "تيقنتورين" بمنطقة عين أمناس في كانون الثاني / يناير 2013 جعل جاذبية الجزائر تقل أكثر في عيون الشركاء الأجانب الذين بدأوا يتشككون في نجاعة الوسائل التي وُضعت لتأمين حماية العاملين والمنشآت الصناعية. نُفِّذت هذه الهجمة من قبل مجموعة تعمل تحت إمرة مختار بلمختار وهو قائد إرهابي كان يُعتبر إلى حد ذلك الوقت أحد رجال "دائرة الاستعلام والأمن" التي استطاعت إقناع الأمريكيين بفائدة هذا الشخص إلى درجة أنهم لم يقتلوه حتى عندما توفرت لهم الفرصة عدة مرات. انتشرت شائعات في تلك الفترة مفادها أن الهجمة كانت في الأصل عملية من تخطيط "دائرة الاستعلام والأمن" قبل أن تتعقد الأمور وتتخذ مجرى آخر. وهي تسببت في موت 70 شخصاً قتلتهم الصواريخ التي أطلقتها مروحيات "دائرة الاستعلام والأمن". وأوضح حينها الأمريكيون للجزائريين أن سياستهم في اختراق "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" فاشلة وطالبوا بعملية تنظيف واسعة داخل "دائرة الاستعلام والأمن". وكان مدير الجهاز، توفيق مدين، الوحيد الذي استطاع إنقاذ منصبه. لكن الأثر الجسيم لهذه العملية كان ظاهراً بوضوح. فلقد أضعفت النظام بشكل كبير. بلغ حينها الاحتقان بين قائد أركان الجيش وقادة المناطق العسكرية من جهة، وجنرالات "دائرة الاستعلام والأمن" من جهة أخرى، حداً مُخطراً كاد أن ينتهي بحمام دم.

يضاف إلى كل ما سبق ضعف الحماس الذي أظهرته الشركات النفطية عند إطلاق المناقصة الرابعة في كانون الثاني / يناير 2014 من أجل منح رخص تنقيب جديدة. عرضت المناقصة 31 حقلاً، منها 17 تتركز في مناطق يتوفر فيها الغاز الصخري. اقتصرت عروض الشركات على رخص تنقيب أربعة حقول كلها خارج منطقة الغاز الصخري. بدأ حينها الفزع ينتاب صفوف النظام عندما رأى أن هذا الريع الجديد، الذي كان يعول عليه لإنعاش منظومة حكمه، لا يبدو محفزاً لشركاء محتملين.

نُفِّذت هجمة حقل غاز "تيقنتورين" مطلع 2013 من قبل مجموعة تعمل تحت إمرة مختار بلمختار، وهو قائد إرهابي كان يُعتبر إلى حد ذلك أحد رجال "دائرة الاستعلام والأمن" الجزائرية التي استطاعت إقناع الأمريكيين بفائدة هذا الشخص إلى درجة أنهم لم يقتلوه حتى عندما توفرت لهم الفرصة عدة مرات.

لكن الضربة الصاعقة الأكبر ستأتي فيما بعد. خلال اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 حين فرضت السعودية قراراتها على باقي أعضاء المنظمة. فسعياً منها لتعويض حصص السوق التي قضمتها الشركات الأمريكية المنتجة للبترول الصخري، رفضت السعودية أي خفض للإنتاج تحت مستوى 30 مليون برميل في اليوم. وكانت ردة فعل السوق فورية، إذ تهاوى سعر برميل البرنت بشكل سريع جداً. فخلال شهر فقط تدنى من 72 دولاراً إلى 57 دولاراً في آخر يوم من سنة 2014.

"الجيش يعارض هذا الاقتراح"

في موازاة هذه الأحداث، نجحت أحزاب المعارضة لأول مرة في التفاهم على برنامج الحد الأدنى من المطالب. أنشأت هذه الأحزاب "التنسيقية الوطنية من أجل الحريات والانتقال الديمقراطي" التي اقترحت تنظيم فترة انتقالية يتم خلالها اختيار رئيس جديد للجمهورية بدلاً من عبد العزيز بوتفليقة الذي ساءت حالته الصحية كثيراً. أُغلقت هذه النافذة الصغيرة فوراً من قبل رئيس أركان الجيش "قايد صالح" الذي رد بالطريقة نفسها التي رد بها قبل شهر على مطلب مماثل: "الجيش يعارض مثل هذا الاقتراح".

كل هذا حدث منذ خمس سنوات. لكن نظراً لإهمالهم وعدم اهتمامهم برفاه الشعب، ولأنهم كانوا دائماً مهووسين بمسألة واحدة، وهي ضمان بقائهم في السلطة لمواصلة نهب الثروات الوطنية، فإن مافيوزيي النظام الجزائري بمختلف انتماءاتهم، عسكراً ومدنيين، لم يروا المشاكل وهي تتراكم على الجزائر. لم يعرفوا أو بالأحرى لم يريدوا أن يعاينوا في الوقت المناسب تدهور الحالة العامة للبلاد، بما في ذلك حالة قطاع المحروقات على الرغم من أنه يوفر تقريباً كل عائدات البلاد من العملات الصعبة الضرورية لتغطية الواردات الضخمة للجزائر، الأمر الذي كان يمكّنهم من إيهام الشعب بأنه في عيش رغيد.

استمرت السلطة في استيراد كل شيء وبطريقة عشوائية. لم تخطر أبداً ببال حكام الجزائر فكرة إرساء برنامج لتنمية الاقتصاد يقوم على عمل وجهد وذكاء المواطن، لأنهم يعتبرون أن مواطناً مسؤولاً هو مواطن خطير.

كيف تفاعلت السلطة مع الوضع المتأزم الذي كان يترسخ تدريجياً؟ نظراً لعدم كفاءتها أو لجشع البعض الذين يسعون دائماً للحصول على عمولات أكبر، استمرت السلطة في استيراد كل شيء وبطريقة عشوائية. لم تخطر أبداً ببال حكام الجزائر فكرة إرساء برنامج لتنمية الاقتصاد يقوم على عمل وجهد وذكاء المواطن، لأنهم يعتبرون أن مواطناً مسؤولاً هو مواطن خطير. يجب أن يبقى قاصراً على الدوام وألاّ يرى خلاصه إلا في بقاء السلطة في أيادي "العصابة" نفسها. هذا هو المصطلح الذي استعمله مؤخراً الجنرال قايد صالح للحديث عن أعمدة النظام هؤلاء، ومن بينهم شقيق الرئيس المخلوع، الذين تحالفوا ضده وسعوا إلى ازاحته من منصبه. لكن لا يجب أن ننسى أن قايد صالح نفسه كان العمود الأهم لهذا النظام طيلة العشرين عاماً الأخيرة. لم تفهم السلطة ان الطريق الذي اختارته سيتسبب - على مدى طويل نسبياً - بأضرار جسيمة للجزائر، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وغيرها، وأنه أيضاً مسلك انتحاري بالنسبة لها. حتى وإنْ لم يكن الشعب حينها يعبِّر عن رفضه الكامل للنظام كما يفعل الآن بشكل مبهر منذ أكثر من ثلاثة أشهر، فإنه كان يطلق عشرات الاحتجاجات اليومية لكي يقتلع من المافيوزيين الذين يحكمونه بعض المكاسب المالية الهزيلة، ويسترد ولو جزءاً ضئيلاً من الريع النفطي الذي يتقاسمونه. وتُظهر الشعارات التي كان الشباب يرفعونها خلال تلك الاحتجاجات مدى كرههم لبوتفليقة وجماعته والجنرالات والأوليغارشيين الذين لم يحترموا لا التاريخ المجيد لبلادهم ولا أبناء شعبهم. الجبن الذي أظهره الحكام في تلك الفترة كان يبيّن يوماً بعد يوم أنه ليس لهؤلاء أدنى احترام حتى لأنفسهم.

طفح الكيل

وقد أضيفت إعادة انتخاب بوتفليقة لعهدة رئاسية رابعة إلى كل هذه الأجواء المسمومة. حالة الرئيس الصحية المتردية كثيراً جعلت منه شبحاً لا يظهر إلا نادراً وللحظات قليلة على شاشات التلفزيون، لكن رجال السلطة لم يستطيعوا التوافق على اسم البديل. في نيسان / إبريل 2014، لم يذهب الشعب الذي اعتاد منذ الاستقلال على هذه المهازل الانتخابية، الى مراكز الاقتراع، فبلغت نسبة الامتناع عن التصويت رقماً عالياً جداً نادراً ما سُجِّل في أماكن أخرى: 90 في المئة. الإهانة التي وجهها الشعب للنظام كانت هائلة لكن السلطة تذهب بعقل الحاكم وتعميه. وهذا ما سيثبته المسؤولون الجزائريون بعد خمس سنوات، فهم لم يفهموا أن الشعب لا يرغب بتاتاً في أن يعيش مسخرة 2014 مرة أخرى. هو الذي يعيش في ظروف بائسة كان يشاهد "أهل القمة" يسكنون القصور الفخمة ويتجولون في سيارات فارهة ويركبون الطائرة باستمرار للسفر إلى الخارج. وكان يشاهد كيف يسافر هؤلاء

للتداوي في مستشفيات أو مصحات أوروبية في حين يرسلونه هو للمستشفيات الجزائرية التي تحولت إلى قاعات انتظار للموت. كان على هذا الشعب أن يرسل أبناءه إلى مدارس جزائرية دون أمل في تحصيل تكوين جيد في حين يرسل "أهل القمة" أبنائهم للتعلم في مدارس وجامعات أجنبية.

في نيسان / إبريل 2014، لم يذهب الشعب الذي اعتاد منذ الاستقلال على هذه المهازل الانتخابية الى مراكز الاقتراع، فبلغت نسبة الامتناع عن التصويت رقماً نادراً ما سُجِّل في أماكن أخرى: 90 في المئة. الإهانة التي وجهها الشعب للنظام كانت هائلة لكن السلطة تذهب بعقل الحاكم وتُعميه.

ولأن كرامته قد مسّت ورفض أن يرضخ مرة أخرى لإهانة التصويت لـ"إطار" توجد داخله صورة عمرها أكثر من ثلاثين عاماً، ويوضع على كرسي فوق منصة حتى ينحي أمامه خدم النظام، فقد عبر الشعب يوم 22 شباط / فبراير الماضي عن لفظه الكامل لهذه السلطة.

كيف ستنتهي هذه المواجهة؟ لا أحد يعرف. ولكن ما يمكن ملاحظته هو أن قائد أركان الجيش الممسك حالياً بمقاليد السلطة خائف كثيراً من الشعب. فهو يحاول اشتراء السلم عبر تقديم رؤوس عدد كبير من المسؤولين السابقين في نظام بوتفليقة. يبلغ عدد هؤلاء ما بين 200 و300: وزراء سابقون وموظفون كبار ورجال أعمال فاسدون تمت إحالتهم إلى القضاء. لكن مبادرة قائد الأركان لم تكن كافية لإرضاء الشعب الذي بقي هدفه ثابتاً وهو التخلص نهائياً من هذا النظام، لأن حجم الكره الذي يكنه له كبير بحجم الإحباط الذي عاشه طيلة عشرين عاماً.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

تونس

الموارد الطبيعية في تونس ما بين الشح والوفرة والهدر

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

تكمن المشكلة الأساسية في الإرادة السياسية والخيارات الاقتصادية - التنموية لحكام البلاد. فالنخب المهيمنة لا يبدو أن لديها تصورات واضحة وعملية للحلول، بل ليس ثمة ما يدل على أن لها تمثّل حقيقي للمشكل وتصوّر آخر للتصرف في الموارد الطبيعية غير جلب الاستثمار الأجنبي وإيجاد أسواق لتصدير الفائض.

مساحة تونس وثرواتها الطبيعية محدودة، خاصة إذا ما قارناها بالجارين الشرقي والغربي: ليبيا والجزائر. وطالما ردد التونسيون أن ثروتهم الحقيقية هي الموارد البشرية و"المادة الشخمة" (الرمادية، أي الأدمغة) كما كان يقول الرئيس بورقيبة. صحيح أن الموارد الطبيعية في أغلب الأحيان محدودة، لكن عدد السكان محدود أيضاً، ولدى جزء كبير منهم مستوى تعليمي عالي، وتكوين معرفي يسمح بحسن استغلال هذه الثروات واستكشاف ثروات أخرى. سيتناول النص ثلاثة موارد طبيعية من بين سواها، لأهميتها الحياتية و/ أو لوفرتها و/ أو لتأثيرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع: الماء والفوسفات والمحروقات.

الثروة المائية: شبح العطش

تونس "الخضراء" تتأرجح في السنوات الأخيرة على خط الفقر المائي. هذه الوضعية الخطيرة والتي قد تتفاقم في السنوات القادمة تعود إلى عدة أسباب منها الطبيعي - المناخي وبعضها من مسؤولية البشر، حاكمين ومحكومين.

لا يتجاوز المعدل السنوي للأمطار في تونس 230 مم (ما يعادل 36 مليار متر مكعب من التساقطات). ويهمين المناخ الجاف وشبه الجاف على أغلب مناطق البلاد. تتوفر في البلاد موارد مائية إجمالية تقدر بـ4.875 مليار متر مكعب، منها 2.175 مليار متر مكعب من المياه الجوفية والباقي من المياه السطحية. ويقوم تخزين المياه السطحية على بنية تحتية مكونة من 40 سداً وقرابة 1000 بحيرة جبلية و400 سد جبلي، مما يمنح تونس طاقة تخزين تقارب 3 مليار متر مكعب. أما بالنسبة لوحدات معالجة المياه فنجد 16 محطة معالجة و12 محطة لتحلية المياه الجوفية المالحة ومحطة واحدة لتحلية مياه البحر. وحسب الأرقام الرسمية ل"الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه"، فإن نسبة ربط التونسيين بشبكة المياه الصالحة للشرب تبلغ 100 في المئة في المناطق الحضرية و97 في المئة في المناطق الريفية. خلاصة: الموارد المائية محدودة، لكن هناك جهود ومخططات وبنى تحتية كبيرة لرفع حجم هذه الثروة وتخزينها وتوزيعها. أين تكمن المشاكل إذاً؟ ولماذا يتهدد الفقر المائي تونس؟

> **أحد المشاكل الرئيسية في وفرة المياه يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطة. فقد اتجهت منذ أواخر الستينات الفائتة إلى التعويل على اقتصاد "خفيف" ومتنوع قوامه تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية والصناعات التحويلية الخفيفة والسياحة الشاطئية منخفضة التكلفة. وفّر هذا الخيار الشغل والعملة الصعبة، لكن كانت تكلفته البيئية، وخاصة المائية، مرتفعة.**

هي ثلاث مشاكل رئيسية. الأولى تخص وحدات تجميع مياه الأمطار من سدود وبحيرات جبلية وغيرها. فعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة والاستراتيجيات الوطنية فهناك نقائص كبيرة. طاقة استيعاب السدود والمنشآت المشابهة ما زالت غير كافية لاستيعاب مياه التساقطات التي، وعلى الرغم من قلتها، فإن جزءاً كبيراً منها يضيع سدى ويذهب إلى البحر والسباخ. حتى طاقة الاستيعاب المحدودة هذه غير مضمونة، فالكثير من السدود التونسية تفقد نسبة كبيرة - تصل إلى 40 في المئة من قدرتها على التخزين - بسبب ترسبات التراب والتقصير في التنظيف والصيانة.

أما المشكل الرئيسي الثاني فيتعلق باستنزاف الثروة المائية بسبب السياسات الاقتصادية التي تتبناها السلطة. فمنذ

أواخر الستينات الفائتة اتجهت السلطة إلى التعويل على اقتصاد "خفيف" ومتنوع قوامه تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية والصناعات التحويلية الخفيفة (المملوكة في أغلبها لأجانب) والسياحة الشاطئية منخفضة التكلفة. أوجد ذلك دينامية اقتصادية، ووفر مَواطن شغل وجلب مداخيل كبيرة من العملة الصعبة. التي كانت لها تكلفتها البيئية، وخاصة المائية.

ويتمثل المشكل الرئيسي الثالث في شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب والري. في المناطق الحضرية لا يطرح توزيع المياه مشكلة كبيرة، إذ تتولى "الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه" ربط المنازل والمحلات والمصانع بالشبكة العمومية. لكن مسؤولية ربط المساكن والأراضي الفلاحية خارج المدن بشبكات المياه متروكة إلى ما يسمى بالمجامع أو الجمعيات المائية، وهي بمثابة مجالس فيها ممثلين عن أهل المنطقة المعنية يشرفون على محطة ضخ مياه تعمل بالكهرباء، ويتولون استخلاص الفواتير وصيانة المعدات. لكن، لا خبرة للمشرفين على هذه المجامع ولا تكوين لهم يسمحان بإدارة وحدات بمثل هذه الأهمية، مما يتسبب بإهدار كميات مهولة من المياه. كما أن توزيع المياه بين الأراضي الفلاحية عادة ما يتأثر بالولاء السياسي (زمن الديكتاتورية) والمحسوبية والانتماءات العائلية والعشائرية. وحسب الأرقام الرسمية فإن هناك فقط 400 جمعية "نموذجية" (من جملة 2500 جمعية) مما يعني ببساطة أن أكثر من 80 في المئة من الهياكل التي تتحكم في توزيع أكثر من 80 في المئة من المياه لديها مشاكل تتراوح ما بين نقص الصيانة، وسوء التصرف وصولاً إلى الفساد.

الفوسفات: النعمة والنقمة..

الفوسفات (أو الفسفاط كما يُنطق ويُكتب في تونس) هو أهم ثروة طبيعية منجمية في تونس، سواء من حيث العوائد المالية أو حجم الاحتياطي المتوفر، ولها مكانة خاصة في تاريخ البلاد الحديث. بدأت القصة مع احتلال الفرنسيين لتونس وما زالت مستمرة إلى اليوم. ساهمت مناجم الفوسفات في بناء الحركة العمالية النقابية التونسية وإسناد الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة للاستعمار، ثم لعبت دوراً هاماً في توفير الموارد المالية لبناء تونس ما بعد الاستقلال.

في عام 1885، أي بعد أربع سنوات من احتلال تونس، اكتشف عالم الجيولوجيا الفرنسي "فيليب توماس" وجود كميات هامة من الفوسفات في منطقة "المتلوي" (محافظة قفصة، الجنوب الغربي). لم تتأخر السلطات الاستعمارية كثيراً بالشروع في نهب هذه الثروة فمنحت سنة 1897 ترخيصاً لشركة فرنسية لاستكشاف واستغلال الفوسفات شرط التكفل بمصاريف مد خط حديدي بين المناجم وميناء صفاقس (الوسط الشرقي). باشرت "شركة الفوسفاط وسكك حديد قفصة" في العمل/ النهب عبر شق أنفاق المناجم الباطنية في منطقة "المتلوي" سنة 1899، ثم في

منطقة الرديف سنة 1903، وبعدها في منطقة "أم العرائس" في عام 1904 و"المظيلة" عام 1920، لينشأ "الحوض المنجمي".

ساهمت مناجم الفوسفات في بناء الحركة العمالية النقابية التونسية وإسناد الحركة الوطنية والمقاومة المسلحة للاستعمار، ثم لعبت دوراً هاماً في توفير الموارد المالية لبناء تونس ما بعد الاستقلال.

وبالإضافة إلى استخراج الفوسفات الخام في قفصة وإرساله للخارج، نشأت صناعات كيميائية تحويلية تنتج الأسمدة الفلاحية والحامض الفوسفوري في مدينة صفاقس. بداية من الستينات الفائتة، أي بعد استقلال تونس وتأميم الشركة، تطور الإنتاج بشكل ملحوظ فبلغ 3 ملايين طن سنوياً، ثم 4 ملايين طن في السبعينات و5 ملايين طن في الثمانينات و7 ملايين طن في التسعينات، ليصل إلى 8 ملايين طن مع بداية الألفية الثالثة. وحافظ على ذلك حتى سنة 2010. وفي العقدين اللذين سبقا الثورة التونسية (2011) كان الفوسفات يساهم بحوالي 5 في المئة من الناتج الخام وقرابة 10 في المئة من قيمة الصادرات، وكانت تونس من ضمن أكبر خمسة منتجين ومصدرين عالميين لهذه المادة.

استغلال الفوسفات في مختلف مراحله يشغّل قرابة 30 ألف شخص بصفة مباشرة وغير مباشرة، أي أنه يعيل مئات آلاف التونسيين. كما يضخ مواردا ضخمة إلى خزينة الدولة من الأرباح والعملة الصعبة. كل هذه الأهمية لا يمكنها التمويه على "الضرائب" الصحية والبيئية والاجتماعية، وهي مرتفعة ومخيفة. الضريبة الصحية لا تخص فحسب العدد الكبير من العمال الذين لقوا حتفهم في "الداموس" (نفق منجمي) أو تعرضوا لحوادث خطيرة أو أصيبوا بأمراض مزمنة، بل تتهدد المخاطر مئات آلاف التونسيين الذين يعيشون في مناطق محاذية لوحدات استخراج الفوسفات وغسله ونقله وتحويله، في كل من قفصة وقابس وصفاقس. يعاني سكان هذه المدن من انتشار كبير للأمراض التنفسية والجلدية وارتفاع نسب الإصابة بمختلف أنواع السرطان مقارنة ببقية مناطق البلاد.

أما الضريبة البيئية فهي متعددة الأوجه، فاستغلال الفوسفات يستنزف كميات كبيرة من المياه أثناء الغسل والتخصيب والتصرف في الفضلات، علماً أن معظم وحدات الإنتاج والتحويل تتركز حالياً في منطقة الجنوب الغربي والشرقي، وهي المناطق الأفقر مائياً في البلاد. يتسرب الفوسفات ومشتقاته وأبخرة مصانعه وإشعاعات فضلاته إلى الهواء والأرض والمائدة المائية والبحر ليصنع تلوثاً مزمناً ومتفاقماً.

وتختلف حدة "الضريبة" الاجتماعية - الاقتصادية من منطقة إلى أخرى. فمثلاً في منطقة الحوض المنجمي بقفصة كانت شركة الفوسفات، وبلا مبالغة، تُعوِّض غياب الدولة، فهي المشغِّل الوحيد تقريباً وهي من يهتم بمسائل التزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتدعم المنشئات الصحية والتعليمية وشركات النقل، والأنشطة الثقافية والرياضية. واستمر هذا الأمر إلى بداية التسعينات الفائتة، قبل أن تتبنى الشركة مخطط إعادة هيكلة قام على دمجها مع "المجمع الكيميائي التونسي" (مما حدّ من استقلاليتها)، وكذلك تخفيض النفقات الاجتماعية مقابل إحداث صندوق لدعم المناطق المنجمية وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي بها. أما الضربة الكبرى فتمثلت في تخلي الشركة عن المناجم الباطنية التي تحتاج عدداً كبيراً من العمال مقابل التعويل على المناجم والمقاطع السطحية التي تنتج فوسفات أكثر جودة وأقل تكلفة، ولكنها تعتمد على المعدات والآلات أكثر من البشر. قلة فرص الشغل خلقت

حالة كبيرة من الفساد عند التوظيف. فليست المهارات والكفاءات هي معايير التقييم، بل الرشوة والولاء للحزب الحاكم والمحسوبية والحسابات العشائرية. كل هذه العوامل خلقت حالة من الاحتقان تطور تدريجياً حتى وصل إلى الانفجار في كانون الثاني/ يناير 2008 مع اندلاع "انتفاضة الحوض المنجمي" التي استمرت أشهراً طويلة على الرغم من القمع والحصار.

وتسبب تركيز الصناعات الفوسفاتية في قابس في ضرب قطاعين مهمين: الفلاحة والسياحة. فالواحات المطلة على البحر (وهي فريدة من نوعها) التي انتصبت المصانع بجانبها، كان من الممكن استغلالها سياحياً كما أنها كانت غنية بغرسات الرمان والحنّاء والتفاح. لكن التلوث والروائح الكريهة وتشويه المصانع والميناء التجاري للمظهر العام، كلها عوامل "قتلت" مناطقاً بأكملها وحرمتها من الفلاحة والصيد البحري وحتى التمتع بالبحر والشاطئ. أما في صفاقس فقد تسبب تلوث الهواء في المناطق المحيطة بوحدات تحويل الفوسفات في تدني أسعار الأراضي فيها، مما مثّل عامل جذب للطبقات الأفقر، فتشكلت تجمعات سكانية معرضة بشكل كبير لمخاطر التلوث المتعددة. كما أن تسرب التلوث إلى الهواء والمائدة المائية والبحر أضر كثيراً بالضيعات الفلاحية المجاورة.

بعد ثورة 2011، عاش قطاع الفوسفات الفترة الأصعب في تاريخه، وهي ما زالت متواصلة إلى اليوم. فمن 8 مليون طن سنوياً في 2010 هبط الإنتاج إلى 2 مليون طن سنة 2011 ولم يتعافَ كثيراً إلى الآن. السبب الرئيسي لتراجع الإنتاج هو الحراك الاجتماعي المتواصل منذ سنوات.

يعطل المحتجون مواقع الإنتاج والتحويل أو يمنعون مرور القطارات التي تحمل الفوسفات الخام، ولهم مطلبين أساسيين: تخصيص جزء من المداخيل لتنمية المناطق المعنية بالأنشطة الفوسفاتية، وتشغيل جزء من أبنائها العاطلين في مؤسسات شركة الفوسفات والمجمع الكيميائي. وبما أنه ليس هناك تصور واضح وعملي لمسألة توزيع الثروة، فإن المطلب الفعلي هو التشغيل. وهكذا فإن مؤسسات "شركة الفوسفات - المجمع الكيميائي" التي لا تتجاوز حاجاتها من العمال والموظفين بضعة آلاف تجد نفسها مطالبة بتشغيل عشرات الآلاف من الشباب بمؤهلات أو بدونها.

قد تتزايد تكلفة الفاتورة البيئية والاجتماعية إذا لم تقم الدولة بإعادة هيكلة القطاع وفق استراتيجية تُوفِّق بين زيادة الإنتاج وتنويعه مع إعطاء أولوية قصوى لحماية البيئة من المناجم ومصانع التحويل وفي موانئ التصدير، وتقليص المياه المستعملة في المغاسل وتخصيص جزء مهم من الأرباح لدعم التنمية بشكل حقيقي ومستدام.

الوقود الاحفوري: الصندوق الأسود؟

لعل هذا الملف هو الأكثر غموضاً بما يتعلق بالموارد الطبيعية في تونس، وكثيراً ما يثير الجدل حول حقيقة المدخرات المتوفرة. هناك ميل لدى الكثير من التونسيين للاعتقاد بأن الحكومات التونسية المتعاقبة منذ الاستقلال تخفي الحجم الحقيقي لإنتاج النفط والغاز الطبيعي. ينطلق "استيهام" البعض حول حجم الثروة الطاقية في البلاد من "منطق" بسيط: تونس تتوسط بلدين من كبار المنتجين للمحروقات في العالم (الجزائر وليبيا) فكيف لا تكون غنية. هذه "الحجّة" لا تأخذ في الاعتبار مساحة الصحراء في تونس ولا مواقع تركز حقول النفط والغاز في الجزائر وليبيا، وهي تبعد مئات الكيلومترات عن تونس. هناك أيضاً خلط كبير تغذيه بعض وسائل الإعلام التونسية عند

تناولها للملف: خلط بين الشركات المنتجة للنفط والغاز وشركات الخدمات (نقل، صيانة، تنظيف، تزويد احتياجات العاملين في الحقول) مما يجعل البعض يعتقد أن هناك مئات الشركات النفطية في تونس. وهناك خلط بين رخص الاستكشاف ورخص الاستغلال ورخص التطوير، وخلط بين الدراسات الأولية/الأرقام التقديرية والاحتياطي الحقيقي ومدى القابلية للاستغلال. هذا لا يعني أن تونس ليس لديها موارد نفطية وغازية، لكنها في المرتبة 48 عالمياً في النفط بإنتاج قارب 65 ألف برميل في اليوم (120 ألف في بداية الثمانينات الفائتة)، والمرتبة 53 في الغاز بإنتاج يتجاوز 3 مليون متر مكعب في اليوم. بدأ استغلال حقول النفط والغاز في تونس منذ الستينات، ويتركز أغلبه في المناطق الصحراوية (الجنوب الشرقي) ومنطقة خليج قابس (الجنوب الشرقي)، ويتوزع ما بين حقول برية وبحرية. تشرف "المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية" على قطاع النفط في حين تعتبر "الشركة التونسية للكهرباء للغاز" المعنية الأولى باستغلال الغاز الطبيعي لإنتاج الطاقة الكهربائية والتدفئة.

يقدر الاحتياطي التونسي بحوالي 400 مليون برميل من النفط، وحوالي 65 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وحتى مطلع الثمانينات الفائتة كانت تونس تحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى المحروقات بفضل إنتاجها والضريبة التي تحصل عليها من أنابيب الغاز الجزائرية التي تعبر تونس باتجاه إيطاليا. لكن منذ أواخر التسعينات الفائتة بدأ العجز الطاقي يتفاقم تدريجياً حتى وصل بعد الثورة إلى ما يقدر اليوم بقرابة 59 بالمئة من الاحتياجات. ومع تدني قيمة العملة الوطنية والارتفاع المتزايد لواردات البلاد من المحروقات، أصبحت الفاتورة باهظة جداً.

وفضلاً عن الأسباب البديهية مثل النضوب الطبيعي لبعض الحقول والآبار وتزايد احتياجات البلاد من الطاقة نظراً للنمو الديمغرافي وتغيّر النمط الاستهلاكي (سيارات، أجهزة كهرومنزلية، مكيفات وغيرها)، فإن هناك عواملاً أخرى تفسر هذا العجز.

كانت تونس تحقق الاكتفاء الذاتي على مستوى المحروقات بفضل إنتاجها، وبفضل الضريبة التي تحصل عليها من أنابيب الغاز الجزائرية التي تعبر تونس باتجاه إيطاليا. لكن منذ أواخر التسعينات الفائتة بدأ العجز الطاقي يتفاقم تدريجياً حتى وصل بعد الثورة إلى ما يقدر اليوم بقرابة 59 بالمئة من الاحتياجات.

الفساد هو أحد العوامل. كانت هناك رخص تنقيب واستغلال تُمنح لشركات بعينها رغم أن عروضها ليست الأفضل لتونس، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك قضيتي "حقل الشرقي" البحري، ومصفاة "الصخيرة" (كلاهما في محافظة صفاقس الوسط الشرقي). قبل الثورة (2011) مُنح حق استغلال الأول لشركة "بيتروفاك" البريطانية في ظروف مشبوهة، ثم تبين بعد سقوط بن علي أن أحد أصهاره سهّل حصول الشركة على الرخصة بعد أن تلقى رُشَى قيمتها مليارا دولار من أحد كبار مديريها. أما مشروع بناء مصفاة "الصخيرة" ففازت به قطر سنة 2007 لكن تمّ تعطيل المشروع نظراً لخلافات سياسية بين البلدين بسبب قناة "الجزيرة"، وكذلك لأن مسؤولين تونسيين كبار طلبوا رُشَى عظيمة. وهناك أيضاً حالات يمتزج فيها الفساد مع التقصير مع المراقبة مثل ما حدث سنة 2018 عندما أقال رئيس الحكومة التونسية وزير الطاقة وعدة مسؤولين كبار إثر الكشف عن استمرار شركة بترولية في التمتع بامتيازات التنقيب والاستغلال لحقل "المنزل" البحري (قبالة سواحل محافظة المنستير، الوسط الشرقي) رغم انتهاء صلاحية الرخصة في 31 كانون الاول/ ديسمبر 2009.

الفساد في هذا القطاع لا يتعلق بحجم الإنتاج بل بعقود ورخص الاستكشاف والاستغلال. وهو أيضاً في تقارير الخبراء والمستشارين حول تقديرات الاحتياطي المتوفر عند استكشاف حقل ما. هذا المعطى الأخير مهم جداً فالدولة تعتمد عليه لتقرير إذا ما كانت ستشارك في مصاريف الإنتاج وتقتسم العائدات مع شركة خاصة، أو تترك الأمر برمته للمستثمرين وتكتفي بتحصيل الضرائب.

تكمن المشاكل الأخطر في سياسات استغلال الثروات الطبيعية من الوقود الأحفوري التي يغلب عليها سوء التصرف وغياب الاستراتيجيات الواضحة. في بداية عهدها باستغلال النفط والغاز الطبيعي، كانت الدولة التونسية تعتمد سياسة الشراكة مع شركات أجنبية لاستخراج الوقود الأحفوري وتكريره وتسويقه، وقد كان هذا الخيار مفهوماً نظراً لعدم توفر الإمكانيات المادية والتقنية والتونسية بشكل كاف. لكن كان يفترض أنه بعد عقدين أو ثلاثة - وخاصة بعد أن أنشأت الدولة عدة مؤسسات عمومية تعنى بالدراسات والنقل والتكرير وكونت أجيالاً من المهندسين والخبراء - أن تسيطر على كامل المراحل من الاستكشاف وصولاً إلى التسويق. ما حصل هو العكس. إذ اتجهت الدولة منذ التسعينات الماضية إلى ترك الأمر للشركات الأجنبية بشكل شبه كامل، كما أنها تخلت للقطاع الخاص عن جزء من الخدمات التي كانت تحتكرها، خاصة في المجال اللوجستي.

بخلاف النضوب الطبيعي لبعض الآبار والاستهلاك المتزايد للطاقة، فالفساد هو أحد عوامل تفسير العجز الطاقي. كانت هناك رخص تنقيب واستغلال تُمنح لشركات بعينها على الرغم أن عروضها ليست الأفضل. وكمثال، فمقابل حصول شركة بريطانية على الرخصة حصل أحد أصهار بن علي على رشوة قيمتها مليارا دولار.

ولو لم يتم اكتشاف واستغلال حقول وآبار جديدة، فإن موارد تونس من النفط ستنضب قبل حلول منتصف القرن الحالي، وسيصبح العجز الطاقي شبه كامل. ما الحل إذاً؟ هناك من يقترح استغلال الغاز الصخري ("الشيست"). فحسب الدراسات الأولية، هناك منطقتان تونسيتان غنيتان بالغاز الصخري والبترول الصخري: الأولى في محافظة تطاوين (الجنوب الشرقي) والثانية في محافظة القيروان (وسط غربي)، ويقدر المخزون القابل للاستغلال بقرابة 600 مليار متر مكعب. يبدو أن الدولة سائرة في هذا الطريق على الرغم من اعتراض الكثيرين على التكلفة البيئية والمائية لاستخراج هذا النوع من الموارد. لكن الحل الحقيقي يتمثل في الاعتماد أكثر فأكثر على الطاقات البديلة، فهي متجددة وتكلفتها المادية على المدى الطويل أقل من المواد الطاقية التقليدية، والأهم أنها صديقة للبيئة. فلتونس إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية (أكثر من 3000 ساعة مشمسة في السنة وأكثر من 100 كم مربع من الأسطح القابلة لتركيز معدات تخزين الطاقة)، وبدرجة أقل طاقة الرياح. وتسعى الدولة إلى رفع مساهمة الطاقات البديلة في إنتاج الكهرباء إلى نسبة 30 بالمئة في سنة 2030 عوضاً عن نسبة 3 بالمئة الحالية، لكن ما زالت السياسات الحكومية في هذا المجال غير واضحة والإجراءات بطيئة.

ختاماً...

هناك في تونس أيضاً الحديد والجبس والرخام والرصاص والزنك والكوبالت وغيرها. لكن كمياتها إما محدودة أولم يتم الشروع بعد في استغلالها.

في أغلب الأحيان لا تحسن السلطة التصرف بالموارد بالشكل الأمثل فإما تستنزفها أو تهملها أو تعطي الأولوية للأجانب في استغلالها. ضعف الموارد المالية والتقنية قد يفسر بعض الإخفاق، لكن هناك عوامل أخرى أهمها الفساد وقصر النظر وغياب الشفافية وكذلك انتهاج سياسات همّها الأول جلب العملة الصعبة ورفع الإنتاجية دون اعتبار كبير للجوانب البيئية - الصحية والتأثيرات الاجتماعية.

تجد تونس اليوم نفسها أمام تحديات كبيرة فهي مهددة بالعطش والتصحر، والنضوب شبه الكامل لاحتياطي المحروقات في غضون عقدين أو ثلاثة. لكن ما زال بالإمكان تدارك الأمر. المشكلة الأساسية تكمن في الإرادة السياسية والخيارات الاقتصادية - التنموية لحكام البلاد. فالنخب المهيمنة لا يبدو أن لديها تصورات واضحة وعملية للحلول، بل ليس ثمة ما يدل على أن لها تمثل حقيقي للمشكل وتصور آخر للتصرف في الموارد الطبيعية غير جلب الاستثمار الأجنبي وإيجاد أسواق لتصدير الفائض. وحتى الأحزاب والقوى المعارضة والنقابات فهي قلما تتطرق لهذا الملف، وإن فعلت فعادة ما يكون الكلام شعاراتياً وعموميا جداً أو للاستغلال السياسي. النخب والإعلام وحتى الرأي العام منشغلون بقضايا "أهم" من قبيل "الهوية" و"مدنية الدولة" و"المساواة في الإرث"! لكل امرِئٍ طبعاً الحق في تحديد أولوياته، لكنه قد يحرم من هذا "الترف" الفكري عندما تستنزف المياه الصالحة للشرب وللفلاحة، فيعطش ويجوع، وعندما لا يجد مواردا لتوليد الطاقة الكهربائية أو عندما يصبح الهواء الذي يتنفسه مشبعاً بالتلوث والأمراض.

السلطة والثروات الطبيعية في تونس.. عن الفساد والمحسوبية

فؤاد غربالي

باحث في علم الاجتماع، من تونس

يرتبط "النمو الاقتصادي" بمداخيل الناتج من تصدير المواد الأساسية الخام مثل الفوسفات والثروة السمكية والمنتوجات الفلاحية. تقلص التصدير يعني تقلص النمو. لكن النمو المتأتي من تصدير الثروات الطبيعية لم يحقق تنمية مستقلة.

رسخت الدولة الوطنية في أذهان جلّ التونسيين سردية مفادها أن تونس بلد فقير لم تهبه الطبيعة ثروات كثيرة على غرار جارتيه ليبيا والجزائر الغنيتين بالنفط والغاز. كل ما يملكه التونسيون، مثلما كان يردد بورقيبة، هو "المادة الشخماء" والتي تعني الذكاء واستخدام العقل من أجل تحقيق النماء إلى الحد الذي راجت معه فكرة مفادها أن ثمة "ذكاء تونسي خالص". لم يجر تناول الثروات الطبيعية التي من المحتمل أن تكون تونس تمتلكها. حتى دروس الجغرافيا المدرسية لا تقدم الكثير عن هذا الجانب، حيث يتم الاكتفاء بالإشارة إلى أن تونس بلد يطل على المتوسط، ويعتمد السياحة كمصدر أساسي للدخل الاقتصادي إلى الحد الذي بات الكل يردد أننا بلد فقير يعيش على السياحة والقليل من الفلاحة والكثير من الديون الخارجية.

جاءت الثورة في 2011 لتقطع مع "قانون الصمت"، ففُتح النقاش حول الثروات الطبيعية، ولكنه نقاش غلبت عليه المناكفات السياسية بين قوى تعتبر أن في تونس ثروات كثيرة من بينها النفط، وأنها بلد غني لكنه لا يملك السيطرة الكاملة على ثرواته، وقوى تستعيد السردية المؤسِّسة للدولة الوطنية، وقوامها أن تونس لا تملك غير ذكاء أبنائها.

كان بورقيبة يردد أن تونس لا تملك غير "المادة الشخماء" التي تعني الذكاء، واستخدام العقل لتحقيق النماء إلى الحد الذي راجت معه فكرة مفادها أنّ ثمة "ذكاء تونسي خالص".

وفي سنة 2013، انطلقت حملة اسمها "وينو البترول" (أين النفط؟) يقودها شبان عاطلون عن العمل وناشطون سياسيون، لتطالب بفتح ملف التنقيب عن النفط ومراجعة عقود الشركات النفطية، والكشف عن الكميات الحقيقية التي تنتجها البلاد منه. كانت الحملة تطالب بالشفافية. أجبرت الحكومة حينها على الخروج إلى العلن لتؤكد أن تونس لا تملك الكثير من النفط، ولا تنام على بحيرات من البترول، وإنما هي بضع آلاف من البراميل فحسب. ووصل الأمر بالباجي قايد السبسي، رئيس البلاد، أن ردد أمام مجموعة من التلاميذ الذين كانوا يقدمون امتحان البكالوريا "أنتم المادة الشخمة. أنتم البترول"، مستعيداً بذلك "نظرية" بورقيبة كرد على خصومه السياسيين، اللذين اعتبر "مطالبتهم بالبترول" بمثابة الاعتداد بنموذج ريعي مبني على التواكل، وتبخيس الجهد والعمل.

المقصود بالثروات الطبيعية هي تلك التي تملك قيمة تبادلية وتحويلية عالية في الأسواق العالمية على غرار النفط، المناجم، الطاقات المتجددة، المياه، والمنتوجات الفلاحية.

لكن، وبغض النظر عن المناكفات السياسية حول الثروات الطبيعية، وعدم رغبة الحكومات التونسية المتعاقبة بُعَيد الثورة الخوض كثيراً في الموضوع لأسباب عديدة، لعل أهمها شرعنة السياسات الاقتصادية القائمة والتي تعتمد أساساً على جباية الضرائب وعلى المديونية. إلا أن سؤال الثروات الطبيعية مهم لكونه مدخلاً لفهم كيفية التعاطي الحكومي مع هذا المعطى الاقتصادي الذي يضمن مواردا مالية. لكن الأهم هو كيفية الإدارة الرسمية للثروات الطبيعية، في ظل الحدود والشروط التي ترسمها الشركات متعددة الجنسيات المشتغلة في قطاعي الفوسفات والطاقة، وأي معنى لهذه الموارد في ظل نماذج اقتصادية تابعة وغير منتجة؟ وكيف تدار بغياب الشفافية ومنظوماتها.

ماذا تملك تونس؟

على خلاف السردية الرسمية، وعلى الرغم من نسب الفقر المرتفعة في البلاد والتي تصل إلى حدود 30 في المئة من السكان، فلدى تونس ثرواتها. والمقصود بالثروات الطبيعية هي تلك التي تمتلك قيمة تبادلية وتحويلية عالية في الأسواق العالمية على غرار النفط، المناجم، الطاقات المتجددة، المياه، والمنتوجات الفلاحية. تشير أرقام وزارة الصناعة التونسية أن إنتاج تونس المرتبط بالنفط وصل خلال سنة 2012 إلى حدود 70 ألف برميل يومياً، و جرى أكثر من 750 عملية تنقيب عن النفط. لكن 115 منها فقط أدت إلى اكتشاف آبار لها قابلية للاستغلال، ويحوز حقلي "البورمة" و"عشتارت" في جنوب البلاد على ما نسبته 85 في المئة من إنتاج النفط في البلاد، ويصنف البترول التونسي من قبل خبراء النفط على أنه الأعلى جودة في العالم. يباع هذا الإنتاج في السوق العالمية خاماً، في حين تستورد البلاد المنتوجات النفطية الأقل جودة، ليعاد تكريرها في معامل تكرير النفط في محافظة بنزرت وفي مدينة الصخيرة التابعة لمحافظة صفاقس. وتحتاج تونس لاستهلاكها الداخلي إلى حوالي 90 ألف برميل يومياً. 40 بالمئة منها تُغطّى عن طريق الإنتاج المحلي في حين يتم استيراد البقية. أما بخصوص الغاز الطبيعي فيصل الإنتاج إلى 56 ألف برميل يومياً. تحتكر الشركة البريطانية للغاز (British Gaz) إنتاج الغاز من خلال استغلالها لحقلي "حنبعل" و"عشتار" وهي تغطي 60 في المئة من الاستهلاك المحلي. في حين توفر الجزائر الباقي، فيُشترى منها جزء وتعطي الجزائر جزءاً آخر مجاناً مقابل استعمالها الأراضي التونسية لتصدير الغاز نحو إيطاليا.

70 ألف برميل

إنتاج تونس المرتبط بالنفط عام 2012

90 ألف برميل

الاستهلاك الداخلي اليومي من المنتوجات النفطية

40 في المئة

من الاستهلاك الداخلي تغطى من الانتاج المحلي

60 في المئة

من استهلاك الغاز يغطى من الانتاج المحلي

الثروة الأهم هي الفوسفات حيث تحتل تونس المرتبة الخامسة عالمياً في إنتاجه. وتوجد مناجمه الرئيسية في محافظة قفصة جنوب غرب البلاد، تديرها إنتاجياً "شركة فسفاط قفصة"، أما التحويل فيتكفل به "المجمع الكيميائي التونسي" في مدينة صفاقس. وصل إنتاج الفوسفات في تونس خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2010 إلى حوالي ثمانية ملايين طن، تجني منها "شركة فسفاط قفصة" حوالي مليار دولار سنوياً، ويتميز قطاع الفوسفات بطاقة تشغيلية عالية ما جعل السكان المحليين يتظاهرون للمطالبة بنصيبهم من التشغيل فيه، خاصة بعد سقوط نظام بن علي.

إدارة الثروة المائية أيضاً غامضة، وتثير الغضب والاحتجاجات الاجتماعية. فبعض المناطق، وبالأخص في الجزء الداخلي من البلاد، تعاني من العطش بينما هي تحوي المائدة المائية الأكبر في البلاد (مناطق الشمال والوسط تحديداً). تشير الأرقام إلى وجود 30 سداً من الحجم الكبير لها قابلية تجميع لما مقداره 1.85 مليون متر مكعب في السنة، إضافة إلى 250 سداً صغيراً و750 بحيرة توفر سنوياً وتباعاً ما مقداره 0.15 مليون متر المكعب و 1.5 مليون متر مكعب من احتياطي المياه. تضمن هذه البنية التحتية توفير 70 في المئة من الماء الصالح للشرب، ومن مياه الري. لكن السؤال الأهم هو كيفية توزيع الموارد المائية؟ وفي أي قطاعات يتم استغلالها؟ وما الذي يجعل تونس على الرغم من مواردها المائية الكبيرة "مهددة دائماً بالعطش"؟

وبخلاف الماء والبترول والفوسفات يوجد الملح والطاقات المتجددة.

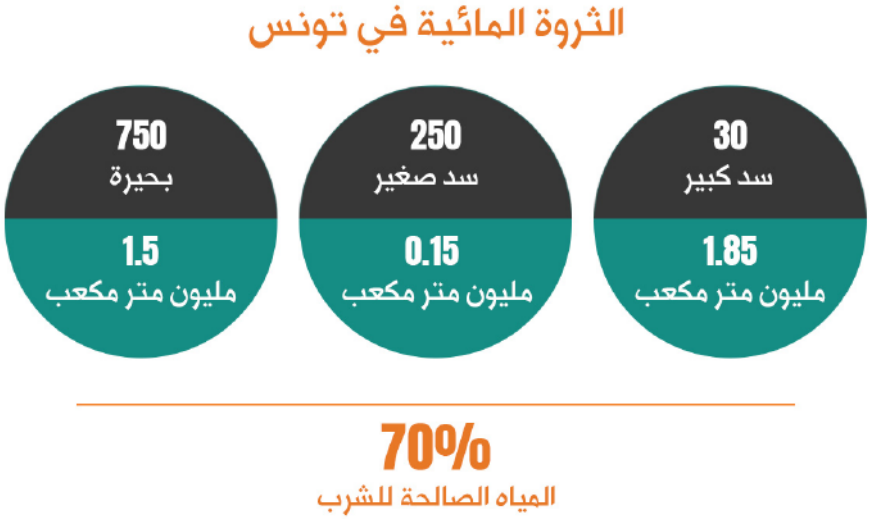

ثروات على حساب السكان

لا يمكن معالجة مسألة الثروات الطبيعية في تونس - وفي بلدان العالم الثالث عموماً - دون ربطها بالتقسيم العالمي للعمل القائم على مركز صناعي يمتلك التكنولوجيا، وهامش طرفي لا يملك سوى تصدير المواد الخام بأثمان بخسة، ووفق ما يقرر في البورصات العالمية. "النمو الاقتصادي" الذي كثيراً ما يشار إليه، يُربط عادة بمداخيل الناتج من تصدير المواد الأساسية الخام مثل الفوسفات والثروة السمكية والمنتوجات الفلاحية. تقلص التصدير يعني تقلص النمو. لكن النمو المتأتي من تصدير الثروات الطبيعية لم يحقق تنمية مستقلة. وهذا يعود أساساً لكون التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل اقتصاديات ريعية. النمو كمي في حين أن التنمية هي نوعية، ولها تأثيرات إيجابية على المجتمعات المحلية. الحالة التونسية تظهر أن المناطق المنتجة للثروات الطبيعية هي الأكثر فقراً وتهميشاً، على غرار منطقة قفصة المنتجة للفوسفات، ومناطق الجنوب المنتجة للنفط.

الاقتصاد الوطني المتشكل بعيد الاستقلال لا يزال إذاً يحافظ على سمته الكولونيالية السالفة، حيث تشكل المناطق الداخلية مصدراً للثروات الموجهة كلياً للتصدير نحو الخارج دون أن يستفيد سكانها منها تنموياً، بل هم غالباً ما يتضررون بشكل مضاعف. فمن ناحية نجد نسب بطالة مرتفعة في صفوف الشبان، حيث تقدر نسبة البطالة في

ولاية قفصة مثلاً بحوالي 30 بالمئة من قوة العمل المحتملة، وهي ضعف المعدل الوطني. ونجد الأمر نفسه في مناطق الجنوب التي تقتات على التهريب، ومن ناحية أخرى يعاني السكان المحليون من التلوث جراء العمليات الاستخراجية للفوسفات ولمعالجته، خاصة في منطقة الحوض المنجمي ومدينة قابس وصفاقس. بينت تقارير صحافية خلال الأشهر الماضية أن الوحدات الصحية في مدينة قفصة قد سجلت ارتفاعاً في حالات الأمراض المزمنة والخبيثة، و تضرراً للواحات والمائدة المائية بسبب الغازات السامة المنبعثة من مصانع معالجة الفوسفات، وبقايا مادة الفسفوجين التي أضرت كثيراً بالقطاع الفلاحي. ويتكرر ذلك في مدينتي قابس وصفاقس بسبب المجمع الكيميائي التونسي، ولا تمتلك تلك المناطق بنية تحتية صحية جيدة لمجابهة التأثيرات السلبية للتلوث الناتج عن استغلال الثروات الباطنية. يدرك الفاعلون الحكوميون هذا الأمر منذ الاستقلال – وقد ازداد الوعي به بعد الثورة - لكن لا أحد يريد تغيير الواقع، كل ما تريده الحكومات هو "شراء السلم الإجتماعي" عبر تحويل ما تمنحه الطبيعة إلى اقتصاد ريعي يتم بواسطته ترسيخ آليات الحكم.

تُظهر الحالة التونسية كيف أن المناطق المنتجة للثروات الطبيعية هي الأكثر فقراً وتهميشاً، على غرار منطقة قفصة المنتجة للفوسفات، ومناطق الجنوب المنتجة للنفط. وهذه خاصية نمط الإنتاج الريعي.

وقد تجسد ذلك خلال عدة مراحل: انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 التي بينت مفارقة المناطق التي تنتج الثروات الطبيعية دون أن يكون لها نصيب منها. جوبهت الانتفاضة حينها بقمع من نظام بن علي الذي نجح في إخمادها، وتكرر الموقف بعد الثورة من خلال حركات مشابهة على غرار "احتجاج الكامور" بولاية تطاوين أقصى جنوب البلاد، حيث قام شبان محتجون جلهم من العاطلين عن العمل بغلق مصافي النفط التي تستغلها شركات أجنبية، مطالبين بتشغيلهم فيها، ثم في جزيرة قرقنة التي عرفت احتجاجات عنيفة ضد شركة "بتروفاك" الإنكليزية التي تقوم بالاستغلال المفرط للثروات وتلويث البحر. أجبرت تلك الاحتجاجات السلطة على فتح ملف الثروات الطبيعية، ولكن ليس من باب التفكير في إدراتها وفق نموذج تنموي جديد وعادل، بل بفتح باب التشغيل للمحتجين في "شركات البيئة والغراسة"، وهي صيغة تقارب الاحتجاز في حظائر حيث يتلقى المستخدَمون أجوراً دون أن يشتغلوا بشكل فعلي. التعامل الرسمي يخضع أساساً لإكراهات العقود مع الشركات، خاصة تلك المستغِلة للحقول النفطية أو العاملة في مجال التنقيب والتي تفرض مبدأ النجاعة والربحية. وهو يخضع من جهة أخرى لإكراهات المطالبات الاجتماعية. تنحاز الحكومات أكثر للالتزامات التعاقدية على حساب مطالب الأهالي، إلى الحد الذي أقحمت فيه المؤسسة العسكرية من أجل حماية حقول النفط أثناء اعتصام الكامور، وكذلك مطالبة بعض الفاعلين الحكوميين بالتدخل العسكري لقمع المحتجين الذين يعطلون إنتاج الفوسفات.

على هذا النحو تظهر الثروات الطبيعية كجزء من الاقتصاد السياسي للتحكم، في ظل غياب سياسات عمومية واضحة لإدارتها. فما تريده الشركات الأجنبية هو مزيد من الربح. في حين تريد الدولة ضمان أكثر ما يمكن من "السلم الاجتماعي" عن طريق التشغيل غير المنتج في القطاعات المرتبطة بالطاقة والمناجم، وهو أقرب للرشاوي الاجتماعية منه لاستيعاب اليد العاملة. كما يغلب على السلطات التعامل المناسباتي الذي كثيراً ما تفرضه المطالبات وحالات الاحتقان الاجتماعي.

أما على مستوى الطاقة (الكهرباء والغاز والمحروقات) فيؤكد الخطاب الرسمي بشكل مستمر أن تونس تعاني من عجز طاقي كبير، وهو عجز يلتهم ثلث ميزانية الدولة، وذلك على الرغم من الخطاب الرسمي المتعلق باللجوء أكثر فأكثر للطاقات المتجددة. تبرر الحكومة هذا العجز الذي يضطرها في كل مرة لزيادة أسعار الوقود والكهرباء والغاز وربطه بالارتفاع العالمي لأسعار النفط ، وتوقف إنتاج الفوسفات. لكن بالمقابل تغلّف قضايا الفساد في مجال الطاقة بالصمت، وفي أحسن الحالات بالتضحية بموظفين صغار كأكباش فداء.

فساد ومناطق رمادية

كشفت قضية كاتب الدولة المكلف بالطاقة في حكومة يوسف الشاهد، والذي تورط في قضية رشوة مقابل تمكين رجل أعمال عراقي من صفقة أسمدة من شركة فوسفات قفصة عن كيفية التصرف بالثروات الطبيعية. أودع كاتب الدولة السجن واستقال الوزير. قبلها أعلن الناطق الرسمي للحكومة أن أحد المستثمرين دعا رئيس الحكومة سنة 2018 لتدشين بئر نفط في مدينة المنستير الساحلية، ليتبين فيما بعد أن المستثمر يقوم باستغلال الحقل منذ سنة 2009 دون وجه حق، وقد قدرت القيمة الإجمالية لإنتاج الحقل بحوالي 15 مليون برميل يومياً، فتمت إقالة الوزير وفتح تحقيق بالقضية.

> **هناك "لوبيات" قوية لها ارتباطات "عروشية" (قبلية) وسياسية تعرف كيف تستفيد من الاحتقان الاجتماعي، حيث ازدهر نقل الفوسفات بواسطة شاحنات الخواص المملوكة لرجال أعمال متنفذين، وهم جزء من دوائر الحكم، بعدما توقف نقله بواسطة شبكة السكك الحديد التي عُطّلت خلال التحركات.**

في سنة 2019 وفي سياق مشابه، بيّن تقرير دائرة المحاسبات أن أكثر من 11 مليار دينار هي كلفة استهلاك الطاقة مجاناً من قبل أعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وقد بيّن التقرير أن الدولة لا تملك استراتيجية وطنية للتحكم في الطاقة، بعكس ما تدعي الوكالة الوطنية لهذا القطاع. وتبين المعطيات كذلك أن التراجع في إنتاج الفوسفات لا يتعلق بالضرورة بالضغوط الاجتماعية التي تواجهها الشركة (أي التحركات المطلبية) بل بالفساد الذي يخترق "شركة فسفاط قفصة" وهو فساد مالي مباشر. لكن الأهم هو أن إنتاج الفوسفات يخضع أيضاً إلى التعامل مع الشركة كغنيمة. وهو ما كان يفعله الحزب الحاكم في زمن بن علي، حيث يتم الحصول على أموال من الشركة كالتمويلات الوهمية للرياضة، إضافة إلى سياسة الانتداب التي تقوم على المحاباة والمحسوبية مع البحث الدائم عن التوافق بين المنطق الحزبي والمنطق العروشي (أو القبائلي). فبعد 2011 انكشف أن هناك "لوبيات" لها ارتباطات "عروشية" وسياسية قوية تعرف كيف تستفيد من الاحتقان الاجتماعي، حيث ازدهر نقل الفوسفات بواسطة شاحنات الخواص المملوكة لرجال أعمال متنفذين، وهم جزء من دوائر الحكم، بعدما توقف نقله بواسطة شبكة السكك الحديد التي تعطلت نتيجة التحركات. والثروات الطبيعية هي حقل لتشكل اللوبيات والقوى المالية

الدولة تتخلى عن ثرواتها: لمن؟

منذ انخراط تونس في سياسة التعديل الهيكلي سنة 1986 ووضعها موضع التنفيذ، أعيد التفكير في كيفية التصرف في الثروات الطبيعية، وتقرر تشجيع السلطات العمومية على التصرف المباشر بها لفائدة المستثمرين الخواص.

فكان من نتائج هذا القرار مثلاً هو التفريط سنة 1998 بأربعة مصانع مختصة في إنتاج الإسمنت الرمادي، وهي معمل "الإسمنت الصناعي التونسي" لصالح شركة إيطالية و"إسمنت جبل الوسط" لمجمع برتغالي، و"إسمنت النفيضة" لمجمع إسباني و"مصنع إسمنت قابس" لمجمع برتغالي، والتفريط بمصنع إسمنت أبيض بجهة القصرين لفائدة مجمع برتغالي. السياسة ذاتها طبقت في قطاع الموارد المائية، حيث تخلت الدولة عن التصرف في المياه لفائدة "مجمعات التنمية الفلاحية" المكونة من منتخبين خواص. الشعار المرفوع في هذا الصدد هو دعم المقاربة التشاركية، لكن النتيجة كانت مزيداً من الفساد داخل تلك المجمعات، ومزيداً من إهدار الموارد المائية نتيجة سوء التصرف، ويتم ذلك على حساب الفلاحين الصغار. في السياق ذهبت الدولة إلى منح عقود طويلة الأمد لشركات استغلال النفط والتنقيب عنه، لكن كل المعطيات تشير إلى أن العلاقة التعاقدية بين الدولة وتلك الشركات لا تتسم بالشفافية، ولا أحد يعرف كيف تُمنح عقود الاستغلال. حتى التشريعات تبدو غامضة.

المغرب

المغرب في مملكة الريع

عمر بروكسي

صحافي مستقل وأستاذ جامعي، من المغرب

يزخر المغرب بالموارد الطبيعية: معادن ثمينة ومخزون هائل من الفوسفات علاوة على الصيد في أعالي البحار وكذلك الفلاحة. لكن استغلال هذه الموارد والتصرف بها يشبه إدارة ريع حقيقي لا تنتفع منه إلا أقلية صغيرة من النافذين.

صحيح أن المغرب لا يمتلك بترولاً أو غازاً طبيعياً، لكن لديه 3500 كيلومتر من السواحل الغنية بالأسماك، بالإضافة إلى ثروات طبيعية هامة من رواسب الفوسفات الضخمة، وصولاً إلى مواطن استخراج واستغلال المعادن الثمينة، ومروراً بالصيد في أعالي البحار ومقالع الرمل التي لا تحصى. تزخر المملكة بثروات طبيعية ينطوي استغلالها على رهانات اقتصادية بالطبع، ولكن أيضاً سياسية.

بقيت إدارة واستغلال هذه الثروات، منذ استقلال البلاد في 1956 موضع نقاشات وتساؤلات وجدالات متكررة، في ظل غياب إطار قانوني يستند إلى نصوص عقلانية تحظى بالتوافق. لكن ماهي طبيعة هذه الثروات، وما هو وزنها الاقتصادي؟ كيف يتم استغلالها؟ من هم الفاعلون المستفيدون منها فعلياً؟ وما هو الإطار القانوني الذي يحدد مسار توزيع وإدارة هذه الموارد؟

الإرث الاستعماري

خلافاً للجزائر التي كانت تعد مقاطعة فرنسية طيلة أكثر من 130 سنة، فإن المغرب كان يعتبر "محمية"(1) لم تشهد بناها السياسية والدينية تحويرات جوهرية من قبل القوة الاستعمارية القديمة. فلقد تم الحفاظ على مؤسسة السلطنة والبنى القبلية الرئيسية. لكن من ناحية أخرى، لم تتردد فرنسا في استكشاف كل البلاد بحثاً عن موارد طبيعية يمكن استغلالها بشكل مكثف. وكانت هناك ثلاثة مجالات تمثل الهدف المحتمل لهذا المسار الذي كان يتطلب البدء بوضع البنية التحتية اللازمة من أجل التمكن من الاستغلال العملي والفعال للثروات الطبيعية: طرق، موانئ، سكك حديد، الخ... وقد ميّز الجنرال "هوبير ليوطي"، المهندس الرئيسي للتغلغل الفرنسي، بين مغرب "نافع" وآخر "غير نافع"، وتحرك على ذلك الأساس، فشكّل الفوسفات والإنتاج الفلاحي والمعادن الثمينة الموارد الطبيعية التي يمثّل استغلالها أولوية.

في سنة 1921، أي بعد تسع سنوات فقط من قيام نظام الحماية في المغرب، بدأت السلطات الفرنسية في استخراج ومعالجة الفوسفات، بعد تهيئة أول منجم بالقرب من مدينة خريبكة (وسط البلاد) حيث توجد أكبر الترسبات الفوسفاتية في العالم. ومن أجل "إدارة" هذا القطاع الذي شهد بسرعة توسعاً مذهلاً، تمّ إنشاء "المكتب الشريف للفوسفاط" في السنة نفسها.

> **ميّز الجنرال "هوبير ليوطي"، المهندس الرئيسي للتغلغل الفرنسي، بين مغرب "نافع" وآخر "غير نافع"، وتحرك على ذلك الأساس. فشكّل الفوسفات والإنتاج الفلاحي والمعادن الثمينة الموارد الطبيعية التي يمثّل استغلالها أولوية.**

المعادن الثمينة هي "الثروة الطبيعية" الأخرى للمغرب، وقد بدأت السلطات الاستعمارية في استغلالها بشكل مبكر جداً بعد أن اكتشفت سنة 1928 احتياطياً هاماً من الكوبالت في منطقة "بوعازر" (جبال الأطلس الكبير). بعدها بسنتين، أي في 1930، تم إنشاء شركة "مناجم" التي تطورت هي أيضاً بشكل سريع جداً. هذه المؤسسة التي تسيطر عليها حاليا العائلة الملكية تشغّل أكثر من 5000 شخص، وتدير 12 موقعاً منجمياً في المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء.

وأخيراً، شكل الميدان الفلاحي واستغلال الأراضي الخصبة رهاناً اقتصادياً محورياً بالنسبة لسلطات "الحماية الفرنسية" وذلك حتى يتمكن جزء من الفرنسيين من الاستقرار في المغرب. وكما حصل في الجزائر، وُضعت أفضل الأراضي وأكثرها خصوبة بيد المستوطنين الفرنسيين. فخلال الفترة الممتدة من 1912 إلى 1923 تمّ توطين قرابة 55

ألف مهاجر فرنسي في المغرب، استقر 8000 منهم في الوسط الريفي حسب إحصائيات السلطات الاستعمارية.

ساهم استغلال الأراضي الفلاحية من قبل المستوطنين الفرنسيين - بدعم مادي وسياسي من السلطات الفرنسية - في ظهور ضيعات عصرية أصبحت مع نهاية الاحتلال من بين وحدات الإنتاج الفلاحي الكبيرة الأكثر حداثة والأحسن تجهيزاً.

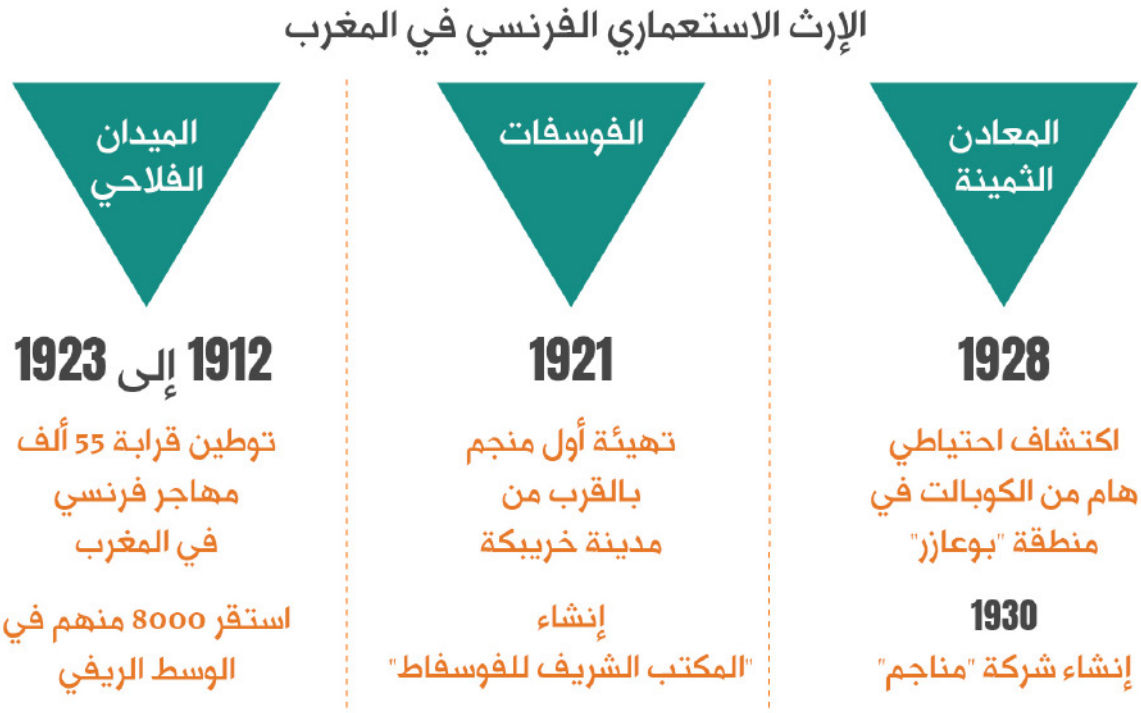

فاعل مركزي: المؤسسة الملكية

غداة رحيل السلطات الاستعمارية في 1956 كانت هذه المجالات الثلاثة (أي الفلاحة والمعادن الثمينة والفوسفات) من ضمن هياكل استغلال الموارد الطبيعية الأكثر بروزاً، ولكنها أيضاً الأكثر إثارة لشهوة النخب السياسية الجديدة للمغرب المستقل حديثاً.

سرعان ما فرض النظام الملكي المغربي، والأعيان المقربون منه أنفسهم كفاعلين محددين في إدارة واستغلال هذه الثروات. وحدث ذلك إما عبر منح أنفسهم سلطة التعيين في المؤسسات العمومية المكلفة بالتصرف في هذه الموارد، أو عبر التحكم فيها مباشرة عن طريق عمليات الخصخصة. وشركة "مناجم" هي المثال الأكثر تجسيداً لهذه السياسة.

فانطلاقاً من عقد التسعينات الفائت، ومن خلال عملية خصخصة واسعة للمؤسسات العمومية قادها الملك الحسن الثاني (1929-1999)، استطاعت المؤسسة الملكية المغربية تملّك شركة "مناجم". وألحقت هذه الأخيرة بمجموعة "أونا" (أومنيوم شمال أفريقيا) ثم بالمؤسسة الوطنية للاستثمار التي أصبح اسمها اليوم "المدى" وهي المجموعة المالية الرئيسية الذي تتحكم فيها العائلة الملكية.

وتحولت "مناجم" خلال بضع سنوات إلى عملاق يقع مقره الدولي في مدينة "زوغ" السويسرية، العاصمة العالمية لتجارة المواد الأولية، حيث تطبق سياسة جبائية ملائمة جداً للمؤسسات الكبرى. تبلغ قيمة أرقام معاملات الشركة اليوم 500 مليون يورو حسب الأرقام المنشورة في 2018، وهي تدير عشرة مجمعات منجمية غنية جداً بالذهب والفضة خاصة في المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء. (انظر الكتيب التعريفي لشركة "مناجم" وخرائط المواقع المنجمية في المغرب والخارج).

تحولت "مناجم" من مؤسسة عمومية إلى شركة خاصة يسيطر عليها محمد السادس، ملك يحكم بحق إلهي، ويمتلك صلاحيات سياسية وإدارية مطلقة. ومن بين هذه الصلاحيات تعيين كبار الموظفين، كما ينص على ذلك الدستور، مما يسهل لشركاته الظفر بالصفقات العمومية، والحصول على رخص استغلال واستخراج المعادن الثمينة في قطاع المناجم. نتيجة لهذا الأمر فإن "مناجم" تتمتع باحتكار شبه كامل لا يترك للمؤسسات الأخرى مجالاً للمنافسة، سواء كانت مغربية أو أجنبية.

قاد الملك الحسن الثاني عملية خصخصة واسعة للمؤسسات العمومية بدءاً من عقد التسعينات الفائت، فتملكت المؤسسة الملكية المغربية شركة "مناجم". وهذه ألحقت بداية بمجموعة "أونا" ("أومنيوم" شمال أفريقيا) ثم بالمؤسسة الوطنية للاستثمار التي أصبح اسمها اليوم "المدى"، وهي المجموعة المالية الرئيسية التي تتحكم بها العائلة الملكية.

لكن في الوقت الذي تستغل فيه المجموعة الملكية هذه الموارد، متمتعة بتسهيلات هائلة، فإن المناطق التي تتواجد فيها المركبات المنجمية تعيش كما لو أنها في العصر الحجري. ففي جبال الأطلس الكبير مثلاً لا يوجد أي نوع من البنى التحتية في قرية "اميضر"، الواقعة على بعد كيلومترين من أكبر منجم فضة في البلاد (ينتج 240 طن سنوياً) والذي تستغله شركة "مناجم". ليس هناك مستشفى ولا مدرسة، حتى الطريق المعبّد الوحيد يعود إلى الحقبة الاستعمارية. ويخوض متساكنو "اميضر" منذ سنة 2011 أطول اعتصام في تاريخ المغرب للاحتجاج على ظروفهم، وعلى التبعات البيئية المدمرة لمنطقتهم والناجمة عن استغلال واستخراج الخامات.

الفوسفات، سوء إدارة وكوارث بيئية

الفوسفات هو ثروة باطنية أخرى تثير طريقة استغلالها وإدارتها مجادلات متكررة. ويشرف "المكتب الشريف للفوسفاط" الذي أصبح مؤسسة عمومية منذ 1975، على كامل مسار استخراج واستغلال الفوسفات الذي يُعتبر "بترول المغرب". وهو (مع الصين) أكبر منتج للفوسفات في العالم، إذ يمتلك 75 في المئة من الاحتياطي العالمي حسب الأرقام الرسمية. احتياطي ضخم جداً إلى درجة أن استغلاله بشكل كلي يتطلب سبعة قرون كما يؤكد المسؤولون في "المكتب الشريف للفوسفاط".

قُدرت صادرات المغرب من الفوسفات ومشتقاته، وهي المصدر الأول للمداخيل من العملة الصعبة، بحوالي 5.1 مليار يورو في 2018. لكن الطريقة التي يدار بها "المكتب الشريف للفوسفاط" وكيفية تعيين مسيريه كثيراً ما تكون

محل انتقادات. فحتى وإن كان رئيس الحكومة هو من يترأس مجلس الإدارة، فإن المدير العام الذي يعينه الملك هو من يدير المجموعة، ولا يمكن مساءلته إلا من قبل قائد الدولة. ولا توجد أي آلية قانونية تسمح مثلاً للبرلمان المغربي بمراقبة سير عمل "المكتب الشريف للفوسفاط". في 2007 قدم المكتب الاستشاري الأمريكي الشهير "كرول" معاينة مقلقة للغاية حول "الإدارة الكارثية" للمجموعة، ووصفها بأنها "قيادة ليس لها استراتيجية صناعية وتجارية حقيقية".

علاوة على ذلك، أصبح "المكتب الشريف للفوسفاط" بمثابة "البقرة الحلوب" وكثيراً ما تستغل من قبل المؤسسة الملكية لتحسين صورتها لدى الهيئات الأجنبية، الفرنسية منها بشكل أخص. فمثلاً يمنح "المكتب" سنوياً أكثر من 700 ألف يورو لـ"المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية" (IFRI) وهو خلية تفكير/"ثينك تانك" مقرها باريس، لإصدار "دراسات" محابية للمملكة وقادتها. وهذا ليس كل شيء، فحضور "المكتب" داخل المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية لا يقتصر على تنظيم لقاءات دولية أو تمويل برامج أكاديمية، إذ نجد أن مصطفى التراب الرئيس /المدير العام الحالي للمكتب الشريف هو أيضاً عضو في مجلس إدارة "المعهد"...

قُدرت صادرات المغرب من الفوسفات ومشتقاته، وهي المصدر الأول للمداخيل من العملة الصعبة، بحوالي 5.1 مليار يورو في 2018. ولكن لا توجد أي آلية قانونية تسمح للبرلمان المغربي مثلاً بمراقبة سير عمل "المكتب الشريف للفوسفاط".

كما لا يحترم "المكتب"، الذي يتصرف بدون أي رقابة مستقلة، المواصفات الدولية في مجال احترام البيئة ومكافحة التلوث. وينتج عن هذا انتهاكات دائمة تلحق بصحة العمال والسكان المجاورين للمناجم. وفي تقرير نشرته المنظمة السويسرية غير الحكومية "سويس ايد" في حزيران/ يونيو 2019 نجد أن "مصنعي الأسمدة التابعين للمكتب الشريف للفوسفاط (آسفي والجرف الأصفر) والواقعين على السواحل الأطلسية للمغرب تنبعث منهما كميات كبيرة من الغازات السامة التي تلوث الهواء، وتنتهك حق العمال والسكان المجاورين في الصحة. كما يعاني الكثير من العمال أمراضاً تنفسية وأوراماً سرطانية نتيجة تعرضهم المطول للعناصر الملوِّثة والجزيئات الدقيقة. وتم تسجيل عدة حالات وفاة لدى العمال بسبب هذه الأمراض. كما أن التلوث الذي يتسبب به "المكتب الشريف للفوسفاط" يضر أيضاً بالسكان المجاورين (أمراض تنفسية وتدهور حالة الأسنان بسبب الفلور) وبالفلاحة وتربية الماشية في القرى المحاذية لمواقع عمل "المكتب الشريف للفوسفاط"

البحر والصحراء والأرض

مع وجود ساحل يمتد على أكثر من 3500 كيلومتر، ويعد من أغنى السواحل في العالم من حيث حجم الثروة السمكية، فإن أنشطة الصيد في أعالي البحار واستغلال مقالع الرمل تمثّل رهاناً اقتصادياً مهماً يأخذ شكل ريع حقيقي ينتفع منه المتنفذون في البلاد. وحتى تضمن ولاءهم، أعطت المؤسسة الملكية المغربية لضباط من ذوي الرتب العسكرية العالية ولأعيان مقربين من القصر "اعتمادات" وهي بمثابة "تراخيص" استغلال لا تخضع لمعايير قانونية موضوعية وتمكّنهم من التمتع بالثروات البحرية. تدر هذه التراخيص أموالاً طائلة بشكلٍ يجعلها تشبه فعلياً "دجاجة تبيض ذهباً".
عشية وصوله إلى الحكومة في كانون الثاني/ يناير 2012، و في أعقاب الربيع العربي 2011 - 2012، وعد حزب العدالة والتنمية الإسلامي بنشر قائمة تضم أسماء كل المنتفعين من هذه الاعتمادات، وذلك حرصاً منه على

"الشفافية". لكن هذا لم يحدث، فلقد تمّ فعلاً نشر قائمة لكنها لم تتضمن اسم أي شخص. في الواقع اقتصر الأمر على أسماء بعض الشركات (التي لا يمكن التعرف على أسماء الأشخاص الذين يقفون خلفها) بثت هنا وهناك، لكن دون أن يكون لذلك أي تأثير.

يمتد الساحل على أكثر من 3500 كيلومتر وهو من أغنى السواحل في العالم بالثروة السمكية. وتمثّل أنشطة الصيد في أعالي البحار، واستغلال مقالع الرمل ريعاً حقيقياً ينتفع منه المتنفذون في البلاد. فقد منحت المؤسسة الملكية المغربية ضباطاً كباراً وأعياناً مقربين من القصر "تراخيص" استغلال بلا معايير قانونية، وذلك ضماناً لولائهم.

في تحقيق نشره الموقع المستقل lakome.com، أورد الصحافي عمر راضي في 2012 أسماء بعض المنتفعين من مثل هذه الاعتمادات، وأغلبهم عسكريون وسياسيون وأعيان أصيلي منطقة الصحراء الغربية (التي يديرها المغرب منذ 1975 في حين تطالب جبهة البوليساريو باستقلالها). وعلى الرغم من كل شيء، كشف هذا التحقيق بعض الأسماء المشهورة: الجنرال عبد العزيز بناني الذي ورد اسمه في وثائق "ويكيليكس" حول الفساد داخل الجيش، والجنرالان حسني بنسليمان أحد أكثر الرجال نفوذاً في المملكة، وعبد الحق القادري المفتش العام السابق للقوات المسلحة، واللذان انتفعا بترخيص صيد في أعالي البحار في إطار شركة أطلقا عليها اسم "كابن باش". لكن كل هذه المعلومات وباتفاق الملاحظين ليست إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد.

إلى جانب العسكريين ذوي الرتب العليا، يتمتع الأعيان الصحراويون هم أيضاً بتراخيص مهمة لاستغلال مقالع الرمل والصيد في أعالي البحر. ومن بينهم قادة سابقون في البوليساريو (الحركة الصحراوية الاستقلالية) كانوا قد التحقوا بالمغرب مثل "حسن الدرهم" والسيدة "كجمولة بنت أبي" و"هيباتو ماء العينين" وكذلك عائلة "ولد الرشيد".

الملك الفلاح

وأخيراً نجد الفلاحة، وهي مصدر آخر للريع يستغل بأقصى شكل ممكن من قبل المؤسسة الملكية وكبار ملاك الأراضي. الملك محمد السادس، إذا كان التذكير ضروريا، هو أكبر مالك للأراضي حتى وإن كان من الصعب أن تقدر بدقة المساحات التي يملكها: "يرجح أنه يمتلك عدّة آلاف من الهكتارات فقط"، كما يشير إلى ذلك الباحث الاقتصادي نجيب أقصبي. مع ذلك، وحتى وإن لم يكن يمتلك أكثر من 12 ألف هكتار كما كتب بعض الصحافيين، فإنه يظل أكبر الملاك. فنحن لا نعرف مالكاً آخر له هذا المقدار من الهكتارات. لم تبلغ مساحة أراضي "زنيبر"، وهو أحد أكبر الملاكين هذا الحد، وكذلك أراضي مجموعتي "قباج" (أكادير، جنوب غرب البلاد) و"نويجي" (منطقة الغرب) التي لم تبلغ مساحتها 10 آلاف هكتار"(2).

الفلاحة هي مصدر آخر للريع يُستغل بأقصى شكل ممكن من قبل المؤسسة الملكية وكبار ملاك الأراضي، والملك محمد السادس هو أكبر مالك للأراضي في البلاد.

الهيكل الذي يدير أغلب النشاط الفلاحي للملك له اسم: شركة "الضيعات الفلاحية" ذات الإنتاج المتنوع جداً،

ومنه الأجبان والفواكه الاستوائية والخضروات وسلمون الأطلس المرقط والعسل وزيت الزيتون البكر العال والنباتات العطرية وكذلك مشتقات الألبان. جزء كبير من هذه المنتجات معدٌ للتصدير نحو أوروبا بشكل أخص (وهي السوق الأكثر أهمية) وتليها بلدان الخليج وخاصة السعودية.

ريع ضريبي

في 1984 أصدر الملك الحسن الثاني مرسوماً يقضي بإعفاء عائدات الفلاحة من الضرائب كلياً وذلك إلى حدود سنة 2010. بعبارة أخرى تم إعفاء الفلاحين ومن ضمنهم كبار ملاكي الأرض من الجباية. وفي 2008، أي قبل سنتين من نهاية العمل بهذا المرسوم، قرر الملك محمد السادس بدوره خلال خطاب وجهه إلى الأمة تمديد العمل بهذا الإجراء - الذي يعتبره أغلب الخبراء الاقتصاديين ظالماً - إلى حدود سنة 2014. "التقديرات الدورية التي نقوم بها هنا في المعهد الزراعي تخلص إلى الرقم نفسه تقريباً: تخسر الدولة سنوياً 1.92 في المئة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يقابل اليوم قرابة 15 مليار درهم (1.4 مليار يورو) من الكسب الفائت الذي تُحرم منه الخزينة سنوياً. يضيف السيد أقصبي: هل من المعقول اليوم أن أجيراً راتبه 3000 درهم (270 يورو) يقوم بدفع ضرائبه، في حين أن مستغلاً لأرضٍ فلاحية يربح الملايين لا يدفع شيئاً للدولة؟"

وإلى حد كتابة هذه الأسطر لم يتم إلغاء هذا "الريع الضريبي" بعد..

---

1 - ملاحظة المترجم: نسبة إلى نظام "الحماية" *protectorat* وهو أحد أشكال الاستعمار الفرنسي الذي يقوم على الإبقاء على الأنظمة الحاكمة وأغلب المؤسسات المحلية مع تعيين "مقيم عام" فرنسي يكون هو الحاكم الفعلي للبلاد، وإحداث مؤسسات وهياكل استعمارية موازية. وهذا النظام كان معمولاً به في كلٍ من المغرب وتونس.

2 -حوار لكاتب المقال مع نجيب أقصبي

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

"فوسْفَاط وجُوجْ بْحُورَا": موارد المغرب المُستَنْزَفَة والمَسكوت عنها

سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب

أمام ما يعتري الموارد الطبيعية بالمغرب من استنزاف وسوء تدبير، يحضر سؤال الثروة بقوة في مجالس وأحاديث المغاربة. فهي ليست شحيحة، والأرقام الرسمية تقول بأن قيمتها تصل إلى 12.833 مليار درهم، أي أزيد من تريليون دولار.. فماذا لو وزعت هذه الثروات بالتساوي؟

"فوسفاط و جوج بْحورا.. وعَايْشِينْ عِيشَة مقهورة" (فوسفات وبحران.. ونعيش بقهر)! يتكرر هذا الشعار في كل مناسبة احتجاجية كتعبير على أن نسبة كبيرة من المغاربة لا تحظى بالحد الأدنى من العيش الكريم في بلد لديه ما يكفي من الموارد الطبيعية. فهذه تكاد لا تنضب في بره و بحره، في باطنه و سطحه، و في مياهه وجباله الممتدة. ثروات متنوعة وزاخرة يفترض أن تمكِّن البلاد من امتلاك سيادتها الاقتصادية، بدون تبعية. لكن سوء استغلالها وإدارتها يهددان بنضوبها في مقبل السنوات.

مياه المغرب تنبع من جباله

تنبع مياه الأنهار بالمغرب من جباله الممتدة من الريف إلى سلسلة جبال الأطلس. وهو لا يشترك مع جيرانه في موارده المائية كما في البلدان المتشاطئة على النيل أو الفرات. إلا أن متوسط الحصة السنوية للمواطن المغربي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد متجه نحو التراجع المستمر(1). فقد كانت حصة الفرد تتجاوز في عقد الستينات الفائت ثلاثة آلاف متر مكعب، وبات من المتوقع أن تنخفض حصته إلى أقل من 500 متر مكعب في أفق العام المقبل، وهي حصة تعتبر حَدّ بداية الخصاص المطلق في الماء (أي نقص كمية المياه عن الحد الأدنى لتلبية احتياجات الإنسان بحسب المعايير الدولية)، ما ترى فيه منظمة الغذاء العالمية (الفاو) "عاملاً مزعزعاً للاستقرار"، وقد حذر تقريرها (الصادر عام 2018) المغرب ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط من أنّ "عدم الاستقرار المقترن بضعف إدارة المياه يمكن أن يتحول إلى حلقة مفرغة تزيد من تفاقم التوترات الاجتماعية بين السكان"، وأوصى بـ "الانتقال من السياسات التي تُركز على زيادة الإمدادات إلى الإدارة طويلة الأجل للموارد المائية، عوض السياسات غير الفعالة التي تجعل السكان عرضة لآثار ندرة المياه التي تفاقمت بسبب تزايد الطلب وتغيّر المناخ".

لم يكن توزيع المياه في العقود الفائتة شاملاً لكل الأفراد، إذ كانت الفئات غير المستفيدة من الربط بالماء الصالح للشرب تضطر للتزود به عبر ما يسمى محلياً بـ"السقايات"، وهي صنابير عمومية توضع في الأحياء والأزقة الهامشية والفقيرة. وهذه لم تعد توجد أو تكاد، بعد أن زادت نسبة الربط الفردي بالمياه (2) وصار جل المغاربة يستفيدون من حقهم في ثروة المياه للاستهلاك الفردي والمنزلي على الأقل. لكن جودة المياه أمر آخر، وهو جلي في عدة أماكن علاوة على النقص الحاد في صبيب المياه وانقطاعها بين الفينة والأخرى. أما توزيع الموارد المائية فليس متساوياً في معظم مناطق البلد (3).

ولمواجهة قلق الماء واستنزافه، تؤكد السلطات أنها بصدد تنفيذ مشاريع "المخطط الوطني للماء" الذي يهدف إلى تشييد ثلاثة سدود سنوياً، وتحلية مياه البحر بسعة يتوقع أن تصل إلى 510 مليون متر مكعب، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، علاوة على تحويل المياه من أحواض مناطق تواجد الأنهار الرئيسية في الشمال الغربي إلى أحواض الوسط الغربي، بما يناهز 800 مليون متر مكعب.

المياه المعدنية ثروة تغتني منها الشركات

تنص المادة الأولى من قانون الماء أن "المياه ملك عمومي، ولا يمكن أن تكون موضوع تملك خاص". غير أنه لا يُمانع في التخلي عن إدارة منابع هذه المياه للشركات الخاصة، التي تحقق أرباحاً تتجاوز ملياري درهم (حوالي200 مليون دولار) في السنة، بإنتاج سنوي يصل إلى 430 مليون لتراً من الماء.

وليست إيرادات الشركات نابعة من ضخامة حجم الاستهلاك الفردي للمياه المعبأة، وإنما من ثمن بيع اللتر الواحد، وهو مثلاَ حال عبوات مياه "سيدي علي" التي تباع بستة دراهم لقنينة سعتها ليتر ونصف، وهذا أعلى من سعر عبوات سائر المياه المعدنية العالمية الموجودة في السوق المحلية.

لم يستسغ المغاربة الثمن المفروض من قبل شركة المياه المعدنية "أولماس" على منتجها "سيدي علي"، فلجأوا إلى مقاطعة منتوجها، في خطوة غير مسبوقة طالت أيضاً ثلاث شركات كبرى.

الشركة المعنية المملوكة لعائلة "بنصالح" (تديرها مريم بنصالح) التابعة لهولدينغ "أولماركوم" لم تعترف في البداية بفعل المقاطعة الممارس ضدها، وظلت لشهور طويلة تتغاضى عن الأمر، إلى أن أفرجت عن أرقام تؤشر إلى خسارة بلغت حوالي 17 مليون دولار (173.8 مليون درهم) (4). قبل المقاطعة، لم يكن قطاع المياه المعدنية المعبأة يعرف منافسة خارجية، بسبب الرسوم الجمركية العالية التي يفرضها المغرب على المياه المستوردة، بنسبة تصل إلى 25 في المئة من سعرها، وأيضاً لصعوبة الوصول إلى السوق المحلية في ظل غياب شبكة توزيع ناجعة. لكن المغاربة بدأوا يقبلون على القناني الإسبانية وتلك المستوردة عموماً، ويستعرضون منتجاتها على صفحاتهم بمواقع التواصل الاجتماعي، كدعوة لفعل المقاطعة، وقد ارتفع حجم استيراد المياه المعدنية من الخارج بنسبة 45 في المئة منذ منتصف العام الماضي 2018.

وتأتي مياه الشركة المُقاطَعَة من قرية "تارميلات"، ويتهمها السكان ونشطاء حقوقيون باستغلال الموارد المائية الجوفية بشكل غير قانوني. وتفيد تقارير صحافية بأن المؤسسة متورطة باستنزاف فرشات مياه آبار بالكامل (5)، وهو ما اضطرها إلى حفر 11 بئراً إضافياً تنقل مياهها إلى المنبع الأصلي، بينما يعاني سكان القرية من انقطاعات متكررة في المياه الصالحة للشرب، خلال مواسم الصيف خصوصاً، حيث لا تصلهم المياه لأكثر من ساعتين يومياً، ما أجج من غضبهم فشاركوا في احتجاجات ضد أعمال الشركة مطالبين إياها بـ"إمدادهم بالماء الصالح للشرب، وتوفير المياه المعدنية، ووضع حد لاستنزاف الثروة المائية للمنطقة".

الفوسفات: هبة المغرب المسكوت عن مصير أرباحها

الفوسفات هبة المغرب (6)، ثروة باطنية لا حياد عنها لزيادة الإنتاج الزراعي في العالم كله، فلا تربة خصبة بدون سماد، ولا سماد بدون الفوسفور المستخرج من الفوسفات الخام. تُدَار موارد الفوسفات من طرف "المجمع الشريف للفوسفاط OCP" التابع للدولة، وهو يعتبر مؤسسة سيادية، وبمثابة "بقرة حلوب" للنظام القائم (على حد تعبير صحيفة لوموند)، الذي يستثمر عائداتها لاحتواء الأزمات السياسية التي عرفها البلد منذ سبعينات القرن الفائت، كما كانت عاملاً مهماً في تهدئة نيران الغضب في الشوارع المغربية إبّان الاحتجاجات خلال الثمانينات الفائتة.

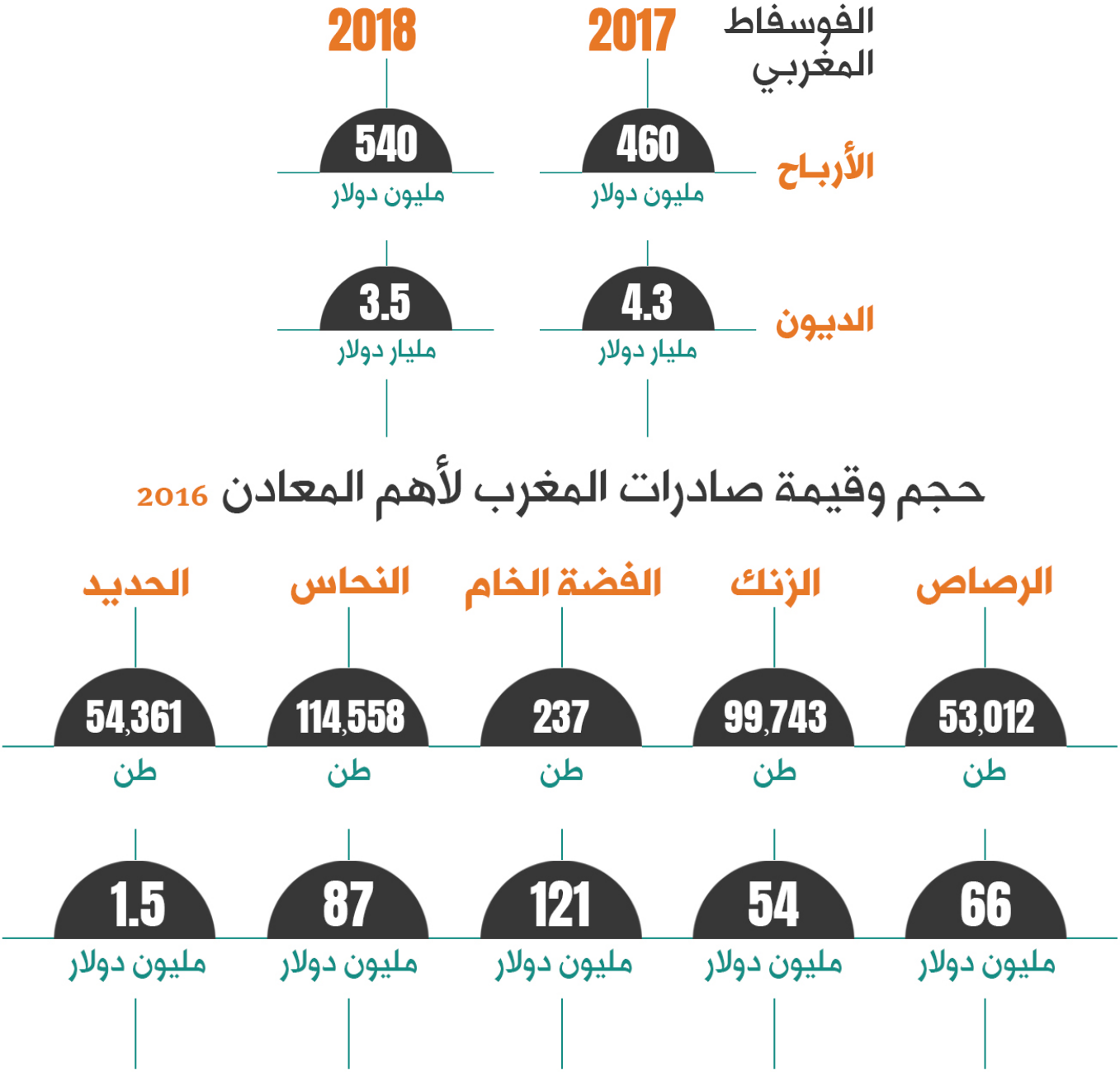

مسارب توظيف أرباح الفوسفات مجهولة، ولا توجد تفاصيل دقيقة حول حجم الأموال المختلسة، باستثناء ما صرحت به الجمعية المغربية لحماية المال خلال عام 2011، إذ أفادت بأن المؤسسة تعرضت لاختلاس وصل لـ10 مليار درهم (حوالي مليار دولار) ببينما قدرت أرباحها بنحو 540 مليون دولار (5.4 مليار درهم)! ما دفع مجلة "نورتيرن مينر" إلى اعتبار أنّ تلك الأرقام "مشكوك فيها وغير دقيقة"، وهي تؤكد بأن المؤسسة "غارقة في المال"، ولكن "السرية" تحيط بمواردها، بل هي لا تدرج معاملاتها المالية في البورصة، ما يحول دون الاطلاع بشفافية على الأرقام الحقيقية الخاصة بتجارة الفوسفات في البلد. . كما لم تكن المؤسسة تمتلك أرشيفاً محاسباتياً، ولم تكن صفقاتها التجارية تخضع للتدقيق المحاسبي، علاوة على أن أرقام الإنتاج قد تم تضخيمها بطرق غير قانونية.

وخلال شهر أيار /مايو الماضي، لم يتجرأ المجلس الأعلى للحسابات على عرض كل التفاصيل، واكتفى بسرد المشاكل والعراقيل التقنية والفنية وإعطاء الحلول والتوصيات التي تهم تحسين القطاع. وبرر التقرير تستره على تلك

المعطيات بكونها "تضر بمصالح" المؤسسة الفوسفاتية.

مسارب توظيف أرباح الفوسفات مجهولة، كما لا توجد تفاصيل دقيقة حول حجم الأموال المختلسة، باستثناء ما صرحت به "الجمعية المغربية لحماية المال" خلال عام 2011، إذ أفادت بأن مؤسسة "المجمع الشريف للفوسفاط" تعرضت لاختلاس وصل لـ 10 مليار درهم (حوالي مليار دولار)..

في بلد السمك: المواطن لا يأكل سوى القليل منه

بحران بالطول و بالعرض (7)، وغلة سمكية تتجاوز المليار طن سنوياً، وهو الأول عربياً في الإنتاج، والأول إفريقياً في التصدير. وعلى الرغم من ذلك، فمعدل ما يستهلكه المغربي من الأسماك يتراوح ما بين 12 إلى 14 كيلوغراماً في السنة، جلها يتركز في منتوج السردين، وهي كمية قليلة قياساً بالمعدل العالمي الموصى به من طرف منظمة "الفاو" (في حدود 17 كيلوغراماً)، وأيضاً مقارنة بمعدل استهلاك بلدان مستورِدة من المغرب، كإسبانيا (تمتلك واجهة بحرية واحدة) التي يصل معدل الاستهلاك الفردي فيها - في أسوأ الحالات - إلى 23 كيلوغراماً.

بين المغرب والاتحاد الأوروبي شراكة ممتدة بدأت منذ اتفاق الشراكة في ميادين شتى خلال التسعينات الفائتة، ومنها اتفاق الصيد البحري بينهما. المدافعون عن الاتفاقية يرون بأنها مجزية، تغدق على خزينة الدولة الملايين من العملات الصعبة، وتمنح البلد فرصاً للاستفادة من خبرات الشريك الأوروبي، إضافة إلى أنها تعزز "التعاون السياسي والدبلوماسي" والدفاع عن القضايا التي تهم الطرفين في المحافل الدولية (خصوصاً قضية "الصحراء"). لكن المعترضين يرون بأن الاتفاقية ظلت لسنوات "غير منصفة" للمغرب بالنظر إلى المقابل المالي "الهزيل" المقدم من طرف دول الاتحاد الأوروبي لاستغلال الثروات البحرية للمغرب، وهي تعتبر بمثابة "خضوع" لاشتراطات الأوروبيين وبيع لثروة حيوية بأبخس الأثمنة.

كثرة السماسرة أو ما يسمى محلياً "الشناقة"، مشكل يضاف إلى لائحة العراقيل التي تحرم المستهلك المحلي من الاستفادة من سعر مناسب ومن سمك جيد النوعية. فهؤلاء يتدخلون في تفاصيل مراحل بيع وشراء الأسماك، بدءاً من المرافئ ووصولاً إلى مرحلة البيع بالمفرق لدى الباعة المتجولين والأسواق والدكاكين المتخصصة. والشاهد على ذلك ما وقع خلال العام الماضي، إذ عرفت الأسعار هُوَّةً كبيرة بين سعري الجملة (3,5 درهماً للكيلوغرام) والمفرق (25 إلى 40 درهماً).

ليس الوسطاء وحدهم من يتحمل مسؤولية ارتفاع أسعار الأسماك، فلكبار المستثمرين في القطاع نصيب من ذلك، إذ يُكوِّنون تحالفاً متيناً فيما بينهم بغية التحكم في ثمن منتجات الأسماك في الأسواق المحلية. أفسحت السلطة المجال للبيع في السوق الحرة، بلا اهتمام بحاجات المستهلك المغربي المحدود الدخل. ولذا يجد منطق الربح طريقه بشكل عملي وسلس في التصدير أكثر من التسويق على المستوى المحلي. وهناك أيضاً عوامل أخرى تتسبب في غلاء سعر الأسماك من قبيل تكلفة الصيد من ألفه إلى يائه، فالمهنيون يشيرون إلى أنها مرتفعة سواء تعلق الأمر بمصاريف الوقود أو بالوسائل اللوجستية واليد العاملة، علاوة على استقطاع نسبة 16 في المئة من حصة البيع لصندوق التأمين على المخاطر، والضمان الاجتماعي والضرائب المحلية.

الصيد البحري بين التقليدي وفي أعالي البحار

حال معظم الصيادين الصغار (أو "البَحّارة")لا يَسُر، فما زال عنوان مهنتهم المجازفة والمخاطرة مع الأمواج، وهم يكسبون قوت يومهم من قوارب الصيد الصغيرة (الفلائك، جمع فلوكة)، ومدخولهم مرتبط بما يجود به البحر من أسماك سهلة الصيد، بينما لا تشملهم تغطية التأمين على المخاطر، وهم - على العموم - لا يستفيدون من التعويضات عن فترات "الراحة البيولوجية" (منع الصيد لاستكثار الأسماك).

تؤكد السلطة من ناحيتها بأنها لم تتخلَ عن هذه الفئة، إذ تدعمها عبر برنامج "إبحار" الذي تبنته منذ عام 2008، لكنه يواجه عراقيلاً كثيرة في تطبيقه، منها ما هو إداري وبيروقراطي، أو يرتبط بمنح القروض. وتبقى القرى النموذجية للصيد التقليدي هي الوضعية المستقرة لهذه الفئة، وهي تتواجد في بعض القرى الساحلية، وتوفر للصيادين الصغار ظروفاً أنسب للصيد وبنية تحتية لاستقبال وتسويق المنتوجات البحرية، من سوق منظم لبيع المنتوج بالقرب من نقاط التفريغ، ووحدات لإنتاج الثلج وتخزين الأسماك. كما تحمي وضعيتهم القانونية، إذ تمنحهم امتيازات اجتماعية كالانخراط في الضمان الاجتماعي والاستفادة من خدماته. لكن كل "البَحّارة" لا ينعمون بهذه الامتيازات، إذ ما زال الكثير منهم يعيش على وقع الترحال من بحر إلى آخر، ومن بطالة مقنعة إلى تغيير مؤقت للحرفة بأخرى كالأعمال الحرفية المرتبطة بمهن البحر، أو أخرى ترميقية لا علاقة لها بهذا المجال.

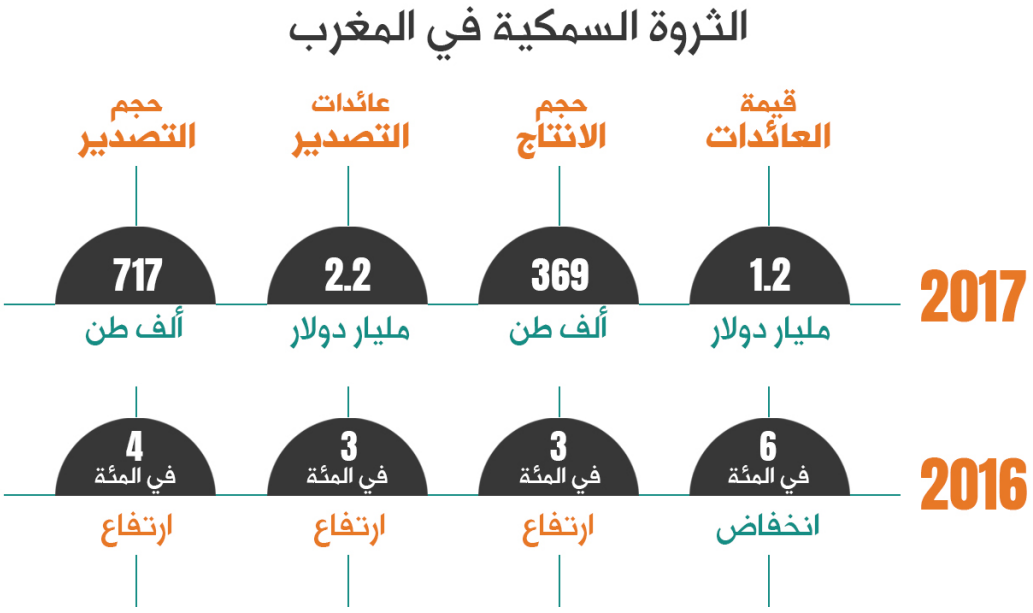

تقول أرقام وزارة الفلاحة والصيد البحري بأن أرباح قطاع الصيد الساحلي والتقليدي بلغت معاً خلال عام 2016 نحو 6.7 مليار درهم (حوالي 670 مليون دولار) بحجم إنتاجي وصل لأزيد من مليون و300 ألف طن، وهو رقم كبير مقارنة بأرقام الصيد في أعالي البحار. لكن لو تمعنا في التفاصيل سنرى بأن غلة وأرباح هذا القطاع المزدوج (تقليدي - ساحلي) تُجمع وتُوضع في سلة واحدة. قد يكون الأمر متعمداً بغرض الإيهام بأن أرباح الصيد التقليدي ومعه الساحلي أكبر بكثير من أرباح الصيد في أعالي البحار، على الرغم من كفاءة هذا الأخير وقدراته العالية.

والخلط بين الصيد التقليدي وذاك الساحلي مربك، فالأول له خصوصياته وعراقيله، وهو لا يمكنه تجاوز مسافات وأعماق بحرية ضئيلة وحمولة إنتاجية لا تتجاوز الطنين، بينما يمكن أن تصل حمولة الصيد الساحلي إلى 150 طناً، وسفنه ليست "فلائك" الصيد التقليدي البسيطة.

وتتضح أرباح وخصوصية الصيد في أعالي البحارمن نوعية غلته السمكية، إذ يستهدف بشكل مفرط أنواعاً نادرة باعتبارها مرتفعة الأثمان ومطلوبة في الأسواق الدولية، مثل الرخويات والقشريات (8)، وأرباح هذه النوعية من الثمار البحرية أكبر بكثير، إذ وصلت الإيرادات من الرخويات خلال عام 2016 إلى نحو 3.5 مليار درهم (حوالي 350 مليون دولار). بينما بلغت إيرادات الصيد التقليدي والساحلي نحو 2.2 مليار درهم (حوالي 220 مليون دولار). كما أن القطاع يستنزف الثروة السمكية، ويخرق الكوتا (الحصة) المخصصة لبعض الأنواع السمكية مثل الإخطبوط (من الرخويات) الذي بات من الكائنات البحرية المهددة بالانقراض بسبب الصيد الجائر له بمخالفة للقوانين والمذكرات التي تحدد الحصة المسموحة في كل موسم وفترة الصيد.

اعلان اسماء الفاسدين في غاية الحساسية ولا يجرؤ أحد عليه. وحين نشرت إحدى الصحف المغربية اسماؤهم تبين أنهم ينتمون إلى عالم السياسة وإلى المجال العسكري والأمني، وأنهم شخصيات لها ثقلها بفعل قربها من رأس السلطة. واستفادتها من هذا الريع ليست مجانية بل هي مقابل الولاء والخدمات المقدمة في إطار مصالح متشابكة ومتشعبة وممتدة لعقود طويلة.

ويتورط هذا القطاع البحري أيضاً في خروقات بيئية كاستخدام أساليب تقليدية وغير مستدامة للصيد، و إفراغ كميات غير صالحة من الأسماك في البحر، وعدم احترام الراحة البيولوجية للكائنات البحرية. أما أمواله فتذهب سدىً، إذ"لا يستفيد منها المغرب نهائياً"،كما شدد على ذلك محمد المسكاوي، رئيس الشبكة المغربية لحماية المال العام، الذي أكد في تصريح لأحد المواقع المغربية بأن "المستفيدين من الرخص يلجؤون إلى حيل، منها تأسيس شركات تتعاقد مع شركات أجنبية لديها الوسائل والتكنولوجيا اللازمة للصيد، مقابل تعويضات خيالية تذهب إلى بنوك أجنبية كذلك".

خلال تظاهرات العام 2011، تعالت أصوات المغاربة داعية إلى محاربة الفساد في هذا القطاع، ومحاسبة المتورطين فيه والكشف عن لوائح المستفيدين من أرباحه معتبرين أنه يندرج في "اقتصاد الريع". لم تَفِ حكومة عبد الإله بنكيران بوعدها بكشف المستور، وقد رد رئيسها على المطالبين بتطبيق هذا المبدأ بـ"عفا الله عما سلف". كما يتهرب من أي محاسبة المسؤولون عن قطاع الفلاحة والصيد البحري. ويبدو الموضوع في غاية الحساسية فلا يجرؤ أحد على فضح المتورطين، بينما انتهى الأمر إلى الكشف عن أسمائهم في إحدى الصحف المغربية (9)، وتبين أنهم ينتمون - على العموم – إلى عالم السياسة وإلى المجال العسكري والأمني، وأنهم شخصيات لها ثقلها بفعل قربها من رأس السلطة، واستفادتها من هذا الريع ليس مجانياً بل هو مقابل الولاء والخدمات المقدمة في إطار مصالح متشابكة ومتشعبة وممتدة لعقود طويلة.

بالمجمل، وأمام ما يعتري الموارد الطبيعية بالمغرب من استنزاف وسوء تدبير، يظل سؤال الثروة حاضراً بقوة في مجالس وأحاديث المغاربة. فهي ليست شحيحة، والأرقام الرسمية تؤكد ذلك، وتقول بأن قيمتها وصلت إلى

12.833 مليار درهم أي أزيد من تريليون دولار (10)، فماذا لو وزعت هذه الثروات بالتساوي؟ أكيد أنه ساعتها لن تصدح حناجر المغاربة في الشوارع والساحات بشعار"عايشين عيشة مقهورة".. بينما "الفوسفاط وجوج بحورا" وما يدور في فلكهما من موارد طبيعية هي اليوم أمام محك الندرة والنضوب من أمام الأجيال القادمة.

---

1 -بحسب تقرير للبنك الدولي.

2 -من *14* في المئة عام *1994* إلى *94* في المئة خلال السنوات الأخيرة *(*المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي*)*.

3 -تتجاوز حصة الفرد في الشمال *2000* متر مكعب سنوياً *(*بحكم معدلات التساقطات المطرية والعوامل المناخية والتضاريسية*)* بينما توفر المناطق الجنوبية *150* متراً مكعباً سنوياً لكل فرد.

4 -كانت إيراداتها المالية *189.5* مليون درهم *(*حوالي *18* مليون دولار*)* سنة *2017* ، وانهارت إلى مليون و*570* ألف دولار *(15.7* مليون درهم*)* سنة *2018*.

5 -يحظر قانون الماء في مادته *112* استغلال المياه في المدارات إذ يشكل ذلك خطراً على الفرشات المائية أو جودة المياه.

6 - احتياطي يصل *50* مليار طن، أي حوالي *71* بالمئة من الاحتياطات العالمية.

7 - يطل المغرب على واجهتين بحريتين، بسواحل يبلغ طولها *3500* كيلومتر، منها *2900* كيلومتر على المحيط الأطلسي، و*600* كيلومتر على ضفاف البحر المتوسط، وتبلغ مساحته البحرية *115* ألف كيلومتر مربع.

8 - بحسب أرقام قطاع الصيد البحري، فالأربيان الأحمر وصل سعر كيلو غرامه إلى *58,52* درهماً، أما الأربيان الملكي فوصل سعره إلى *143,29* درهماً للكيلوغرام خلال عام *2017*.

9 -الأسماء نشرت على مسؤولية جريدة "أخبار اليوم" بتاريخ *8* آذار/ مارس *2012*، وهي تخص قيادات في الدرك الملكي والجيش وعالمي السياسة والاقتصاد.

10 -وفق أرقام وإحصائيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يؤكد على أن الثروة الطبيعية التي تضم الأراضي الفلاحية والرعوية والغابات ومصايد الأسماك والموارد المعدنية والطاقية والمناطق المحمية قد تضاعفت بنحو *2.4* في المئة في ظرف *15* عاماً.

(*) يتراوح سعر الدولار ما بين *9* إلى *10* دراهم مغربية.

السودان

عدم الاستقرار والعقلية الريعية يهددان موارد السودان

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

أدى أداء السلطات على امتداد العقود الماضية، وتقلبات سياساتها بين فلسفات متضاربة، إلى حالة من الإفقار وإلى تكوين بؤر للاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي تفجرت على شكل تمردات لجأت إلى السلاح أحياناً. على أن أهم نتائج هذه السياسات كان فشل هدف تحويل السودان إلى "سلة خبز للعالم العربي"، بل والفشل حتى في إطعام أهل البلاد.

ظل عدم الاستقرار السياسي، والعقلية الريعية التي تنطلق منها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ملمحين رئيسيين لأداء النخب التي تولت حكم السودان على امتداد أكثر من ستة عقود من الزمان، تقلبت فيها تلك السياسات بين فلسفات متضاربة، من سيطرة القطاع العام إلى السماح بخصخصة يغيب عنها البعد المهني وتستبطن في الوقت ذاته تمكيناً سياسياً. أدى ذلك إلى حالة من الإفقار وإلى تكوين بؤر للاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدأت تتفجر على شكل تمردات لجأت إلى السلاح أحياناً. على أن أهم نتائج هذه السياسات كان فشل هدف تحويل السودان إلى سلة خبز للعالم العربي، بل والفشل حتى في إطعام أهل البلاد. وهذا الأمر شكل الشرارة التي أطلقت ثورة كانون الأول/ ديسمبر - نيسان/ إبريل الحالية والتي كانت بداياتها بسبب رفع الدعم عن الخبز ثم ارتقت أهدافها لتطال مجمل النظام السياسي.

ويظهر أثر وممارسات هذه العقلية في ثلاثة قطاعات أساسية: الزراعة، وإنتاج واستخراج وتصدير البترول، وكذلك الذهب. وأسهمت في طريقة التعامل مع هذه الموارد الثلاثة طبيعة العقلية الريعية. وقد انطلق نظام "الإنقاذ" من منصة إسلاموية تعلي من شأن رابطته الأممية على حساب الأرضية الوطنية التي يقف عليها. وبالقدر نفسه الذي كان يتعاطف فيه مع أطفال غزة ومسلمي الروهينغا، ولا يلتفت إلى معاناة أهل دارفور على يد القوات الحكومية نفسها، فأنه في جانب إدارة الموارد كان أكثر اهتماماً بالعائد السريع ولو على حساب استتنزاف هذه الموارد. والدليل أن الفورة النفطية التي عاشتها البلاد أسهمت في اضمحلال الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي تراجع معدل نموه في فترة عقد الطفرة النفطية مقارنة بالفترة التي سبقتها.

الزراعة تتراجع

سارت سياسات ما بعد الاستقلال في المجال الزراعي على النمط ذاته الموروث من المرحلة الاستعمارية، حيث ظل "مشروع الجزيرة"، الذي ينتج القطن لتموين مصانع النسيج في "لانكشير" البريطانية، هو عماد القطاع المَروي الحديث الذي يعود على الخزينة العامة بإيراداتها من العملات الصعبة. وجاء أكبر توسع بإضافة قرابة المليون فدان إلى المشروع الذي عُرف ب"امتداد المناقل"، وتجاهلت معظم خطط الزراعة المطرية التي يعتمد عليها القطاع الأكبر من السكان، كما أن مساحتها تتجاوز مشاريع الزراعة المروية عدة مرات. وعندما تم إدخال الزراعة الآلية في القطاع التقليدي والمطري، بدعم من البنك الدولي، فقد أدت السياسات التي أتبعت - سواء بإعطاء الأولوية في منح التراخيص لكبار موظفي الخدمة المدنية وضباط الجيش من الذين عملوا في تلك المنطقة حتى وإن لم يكونوا من أهلها، أو في الاستخدامات المكثفة للأراضي - إلى نتائج سلبية أسهمت في إجهاد التربة وإفقارها، وتوفير حاضنة للغضب الشعبي اتخذ التمرد واللجوء إلى العنف مساراً له كما حدث في منطقة جنوب كردفان.

وبالقدر نفسه أسهمت سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الميدان الزراعي في مفاقمة الوضع، وذلك في إطار تحقيق حلم تحويل السودان إلى سلة خبز العالم العربي. فالعديد من الاستثمارات العربية، والخليجية تحديداً، حصلت على امتيازات متباينة اتخذت شكل عشرات الآلاف من الأفدنة، كانت في أحيان كثيرة على حساب مصالح المجموعات السكانية المحلية، مما أسهم في التضييق على حقوق هذه المجموعات في الزراعة التقليدية والرعي وهما مصدراها الأساسيان للعمل وكسب العيش. وبما أن مناطق الاستثمارات الزراعية هذه توجد في مناطق نائية تفتقر إلى البنية الأساسية والخدمات، فإنه توجب على هؤلاء المستثمرين الإسهام في هذا الجانب، وقد ساعدتهم السياسات الحكومية بالكثير من الإعفاءات والإغراءات، مثل تأجير الأرض بسعر رمزي (كدفع 50 سنتاً لكل فدان)، والحصول على الماء مجاناً وبدون دفع أي ضرائب في البداية. وبسبب هذه الإغراءات حصلت شركة بحرينية

مثلاً على مساحة أرض زراعية تعادل تقريباً كل مساحة البحرين، كما أن شركة لبنانية نصبت لها نحو ألف من الرشاشات المحورية للري، كانت تستهلك حجماً من المياه يقارب ما يستهلكه نصف سكان لبنان. وحصلت شركة مصرية (توقفت عن العمل فيما بعد) على حق استخدام 750 مليون متر مكعب من المياه تعادل حوالي 4 في المئة من حصة السودان من مياه النيل. ولو تم توفير هذه المياه بالأسعار التجارية لتوجب على تلك الشركة دفع ما لا يقل عن المليار دولار.

العديد من الاستثمارات العربية، والخليجية تحديداً، حصلت على امتيازات متباينة اتخذت شكل عشرات الآلاف من الأفدنة، في الغالب على حساب مصالح المجموعات السكانية المحلية، مما أسهم في التضييق على حقوق هذه المجموعات في الزراعة التقليدية والرعي، وهما مصدراها الأساسيان للعمل وكسب العيش.

وتحمست الشركات السعودية مثل "نادك" و"الصافي" و"المراعي"، والإماراتية مثل "مشروع زايد الخير" "وأمطار" إلى القدوم إلى السودان، حيث يمكنها زراعة المحاصيل العلفيّة وذلك تعويضاً عن منع زراعتها في بلدانها نظراً لاستهلاكها الكبير للمياه، الشحيحة في الخليج. كما وفر السودان خياراً مثالياً حيث يمكن الزراعة على بعد 350 كلم من البحر الأحمر، حيث موانئ التصدير.. وأما البرسيم فيمكن حصاده كل 30 يوماً، ونقله إلى ميناء بورتسودان عبر رحلة بالبر لا تتجاوز السبع ساعات.

منحت السياسات الحكومية الاستثمارات تلك الكثير من الإعفاءات والإغراءات، مثل تأجير الأرض بسعر رمزي، والحصول على الماء مجاناً، وزراعة المحاصيل العلفيّة الممنوع زراعتها في بلدانها لاستهلاكها الكبير للمياه. كما وفر السودان خياراً مثالياً فالزراعة تقع على بعد 350 كلم من البحر الأحمر، حيث موانئ التصدير..

أدى هذا التوسع إلى احتكاكات بين المزارعين والرعاة والسكان المحليين من ناحية، وبين المستثمرين الأجانب من ناحية أخرى، سواء حول المسارات والحقوق في الأراضي التي لم تُقنَّن وضعيتها القانونية بما يؤمن حقوق السكان، أو بما يخص نشاط هذه الشركات في ميدان التصدير الذي أدى الى ارتفاع في أسعار الأعلاف والمواد الغذائية. وأسهمت كل هذه العوامل في توفير رافد احتجاج شارك في مظاهرات ثورة كانون الأول/ ديسمبر - نيسان/ إبريل الأخيرة التي أطاحت بالرئيس السابق عمر البشير.

البترول

تجربة استخراج وتصدير النفط مثالٌ ساطع على سوء إدارة الموارد، وتغليب الجانب السياسي قصير النظر على البناء الاقتصادي والمجتمعي الاستراتيجي. فعلى الرغم من اكتشاف النفط في سبعينات القرن الماضي، إلا أنه لم يتم إنتاجه للتصدير ومقابلة الاستهلاك المحلي إلا بعد عقدين من الزمان. نظام "الإنقاذ" بقيادة البشير هو الذي نجح في إحداث هذا الاختراق الذي فشلت فيه حكومات جعفر النميري وعبدالرحمن سوار الذهب والصادق المهدي. تمّ ذلك في وجه معارضة داخلية وخارجية لنظام الإنقاذ وسياساته، الأمر الذي أعطاه إحساساً بتملك هذه السلعة الثمينة وعوائدها من العملات الصعبة. وكان أن ركّز النظام على استخدام تلك العوائد في شراء الولاءات السياسية،

وتقوية ترسانتها الأمنية حيث تصاعد الإنفاق على هذه الجوانب ليصل إلى قرابة 70 في المئة من موازنة الدولة، تاركاً البقية تتوزع على مختلف الخدمات والمشاريع التنموية. كما لم تحظَ القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة بأي استثمار يُعتدّ به، وتُرك مشروع الجزيرة لينهار بسبب ضعف الإنفاق على تجديد بنيته الأساسية، على الرغم من أن الخطاب الرسمي يستند إلى شعار "الزراعة هي بترول السودان الفعلي".

تجربة استخراج وتصدير النفط مثالٌ ساطع على سوء إدارة الموارد، وتغليب الجانب السياسي قصير النظر على البناء الاقتصادي والمجتمعي الاستراتيجي.

عملية استخراج النفط تمت بالعقلية ذاتها القائمة على استغلال الموارد المتاحة، وعدم وضع التأثيرات البيئية والمجتمعات المحلية في الحسبان، الأمر الذي أدى إلى الكثير من الإشكالات حاولت اتفاقية السلام بين الحكومة و"الحركة الشعبية" في 2005 معالجتها من خلال النص على تخصيص نسبة 2 في المئة للولايات المنتِجة، وإجراءات محددة للتعامل مع التأثيرات البيئية السلبية. لكن كل ذلك ظل حبيس الأوراق، وظل السؤال المشروع دائماً هو: أين أموال النفط التي دخلت خزانة الدولة؟ وهي تتراوح بين 30 مليار إلى 35 مليار دولار إلى جانب 12 مليار ذهبت إلى حكومة الجنوب. وحتى بعض مشروعات البنية الأساسية الكبرى، مثل "سد مروي" تمّ تمويلها عبر قروض منفصلة، من الصناديق العربية بصورة رئيسية.

أين أموال النفط التي دخلت خزانة الدولة؟ وهي تتراوح بين 30 مليار إلى 35 مليار دولار، إلى جانب 12 مليار ذهبت إلى حكومة الجنوب.

إحدى الظواهر التي صاحبت استخراج النفط تمثلت في غياب الشفافية. وربما يمكن تفسير ذلك بحالة التحدي والمواجهة التي وجد نظام "الإنقاذ" نفسه فيها، بمواجهة قوى داخلية وأجنبية، وتحديداً المقاطعة الأمريكية. أصبح الغموض سيد الموقف في مختلف مراحل إنتاج الخام وتصديره وتكريره، وأصبح كل ما يتعلق بالصناعة النفطية شأناً أمنياً خاصة وأن معظم النفط يوجد في جنوب السودان الذي كان مسرحاً للتمرد، وأن "الحركة الشعبية" التي تقود ذلك التمرد كانت تعلن بوضوح أن المنشآت البترولية تعتبر أهدافاً عسكرية ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلام سياسية. لكن وحتى بعد التوصل إلى اتفاق السلام، استمرت الممارسات نفسها متسربلة بأردية الغموض والسرية.

الذهب

يعود إنتاج الذهب في السودان إلى عهود ضاربة في القدم ترجع إلى عهد مملكة مروي، كما أن البحث عن الذهب كان وراء حملة محمد علي باشا لغزو السودان في العام 1821. ظل السودان ينتج كميات لا تُذكر من خلال نشاط خاص، على أن الإنتاج الحديث بدأ في العام 1990 عندما دخلت شركة فرنسية في شراكة مع وزارة الطاقة والتعدين تحت اسم "أرياب"، وتمكنت من رفع الإنتاج إلى تسعة أطنان في عام 2009. وعقب انفصال جنوب السودان وتحوله دولة مستقلة في العام 2011، نشطت عمليات البحث عن الذهب لإيجاد مصدر جديد للعملات الأجنبية بدلاً عن عائدات النفط التي انهارت مع الانفصال. وصار البحث عن الذهب يجري عن طريق التعدين التقليدي للأفراد أو عبر "أرياب" وشركات أخرى، ما رفع حجم الإنتاج الى 73 طناً في العام 2014.

ووفقاً للبرنامج الخماسي الاقتصادي 2015 - 2019 الموضوع لامتصاص صدمة انفصال الجنوب وخروج عائدات النفط من معادلة الميزانية فقد اعتبر قطاع التعدين قاطرة النمو الاقتصادي في البلاد. وقضى برنامج العمل بزيادة الإنتاج إلى 103 طن، وذلك عبر تسهيل التمويل من المصارف والقطاع الخاص. وحالياً يحتل السودان المرتبة الثالثة في إفريقيا من ناحية إنتاج وتصدير الذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا. ويقدر أن هناك نحو 132 شركة عاملة فيه، منها 15 شركة أجنبية.

أسهمت زيادة أسعار الذهب في السوق العالمية في جذب الكثير من المعدنين الذي قدر عددهم في وقت من الأوقات بحوالي المليون شخص. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الصادرات من الذهب وتجاوز إيراداتها المليارى دولار أحياناً، إلا أن نسبة بسيطة من ذلك المبلغ كانت تدخل خزينة الدولة بسبب السياسات الخاطئة المتمثلة في احتكار البنك المركزي لشراء الذهب. وبما أن الذهب محكوم بالسعر العالمي للدولار، كان بنك السودان يشتري الذهب بسعر السوق السوداء، ويبيعه لوزارة المالية وفق السعر الحكومي وهو أقل. ولأن هناك فجوة بين السعرين، كان بنك السودان يطبع العملات لتغطية الفرق، وهي عملية كلفته ما يقدر بحوالي 1.8 مليار دولار بين عامي 2009- 2015 كما أسهمت هذه السياسة في حد ذاتها بزيادة التضخم الذي بلغ 70 في المئة وفق الأرقام الرسمية.

كان بنك السودان يحتكر شراء الذهب، وبما أن ثمنه محكوم بالسعر العالمي للدولار، كان البنك يشتريه بسعر السوق السوداء ويبيعه لوزارة المالية وفق السعر الحكومي، وهو أقل. ولأن هناك فجوة بين السعرين، طبع بنك السودان العملة لتغطية الفرق، وهي عملية كلفته حوالي 1.8 مليار دولار بين عامي 2009 – 2015.

تدخّل صندوق النقد الدولي منتقداً هذا الأسلوب. لكن لوجود مراكز قوى داخل النظام، استمرت هذه السياسة مع السماح بهامش لبعض الشركات الخاصة بتصدير الذهب، ولو أن الجزء الأكبر من الإنتاج أصبح يتسرب عبر التهريب إلى إثيوبيا وإرتريا وتشاد والإمارات العربية المتحدة. ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى تهريب ذهب وصلت قيمته 4.5 مليار دولار، خاصة إلى دولة الإمارات، بين عامي 2010 – 2014.

ويقول وزير المعادن الأسبق أحمد الصادق الكاروري أن 75 في المئة من الذهب المنتج عشوائياً يذهب إلى التهريب. ففي العام 2011 مثلا أنتج السودان 73.4 طن ذهب تساوي 3.1 مليار دولار وتمكّن من تصدير 30.4 طناً أو 41 في المئة من الإنتاج عبر القنوات الرسمية، عادت على الخزينة بعائد بلغ 1.4 مليار دولار. وفي العام 2015 بلغ حجم الإنتاج 82.3 طناً بقيمة 3.1 مليار دولار تمّ تصدير 19.4 طناً منها أو 24 في المئة عبر القنوات الرسمية، مما أضاع على الخزينة العامة إيرادات تقدر بمليارين وأربعمئة مليون دولار بسبب التهريب.

ينتشر التعدين العشوائي في اثنتي عشرة ولاية من ولايات السودان الثماني عشرة، عبر 22 موقع تعدين و65 سوقاً. ويعتقد أن حوالي 14 في المئة من سكان البلاد يعتمدون على التعدين العشوائي بصورة أو بأخرى. ومن المناطق المشهورة بالتعدين منطقة جبل عامر في شمال دارفور التي اكتُشف الذهب فيها في العام 2012، وأطلق عليها في وقت من الأوقات لقب "سويسرا"، ويسيطر عليها قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس المجلس العسكري الحالي الفريق محمد حمدان حميدتي، الذي ورث المنطقة من الزعيم المليشيوي السابق موسى هلال. ومن خلال الرسوم التي يحصل عليها من المُعدِّنين الذين تصل أعدادهم إلى الآلاف، سواء عبر توفير الحراسة لهم بواسطة المليشيات

التابعة له، أو من خلال حصته من بيع الذهب، تشير بعض التقديرات أن مناجم جبل عامر تدر سنوياً على من يسيطر عليها حوالي 54 مليون دولار على الأقل. ومن ناحية أخرى فأن الحركة الشعبية المتمردة تسيطر على بعض مواقع التعدين في جبال النوبة والنيل الأزرق وتستفيد منها لتمويل بعض أنشطتها. وفي الوقت الذي يسهم فيه التعدين الأهلي أو العشوائي بنحو 10 في المئة من الإنتاج العالمي، فنسبته في السودان تتراوح بين 85 - 90 في المئة من الإنتاج.

يعتبر التعدين صناعة جاذبة للكثير من فقراء الريف، خاصة العمالة المنحدرة من مناطق النزاعات في دارفور وكردفان والنيل الأزرق، التي تعتبر الأكثر استقطاباً لهذا النوع من النشاط لانعدام فرص العمل في مناطقها الأصلية، وحالة الفقر المدقع التي تعيش فيها. وبسبب هذه الظروف، فأن عمالة الأطفال وصغار السن منتشرة في هذه المناطق، كما أن استخدام بعض المواد الكيماوية في عمليات التعدين مثل الزئبق لها أثار بيئية سلبية على المناطق التي تمارس فيها، وأهم من ذلك على صحة العاملين، إذ أن التعدين يتم في مناطق خلاء تفتقر إلى الحد الأدنى من مرافق الخدمات، خاصة الصحية منها.

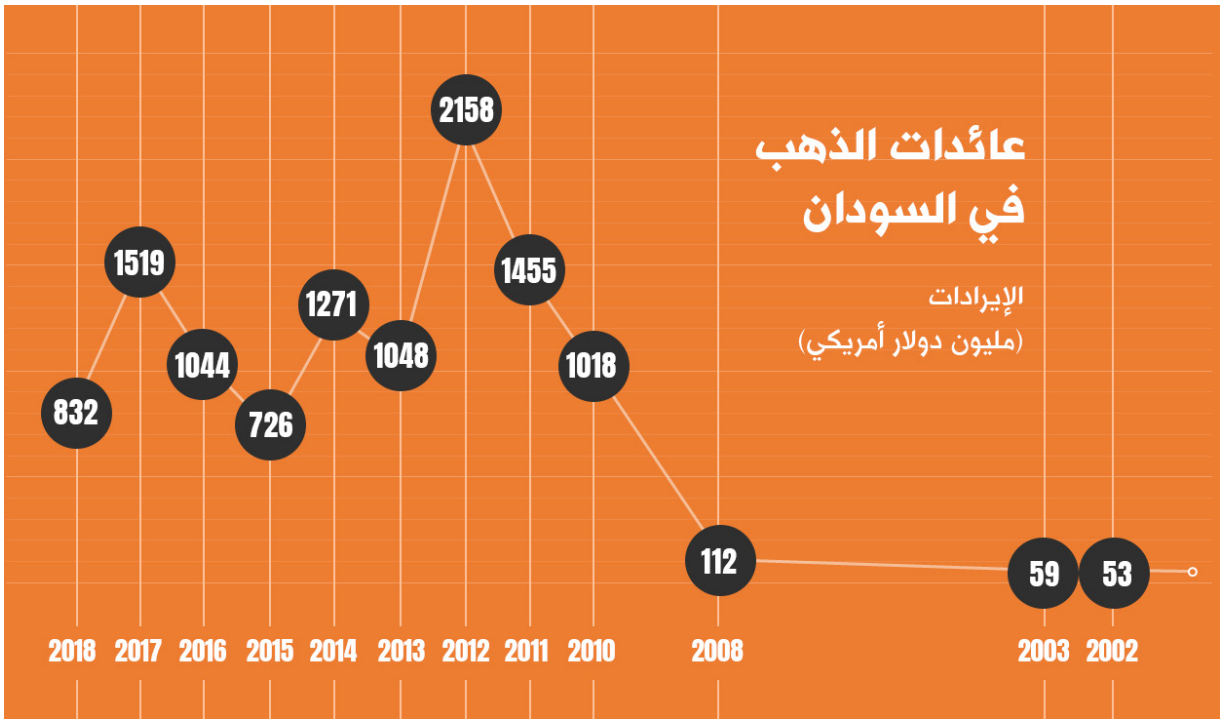

وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية التي تدور في البلاد، فأن كلاً من النفط والذهب أصبحا مجال اهتمام العديد من مجموعات حقوق الإنسان، التي رأت في حصول نظام "الإنقاذ" على موارد إضافية تعاونه على الاستمرار في الحرب. وعليه قامت حملات للضغط على الشركات الغربية العاملة في قطاع النفط في السودان للانسحاب، وهو ما أثر على الشركة الكندية "تاليسمان" التي اضطرت الى بيع حصتها في الكونسورتيوم العامل في السودان إلى شركة النفط والغاز الهندية، على الرغم من أنها كانت تعتبر مشروعها في السودان هو الأفضل بين مشروعاتها الخارجية.

نجاح نظام "الإنقاذ" في تصدير النفط والحصول على إيرادات إضافية من العملات الصعبة انعكس تحسيناً لقدراته العسكرية، الأمر الذي دفع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن إلى إعداد تقرير عن السودان ينصح فيه الحركة الشعبية المتمردة بالدخول في مباحثات جدية للتوصل إلى سلام وتقاسم عائدات النفط بدلاً من الانشغال بوقف العمل، وهو ما شكّل الأساس للجهود الديبلوماسية التي انتهت باتفاق السلام في 2005.

كذلك فقد انطلقت حملة لتجميد مبيعات الخرطوم من الذهب على أساس أن العائدات تستخدم في تمويل الحرب في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وهي الجهود التي وصلت إلى الأمم المتحدة، لكن الحكومة السودانية تمكنت من صدها من خلال علاقتها القوية مع موسكو.

وهكذا أدت ممارسات الدولة السياسية إلى الكشف عن المفاهيم الريعية التي تتبناها، وتتجسد في قرارات وإجراءات نتجت عنها زيادة في الاحتقان وانسداد الأفق السياسي الذي لا يزال يعبر عن نفسه بالانتفاضة الشعبية المستمرة منذ كانون الأول/ ديسمبر الماضي، والتي تعيش حالة من المد والجزر في إطار سعيها إلى تحقيق أحد أهم شعاراتها وهو "مدنية الحكم"، وجعل مصالح المواطنين في قلب العملية السياسية، واستغلال موارد البلاد لصالحهم في ظل الشفافية الكاملة.

موريتانيا

أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا؟

أحمد ولد جدو

كاتب ومدون من موريتانيا

موريتانيا دولة قليلة السكان هائلة الموارد، ومن بين 4 ملايين نسمة هناك 31 في المئة "فقراء" بحسب السلطات، فيما تقول تقارير أخرى أنهم 45 في المئة من السكان. التناقض صارخ بين هذا الواقع والثروات المنتجة في البلاد. فمن يتولى الإنتاج وكيف يدار؟

يكتنز باطن الأرض الموريتانية وظهرها وماؤها أنواعاً متنوعة من الثروات الطبيعية، فموريتانيا تملك ثروات معدنية كالحديد والنحاس والذهب، ولها نصيب من النفط وتنتظر طفرة غازية، وكذلك لها شواطئ غنية بالأسماك والثمار البحرية، وقسم من أرضها خصب ممتد وشاسع.
إلا أن ذلك لا ينعكس على واقع حياة الناس، حيث تصل نسبة الفقر في موريتانيا إلى 31 في المئة حسب الحكومة الموريتانية، بينما تقول إحصائيات أخرى أن النسبة هي 45 في المئة من سكان البلاد، 75 في المئة منهم من سكان الأرياف.

لمعان الذهب لا يصل الجميع

يبلغ احتياطي موريتانيا من الحديد 1.5 مليار طن، وقد بدأ استخراجه أيام الاستعمار الفرنسي، على يد شركة "ميفرما" (1952)، بشراكة بين المستعمر الفرنسي وتجار غربيين. وكانت حصة موريتانيا بعد الاستقلال 5 في المئة فقط من هذا الإنتاج، وبدأ تصدير دفعات خام الحديد إلى الخارج منذ العام 1963.

وفي عام 1974، قام المختار ولد داداه، أول رئيس للبلاد بعد الاستعمار، بتأميم الشركة، بعد نضالات خاضتها القوى الوطنية، وأصبحت تعرف بـ"الشركة الوطنية للصناعة والمناجم" (سنيم). وتملك موريتانيا اليوم 78 في المئة من رأس مال الشركة، والبنك الكويتي الصناعي 7 في المئة، بالإضافة لمساهمين آخرين.. لكن الشركة شهدت في السنوات الأخيرة تقهقراً، وأصبحت مهددة بالإفلاس (1)، بسبب الفساد وبسبب إنهاكها باستثمارات خارج ميدانها، ومنحها قروضاً للخواص.

أما الذهب الذي لم يبدأ استغلاله بشكل حقيقي إلا في العام 2008، كحال النحاس، فيبلغ احتياطي موريتانيا منه 25 مليون أونصة، ويصل احتياطي النحاس إلى 28 مليون طن، وهناك معادن أخرى تزخر بها موريتانيا، مثل الكوارتز، الذي يبلغ احتياطيها منه 11 مليون طن، والملح الذي يبلغ احتياطيها منه 245 مليون طن، وأما الجبس فيصل احتياطيها منه إلى 100 مليون طن (2).

ويستثمر في مجال المعادن ما يزيد على 82 وكيلاً ما بين أجنبي وموريتاني، هذا بالإضافة إلى فتح باب التنقيب السطحي التقليدي عن الذهب أمام المواطنين الموريتانيين في العام 2016، وهو مجال دخله آلاف الموريتانيين أملاً في تحسين ظروفهم، لكنه كان فخاً لأغلبهم وطريقاً للمعاناة. ويقول سيدي عبد الله البخاري (3)، وهو أحد الذين جربوا هذا المجال: "تتعدد صنوف معاناة المنقبين التقليديين، وقد ظهرت بينهم عدة أمراض، وخاصة تلك المتعلقة بسوء التغذية لأن الغذاء المتوفر في المنطقة سيء جداً. وكذلك ما يتعلق بالمناخ فالرياح هناك شديدة والغبار أشد، ويؤثر على أجهزة التنقيب ومولدات الكهرباء، والمنطقة شديدة الحرارة في الصيف وشديدة البرودة في الشتاء".

يكلِّف الحصول على رخصة للتنقيب التقليدي السطحي خمس آلاف أوقية (الأوقية هي العملة المحلية، والدولار الواحد يساوي 356 أوقية، والحد الأدنى للأجور هو 33 ألف أوقية)، وصورة من بطاقة التعريف وصور شخصية. يقول سيدي عبد الله: "هناك من ذهب على أمل تغيير واقعه، لكنه فقد ماله ولم يجد عوضاً عنه ذهباً ورجع خائب الرجاء". ويرى البخاري أن "المستفيد الأكبر هم أصحاب الضرائب وأصحاب الشاحنات التي تقل الناس، وأصحاب الماكينات التي تطحن الحجار، وأصحاب الحرف اليدوية كمصلحي مولدات الكهرباء ومن يحفرون الخنادق". الطريق للوصول إلى قلب إندور (بداية فتح الحقل كان في سنة 2018)، في الشمال الموريتاني شاق

جداً، الحقل هو أكبر المناطق المسموح بالتنقيب السطحي فيها، والشاحنات تقل المنقبين وتعود، لأنه ممنوع على السيارات الشخصية العادية الذهاب إلى هناك.

شركة "كينروس" الكندية هي أكبر مستغل للذهب في موريتانيا، وتعطي الحكومة ؛ في المئة من إنتاجها حسب عقد التقاسم. وهذه النسبة الضئيلة تغضب الموريتانيين، وسبق أن أطلقت دعوات عديدة لمراجعة الاتفاقية بمجملها، كما تُتهم الشركة بتلويث البيئة.

يسرد البخاري تفاصيل تجربة التنقيب: "لا بد من طرق ملتوية لبيع ما تستخرجه من الذهب، فتسعير البنك المركزي وتعييره مجحفان، وبالتالي لا بد من اللجوء للسوق السوداء. وأشد معاناة تحدث للمنقب هي وقوع طارئ صحي لأنه يصعب نقل المريض". ولهذا السبب وقعت حوادث وفاة عديدة بين المنقبين، علاوة على الانجرافات في تربة الخنادق التي يحفرون..

رخص التنقيب غير التقليدي (أي تلك الصناعية) تصل إلى 125 رخصة، ورخص الاستغلال تصل إلى 13 رخصة، وتشمل الحديد والذهب والنحاس والكوارتز والملح، ويشتغل فيها أكثر من 15 ألف عامل، نصفهم يعمل بشكل غير دائم.

احتياطي موريتانيا من الموارد الطبيعية

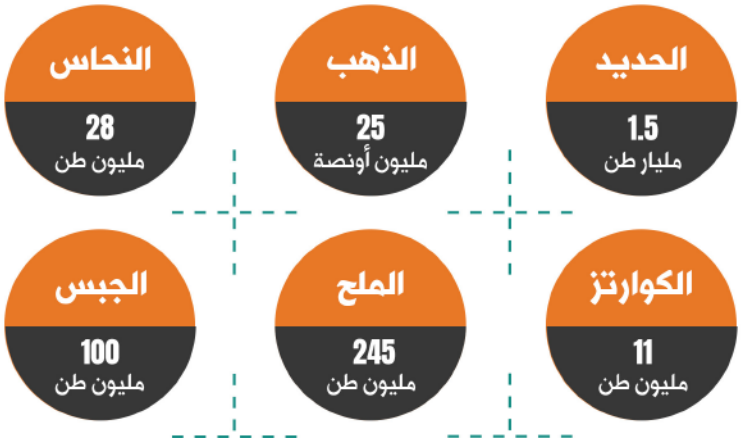

شركة "كينروس" الكندية التي تعمل عبر ما يسمى بـ"كينروس تازيازت موريتانيا"، هي أكبر مستغل للذهب في موريتانيا، وتعطي الحكومة 4 في المئة من إنتاجها حسب عقد التقاسم. وهذه النسبة الضئيلة تغضب الموريتانيين، وسبق أن أطلقت دعوات عديدة لمراجعة الاتفاقية بمجملها، كما تُتهم الشركة بتلويث البيئة.

وفي العام 2017، وصل رقم الموارد المحصّلة من الذهب إلى 352 مليون دولار (4)، أي ما يمثل زيادة 100 مليون دولار عن سنة 2016 بفضل زيادة في الإنتاج (292.500 أونصة مقابل 229.000 أونصة سنة 2016 وذلك بسبب توسيع مجال رقعة عمل الشركة الاستخراجي وتطويرها للمناجم.

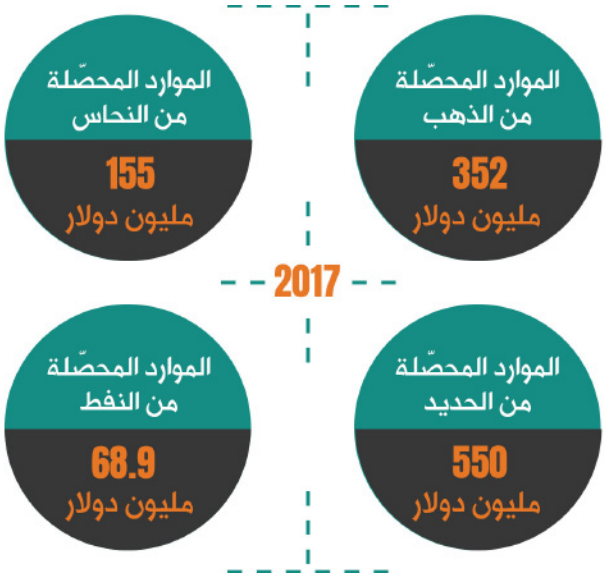

وبالنسبة للنحاس، ففي العام 2017، ارتفعت الموارد المحصلة من هذا المعدن إلى 155 مليون دولار، أما الحديد، فوصلت موارده إلى 550 مليون دولار في العام 2017. موارد النفط بلغت 68.9 مليون دولار. وتوقف استغلال حقل "شنقيط" نهائياً في آخر يوم من العام 2017 لأن إنتاجيته انخفضت. ولكن وعلى الرغم من ذلك فقد كان قرار إغلاقه صدمة للخبراء الاقتصاديين في موريتانيا، ولم تعلن عنه أيُّ تفاصيل، وتستخرج النفط شركة بتروناس الماليزية.

لموريتانيا شواطئ غنية

تحتضن الشواطئ الموريتانية (يبلغ طولها 755 كيلومتراً) ما يزيد عن 300 نوع من الأسماك، 170 منها صالحة للتسويق عالمياً لجودتها العالية. وحسب وزير الصيد والاقتصاد البحري (5)، فإن إيرادات صادرات البلاد من الأسماك زادت العام المنصرم عن مليار دولار أمريكي، وبلغت كمية الأسماك المصطادة 700 ألف طن، وأكد الوزير أن قطاع الصيد وفر 60 ألف فرصة عمل للموريتانيين.

ويتصدر الأوربيون قائمة المستفيدين من صيد الأسماك الموريتانية، يليهم اليابانيون والصينيون، فيما الصيادون الموريتانيون يعملون بوسائل بدائية، ومن دون دعم حكومي.

هناك استنزاف مفرط للثورة البحرية من قبل الأساطيل الأجنبية التي وقّعت اتفاقيات مع موريتانيا، فهي تصطاد دون قيود، والاتفاقيات لا تراعي حماية البيئة، فتغرف قاع البحر، وكذلك يتضرر منها الصيادون التقليديون، ويتعرضون لأخطار السفن الكبيرة كالدهس.. ويطالب الصيادون الموريتانيون السلطات بوضع خطط تنموية لمساعدتهم وتنمية قطاعهم وتنمية السوق المحلية بدل اهتمامها بالسوق الدولية فقط، وبالأساطيل الأجنبية التي تتركها تعبث في المياه الإقليمية دون رقيب. وتمثل الثروة السمكية ثلث إجمالي ثروة البلا

.. وقد بدأ الاهتمام بالشواطئ الموريتانية على يد البرتغاليين سنة 1432، من خلال المستكشف Gil Eanes De Murara، وتلاهم الهولنديون ثم الفرنسيون. لكن الاستغلال الفعلي للثروة لم يبدأ إلا سنة 1890، عن طريق شركة في جزر الكناري وفيها شركاء من دول أوربية متعددة.

وأما "اتفاق باريس" الموقع بين فرنسا وإسبانيا عام 1905، فهو يؤرخ لبداية الاستغلال الفرنسي لموارد موريتانيا البحرية (6)، حيث تم إنشاء مدينة فرنسية في الشمال الموريتاني (Port Etienne، وهي مدينة نواذيبو حالياً) وخلال فترة وجيزة ظهرت عدة شركات فرنسية تعمل في قطاع الصيد في البلاد.

هناك استنزاف مفرط للثروة البحرية من قبل الأساطيل الأجنبية التي وقعت اتفاقيات مع موريتانيا، فهي تصطاد دون قيود، والاتفاقيات لا تراعي حماية البيئة، فتغرف قاع البحر، وكذلك يتضرر منها الصيادون التقليديون، ويتعرضون لأخطار السفن الكبيرة كالدهس..

كيف تدار ثروات موريتانيا؟

موريتانيا دولة قليلة السكان (4 ملايين نسمة)، وهذا يجعل التساؤل عن طريقة إدارة هذه الموارد مشروعاً بل ملحاً. ويؤكد موسى فال في دراسته (7): "يتم تقييم نوعية الحَكامة - Gouvernance - من خلال مدى نجاعة التوظيف المعتمد للموارد في هذا البلد أو ذاك. وفيما يخص موريتانيا، فإننا إذا ما قمنا بجمع رصيد مختلف أبواب الميزانية، والإيرادات من العملة الصعبة في الفترة ما بين 1 كانون الثاني / يناير 2009 و31 كانون الأول/ ديسمبر 2017 نحصل على النتيجة التالية: 3.514 مليار أوقية كواردات للميزانية، و28.535 مليار دولار من الإيرادات الخارجية. بعد الاطلاع على هذه الأرقام، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو السؤال التالي: أيٌّ منا كان يتصور أن البلد قد حصل على موارد بهذا الحجم خلال هذه الفترة؟ أما السؤال الثاني فهو :أين ذهبت هذه الموارد نظراً إلى هزال نتائجها على أرض الواقع؟ فإذا ما استثنينا الجهود المسجلة على مستوى تأمين حدودنا الخارجية وبعض المنشآت الثانوية، لا نرى الأثر الإيجابي الذي يحق لنا أن ننتظره من موارد بهذا الحجم على مستوى حياة المواطنين وعلى تنمية البلد بصورة عامة".

ويضيف:" تعكس السياسات المالية الاستراتيجيات المطبقة في كل بلد. في موريتانيا، انتهجت السلطات العمومية منذ 2009 سياسات مالية تمنح الأولوية للبنود التالية: 1) الاستثمارات: تمثل الاستثمارات البند الأول لصرف الموارد (16 في المئة من الناتج الداخلي الخام)، وهي استثمارات ليست ذات مردودية، 2) خدمة الدين الخارجي: البند الثاني لتوظيف الموارد هو خدمة الدين الخارجي (5 في المئة من الناتج الداخلي الخام)، وهو مستوى مرتفع ناجم عن المديونية المفرطة، مما يقلص بصورة خطيرة هامش التصرف في مجال تمويل التنمية. 3) التحويلات والمنح: التي تمثل البند الثالث لصرف الموارد (3 في المئة من الناتج الداخلي الخام)، والذي تضخم خلال السنوات الماضية بفعل خلق العشرات من المؤسسات العمومية". ويؤكد فال في دراسته:" لقد قلصت الأهمية التي حظيت بها هذه البنود الثلاثة الموارد المخصصة للمجالات الأخرى، وخاصة القطاعات الاجتماعية. في الغالب، تجعل الدول القطاعات الصحية على رأس أولوياتها. إن هذه القطاعات، المتمثلة أساساً في التعليم والصحة والوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي، قد أدرجت عندنا في آخر سلم الاهتمامات."

"بجمع رصيد مختلف أبواب الميزانية والإيرادات من العملة الصعبة ما بين 2009 و2017، نحصل على النتيجة التالية: 3.514 مليار أوقية كواردات للميزانية، و28.535 مليار دولار من الإيرادات الخارجية.. فأين ذهبت هذه الموارد نظراً إلى هزال نتائجها على أرض الواقع؟".

ويقول الخبير الاقتصادي الموريتاني، محمد ولد العابد (8): "من الناحية النظرية، تدار الثروات الطبيعية في موريتانيا حسب ترتيبات المدونات المتعلقة بها. وتتضمن مدونة المعادن وكذلك مدونة الصيد والنصوص التطبيقية لهما المبادئ والإجراءات الكفيلة بتسيير شفاف لهاتين الثروتين، قصد ضمان مساهمتهما المثلى في العملية التنموية. وجدير بالذكر أن الدولة الموريتانية اعتمدت، سنة 2005، مبادئ مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية التي تقتضي التصريح بكل التدفقات المالية الناتجة عن استغلال المعادن، بما فيها الذهب والنفط والغاز. وفي سنة 2013 تم اعتماد مبادرة للشفافية في قطاع الصيد". ويتابع ولد العابد:" المراقبون مجمعون على أن الشفافية في قطاعي الصناعات الاستخراجية والصيد البحري لا تزال ناقصة، بحيث يتم منح رخص لاستغلال هذه الموارد خارج المسارات الإجرائية المحددة. وقد لفت شركاء البلد، وخصوصاً صندوق النقد والبنك الدوليين، انتباه السلطات الموريتانية مرات عدة إلى ضرورة التقيد بالنصوص القانونية حتى تتمكن البلاد من استفادة أفضل من مواردها الطبيعية (...) لا شك أن عدم التقيّد بمبادئ الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً الذهب والثروة السمكية، يترتب عليه حيفٌ كبير وظلم للدولة التي لا تتحصل، في هذه الحالة، على كامل الحقوق المالية المترتبة على منح رخص التنقيب والاستغلال بعد ذلك. النظام الحالي بادر، فور استتباب الأمر له بعد انقلاب 2008، إلى جعل كل مراحل عقود تقاسم الإنتاج في مجال المحروقات من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها بينما كانت السلطة التشريعية تختص بالمصادقة عليها قبل إبرامها".

لكي يكون مصير الغاز أفضل

موريتانيا مقبلة على طفرة غازية ضخمة، حيث سيبدأ تصديره في سنتي 2021 و2022، بدءاً من غاز بئر "السلحفاة آحميم"، وهو حقل مشترك بين موريتانيا والسنغال، عبر شركتي بريتش بتروليوم وكوسموس. تقدر الشركة البريطانية احتياطيات تلك المنطقة بأكثر من 450 مليار متر مكعب، وقد تم الإعلان عن اكتشاف بئر جديدة غير بعيد من العاصمة نواكشوط، ضمن المياه الإقليمية لموريتانيا، ويزيد احتياطي هذا الحقل على 60 ترليون متر مكعب من الغاز. وهو ما جعل الكثيرين يتحدثون عن ضرورة أن لا يكون مصير الغار كمصير الثروات التي سبقته التي لم تستفد منها موريتانيا.

يبدأ في 2021 - 2022 تصدير غاز بئر "السلحفاة آحميم"، وهو حقل مشترك بين موريتانيا والسنغال. وتقدر احتياطيات تلك المنطقة بأكثر من 450 مليار متر مكعب. كما تم الإعلان عن اكتشاف بئر جديدة غير بعيد من العاصمة نواكشوط، ضمن المياه الإقليمية، يزيد احتياطيها على 60 ترليون متر مكعب من الغاز.

يقول ولد العابد:" البلد مقبل على طفرة مع بدء استغلال الموارد الغازية المعتبرة، ومن اللافت أن السلطات الموريتانية لحد الآن لم تقدم للرأي العام الوطني المعلومات الكافية حول الموضوع، خلافاً لما فعلته السلطات السنغالية التي نظمت أياماً تشاورية حول الطرق الأمثل للاستفادة من الطفرة المالية المرتقبة".

خلاصة

التناقض بين المعطيات الرقمية المتعلقة بالثروات الطبيعية في موريتانيا، وواقع الدولة وشعبها يكشف وجود خلل في تسيير هذه الثروة، ويحتم تغيير هذا النهج بدءاً من اعتماد مقاربات مبنية على الشفافية والتشارك في التسيير الذي يقلل من فرص الفساد. وهذا لا يمكن أن يحصل في ظل منظومة متهمة بالفساد وضالعة فيه، وتتعمد غياب الشفافية في التعامل مع إدارة هذه الثروة والشأن العمومي.

ويطبع الفساد تسيير البلاد، فهي مصنفة في المركز 144 من بين 180 دولة، وحصلت على 27 نقطة من أصل 100، حسب "مؤشر مدركات الفساد" لسنة 2018، الصادر عن "منظمة الشفافية العالمية".

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفير العربي ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.

إدارة الموارد الطبيعية: نهب وتبديد وزبائنية وقلة كفاءة!

تكشف الطرق المعتمدة في إدارة الموارد الطبيعيةعن خيارات ومعايير اقتصادية وكذلك اجتماعية مهيمنة، وتكشف أيضاً عن بنية السلطات القائمة، وكيفية تسييرها لبلدانها، وأساليب تأمين بقائها في الحكم، وأسباب معاداتها لمبدأ تداول السلطة واستماتتها للبقاء فيها!

تقدِّم النصوص عرضاً مسحياً للثروات والموارد القائمة فعلاً وأحجامها وإيراداتها، ثم تتناول الرؤى التي تحكم سياسات ادارتها، والخيارات المتبعة، ومسارات الارباح المتحققة، ومصائرها، وكذلك وظائفها من ضمن البنية العامة للاقتصاد السياسي للبلد، وتحاول تبيّن هوية المستفيدين منها وعلاقاتهم بالسلطات الحاكمة.

أشرف "السفير العربي" على إعداد الابحاث ونشرها على موقعه، بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى النصوص أو أجزاء منه طالما تتم نسبته للمصدر..

السفير العربي
يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office